الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: اقتصاد نقدي وبنكي

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر بعنوان

دور المراجعة الخارجية للحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك
دراسة حالة من الخبراء المحاسبيين والماليين ومحافظي الحسابات فى ولاية ميلة

إعداد الطلبة		الأستاذ المشرف
01	أميرة بوهنقل	مراد بودياب
02	أميمة بوشوشة	

لجنة المناقشة

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
هولي رشيد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	رئيسا
بودياب مراد	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مشرفا ومقررا
محمد جوال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا اللحظات إلا بذكرك،ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك،ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك، الله ﷻ.

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة ونور العالمين سيدنا محمد ﷺ.

أهدي هذا العمل إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء والذي لم يبخل بشيء من أجل دفعي إلى طريق النجاح، إلى من علمني العطاء دون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، والدي العزيز، أرجو من الله سبحانه وتعالى أن يديمه ويطيل في عمره ويحفظه ليرى ثمارا قد حان قطفها بعد طول انتظار.

إلى من ربتني و أنارت دربي وأعانتني بالصلوات والدعوات إلى أغلى إنسان في هذا الوجود إلى من ينبض قلبها حبا وحنانا وحضنها الدافئ وبسمة الحياة، إلى من كان دعاؤها ورضاها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي، إلى أغلى ما أملك أمي الحبيبة أطال الله عمرها وحفظها.

إلى من يسري حبهم في عروقي إخوتي الأحباء(سمية، نهلة،كوثر، رهام، حنين،وإلى روحي وقلبي حبيبتي ابنة أختي الكتكوتة "دانيا") إلى من سرنا سويا ونحن نشق نحو النجاح، إلى صديقاتي وزميلاتي كل باسمه وبالأخص زميلتي في العمل "أميرة"

إلى من علمونا حروفا من ذهب، و أفكارهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح،وعباراتهم من أسمى عبارات العلم، أساتذتي الكرام وأخص بالذكر مشرفنا الفاضل"بودياب مراد"

إلى كل من ذكرهم قلبي ونساهم قلمي،إليكم جميعا أهدي بذرة عملي وثمرة جهدي.

أميمة

إهداء

الحمد لله الذي ماتم جهد ولاختم سعي إلا بفضله، وما تخطى العبد من عقبات وصعوبات الا بتوفيقه ومعونته فلك المحامد كلها والحمد لله على التمام.

اهدي تخرجي هذا إلى من علمني العطاء وإلى من أحمل اسمه بكل إفتخار وأرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طول إنتظار"أبي الغالي حفظك الله ورعاك".وإلى ملاكي في الحياة وإلى معنى الحب والحنان ومن وضعت الجنة تحت قدميها ومن كانت دعواتها سر نجاحي"أمي حبيبتي حفظها الله وأطال في عمرها".وإلى من له الفضل الكبير في تشجيعي وتحفيزي ومن منهم تعلمت المثابرة والإجتهاد وإلى من بهم أكبر وعليهم أعتمد وإلى وإلى من بوجودهم أكتسب قوة ومحبة لاحدود لها وإلى وإلى من عرفت معهم معنى الحياة"إخوتي وأخواتي كل باسمه أحبكم جميعا"وإلى من برفقتهم في دروب الحياة السعيدة والحزينة سرت وإلى من كانوا معي على طريق النجاح والخير"أصدقائي الأعزاء"وأوجه تحية خاصة إلى صديقتي في العمل"أميمة".وبكل تأكيد لا أنسى أستاذي المشرف الذي كان له كل الفضل الكبير في إرشادي وتوجيهي "مراد بودياب"له كل الاحترام والتقدير.

بتوفيق من الله، وبدعاء من أمي وأبي لم يبقى سوى خطوات قليلة لإنهاء مسيرتي الدراسية،شكرا لكل من مدلي يد العون أهدي تخرجي هذا لوالدي الذي كان يحلمان بأن أصل لما وصلت إليه اليوم وأسال الله التوفيق لي ولكم **أميرة** .

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى محاولة إبراز دور المراجعة الخارجية في البنوك من خلال الكشف عن المخاطر التي تتعرض لها والمساهمة في إدارتها، وذلك حفاظا على استقرار مركزها المالي وضمان استمرارية نشاطاتها، وللمراجعة الخارجية دور فعال في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات التي تتعرض لها البنوك نتيجة لمواكبتها لتطورات العصر.

ولتجسيد هذه الأهداف تم إعداد استبيان لتحديد دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في بنوك ولاية ميلة من وجهة نظر فئات الدراسة المستهدفة ولخصت الدراسة إلى أن المراجع الخارجي يساهم في تسيير المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنك من خلال التعرف عليها واتخاذ مجموعة من الإجراءات لتجنب هذه المخاطر مستقبلا.

الكلمات الافتتاحية: المراجعة الخارجية، المراجع الخارجي، إدارة المخاطر، المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.

Abstract :

This study aims to try to highlight the role of external audit in banks by detecting the risks they are exposed to and contributing to their management, in order to maintain the stability of their high position and ensure the continuity of their activities. External audit has an effective role in reducing the operational risks of information technology that banks are exposed to as a result of keeping up to the developments of the times.

In order to perfect these objectives, a questionnaire was prepared to determine the role of external audit in reducing the operational risks of information technology in the banks of the state of mila from the point of view of the targeted study. The study concluded that the external auditor contributes to managing the operational risks of information technology in the bank by identifying them and taking a set of measures to avoid these risks.

Keywords: External audit, External auditor, Risk management; The operational risks of information technology.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
البسملة	
الإهداء	/
الإهداء	/
الفهارس	/
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول: عموميات حول المراجعة الخارجية	
تمهيد	5
المبحث الأول: ماهية المراجعة الخارجية	6
المطلب الأول: نشأة المراجعة الخارجية وتطورها	6
المطلب الثاني: مفهوم وأهمية المراجعة الخارجية	8
المطلب الثالث: مبادئ وأهداف المراجعة الخارجية	11
المطلب الرابع: أنواع المراجعة الخارجية	16
المبحث الثاني: معايير المراجعة الخارجية وسلوكيات المهنة	18
المطلب الأول: معايير المراجعة الخارجية	18
المطلب الثاني: المراجع الخارجي ومسؤولياته	21
المطلب الثالث: مهام المراجع الخارجي	23
المبحث الثالث: تنفيذ عمل المراجعة الخارجية	24
المطلب الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة الخارجية	24
المطلب الثاني: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية	28
المطلب الثالث: جمع أدلة الإثبات	31
المطلب الرابع: إعداد التقرير	33
خلاصة الفصل	36
الفصل الثاني: دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	

تمهيد	38
المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية	39
المطلب الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية(مفهوم،العوامل المؤثرة، أنواع....)	39
المطلب الثاني: مفهوم ومبادئ إدارة المخاطر البنكية	48
المطلب الثالث: أهمية وأهداف إدارة المخاطر البنكية	50
المطلب الرابع: مراحل وأساليب إدارة المخاطر البنكية	52
المبحث الثاني: إدارة المخاطر التشغيلية	54
المطلب الأول: مفهوم المخاطر التشغيلية	54
المطلب الثاني: أسباب ظهور المخاطر التشغيلية وأنواعها	55
المطلب الثالث: مفهوم ومبادئ إدارة المخاطر التشغيلية	58
المطلب الرابع: مراحل إدارة المخاطر التشغيلية	60
المبحث الثالث: المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ومساهمة التدقيق الخارجي في الحد منها	62
المطلب الأول: مفهوم وأهمية العمل بتكنولوجيا المعلومات في البنوك	62
المطلب الثاني:المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	64
المطلب الثالث:مراحل تقييم مخاطر التدقيق الخارجي	66
المطلب الرابع: دور التدقيق الخارجي في الحد من المخاطر التشغيلية	69
الفصل الثالث: دراسة ميدانية حول دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنك	
تمهيد	72
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	73
المطلب الأول: تخطيط وتصميم أداة الدراسة	73
المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية	74
المطلب الثالث:اختبار أداة الدراسة	76
المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة	83
المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة	83

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة	87
المبحث الثالث: تحليل واختبار الفرضيات	97
خلاصة	102
خاتمة	104
قائمة المراجع	107
قائمة الملاحق	110

قائمة الجداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول3-1	الاستمارات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة	73
الجدول3-2	توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس لكارت الخماسي	73
الجدول3-3	جدول التوزيع لسلم لكارت	75
الجدول3-4	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول	77
الجدول3-5	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(تقييم نظام الرقابة الداخلية)	78
الجدول3-6	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث	79
الجدول3-7	الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع	80-79
الجدول3-8	معامل الارتباط بين معدل كل فرع من فروع المحور الأول والمعدل الكلي لفقرات المحور الأول	80
الجدول3-9	الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني	81
لجدول3-10	معامل الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الإستبانة	82
الجدول3-11	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة	83
الجدول3-12	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	83
الجدول3-13	توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر	84
الجدول3-14	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	85
الجدول3-15	توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية	86
الجدول3-16	تحليل فقرات الفرع الأول من المحور الأول	88
الجدول3-17	تحليل فقرات الفرع الثاني من المحور الأول	89
الجدول3-18	تحليل فقرات الفرع الثالث من المحور الأول	91
الجدول3-19	تحليل فقرات الفرع الرابع من المحور الأول	93
الجدول3-20	تحليل فقرات المحور الثاني	94
الجدول3-21	نتائج اختبار Test- Tلاختبار الفرضية الأولى	98

الجدول3-22	نتائج اختبار T-Test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية	98
الجدول3-23	نتائج اختبارT-Test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة	99
الجدول3-24	لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة T-test نتائج اختبار	100
الجدول:3-25	لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة T-test نتائج اختبار	100
الجدول: 3-27	لمحور دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر T_Test اختبار التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات	101

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
3-1	الشكل رقم (3-01) نسبة توزيع أفراد العينة حسب الجنس	84
3-2	نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر	85
3-3	نسبة توزيع الأفراد حسب المؤهل العلمي	86
3-4	نسبة توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	87

مقدمة

مقدمة

مع تطور الحياة الاقتصادية وزيادة حجم المؤسسات واتساع أنشطتها وانفصال الملكية عن الإدارة وبروز تناقضات المصالح في إطار نظرية الوكالة زادت الحاجة إلى تعيين مراجع خارجي يكون هدفه توجيه ممارسات الإدارة في اتجاه خدمة مصالح الملاك في تعظيم ثروتهم وزيادة قيمة المؤسسة في السوق بتعظيم القيمة السوقية لأسهمها.

صاحب التطور في الشركات نفسها وفي أعمالها تطورا في أهداف المراجعة، ففي السابق عندما كانت الشركات صغيرة الحجم وذات نشاط تجاري بسيط كان الهدف من القيام بعملية المراجعة هو اكتشاف الغش و السرقة التي تتم من قبل الموظفين، وكان المراجع يقوم بعمله فقط لمصلحة المالك وليس لمصلحة الأطراف الأخرى .

إن تعدد المخاطر البنكية قد تنشأ بسبب عوامل داخلية مرتبطة بإدارة البنك بحد ذاته، أو بسبب عوامل خارجية ناتجة عن التغيرات الاقتصادية الأخرى، من أبرز هذه المخاطر"المخاطر التشغيلية "التي ترتبط بتعدد وتعقد العمليات البنكية، فهي تعتبر إحدى أهم المخاطر التي تعيق السير الحسن لنشاط البنك، كما تعتبر المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات من المواضيع الحديثة والتي لها أهمية كبيرة لأن الخسائر الناتجة عنها ذات تأثير سلبي على البنك سواء كانت تلك الخسائر مباشرة، ولذا يجب على البنك سواء كانت تلك الخسائر مباشرة أو غير مباشرة، ولذا يجب على البنك محاولة استيعابها والتحكم فيها لأنها تعد مخاطر طبيعية ملازمة ومرتبطة بعمل البنك.

-إشكالية البحث

بناءا على ما سبق وبالنظر إلى مكانة وأهمية المراجعة الخارجية في البنوك، وضرورة ضبط المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك والخسائر الناجمة عنها، تطرح إشكالية الدراسة من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

"إلى أي مدى يمكن للمراجعة الخارجية في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنوك؟"

وتندرج تحت هذه الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

1-التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما المقصود بالمراجعة الخارجية؟
- ✓ ما مدى التزام المراجعين الخارجيين في الولايات محل الدراسة بإجراءات المراجعة المقبولة قبولا عاما؟

2-فرضيات الدراسة:

- ✓ المراجعة الخارجية هي وظيفة مستقلة خارج المنظمة تقوم بتقييم الجوانب المالية والجوانب المرتبطة بالمخاطر من أجل الامتثال لمتطلبات المراجعة القانونية.
- ✓ مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات التدقيق المقبولة عاما؟

وقد انبثق عن هذه الفرضية عدد من الفرضيات الفرعية وهي:

-مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراء قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة.

-مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة يقومون بجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة.

- ✓ تعمل المؤسسة على الحد من المخاطر التشغيلية من وراء مجموعة من الآليات والإجراءات التي تهدف إلى تعديل السلوك الوظيفي.

3-أسباب اختيار الدراسة:

إن أهم أسباب اختيارنا موضوع الدراسة ليس من قبيل الصدفة وإنما يعود إلى جملة من الأسباب الموضوعية والذاتية أهمها:

الأسباب الذاتية:

- ✓ الميول الشخصي لميدان المراجعة والمحاسبة.
- ✓ قلة الدراسات النظرية والتطبيقية التي تناولت هذا الموضوع.
- ✓ محاولة معرفة دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر البنكية بصفة عامة والتشغيلية بصفة خاصة.

الأسباب الموضوعية:

- ✓ نقص وعي المؤسسات حول أهمية دور إدارة المخاطر التشغيلية.

- ✓ حاجة المؤسسات الاقتصادية للإدارة المخاطر من أجل تحقيق أهدافها وضمان استمرارها.

4-أهداف الدراسة:

تكمن أهداف هذه الدراسة في:

- ✓ التعرف على المخاطر التشغيلية في المؤسسة الاقتصادية.
- ✓ التعرف على أهم الجوانب النظرية التي تحيط بالمراجع الخارجي.
- ✓ معرفة الإجراءات التي من خلالها يتمكن المراجع الخارجي من جمع أدلة الإثبات.

5-المنهج المتبع في الدراسة

لمعالجة جوانب بحثنا اعتمدنا على المنهج الوصفي، الذي يعتمد على جمع المعلومات والبيانات على الظاهرة المدروسة، وتحليلها وتفسيرها قصد الوصول إلى نتائج محددة، وهذا في الفصل الأول.

بالإضافة إلى استخدام أسلوب دراسة حالة في الفصل التطبيقي، من خلال توزيع الاستبيان على عينة الدراسة وتحليله ببرنامج الجزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .

6-أدوات الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة اعتمدنا على مصادر متنوعة للحصول على البيانات اللازمة كما يلي:

المصادر الأولية

- ✓ الاستبيان حيث تم توزيعه على عينة الدراسة مكونة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين لمعرفة رأيهم حول الموضوع.
- ✓ الأدوات الإحصائية المتمثلة في تقنيات الإحصاء الوصفي(المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري) البرامج المتمثلة في SPSSوEXCEL والإحصاء الاستدلالي.

المصادر الثانوية

- ✓ تتمثل في: الكتب، مذكرات التخرج السابقة التي تهتم ببعض جوانب الموضوع، والمواقع الإلكترونية.

7-صعوبات البحث

كل باحث يواجه صعوبات أثناء قيامه بأي دراسة، ومن أبرز الصعوبات التي واجهتنا أثناء قيامنا بإعداد هذا البحث نذكر:

- ✓ قلة الدراسات السابقة حول هذا الموضوع.
- ✓ صعوبة الربط النظري بين متغيرات البحث.

الفصل الأول:

عموميات حول المراجعة الخارجية

تمهيد

المراجعة الخارجية من المهن العالمية والعريقة وهي في تطور مستمر يواكب التطور الذي حصل في الفنون و العلوم الأخرى حيث كان الهدف الرئيسي لعملية المراجعة مقتصرا على اكتشاف الغش والتلاعب والاختلاس.

تلعب المراجعة الخارجية دورا هاما في تحقيق تقدم ونمو كل الوحدات الاقتصادية والمجتمع لما تزيده من ثقة في المعلومات التي توفره الإدارة للمهتمين بالمؤسسات الاقتصادية ولتحقيق هذه الثقة يجب أن يقوم بعملية المراجعة شخص مؤهل على درجة عالية من الخبرة والكفاءة التي تمكنه من جمع الأدلة الكافية والمقنعة التي تساعده على تكوين رأيه في مدى صدق وعدالة القوائم المالية للوحدة الاقتصادية محل الفحص وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرتها لهذه العناصر.

ومن هذا المنطلق قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية وهي كتالي:

المبحث الأول: ماهية المراجعة الخارجية.

المبحث الثاني: معايير المراجعة الخارجية وسلوكيات المهنة.

المبحث الثالث: تنفيذ عمل المراجع الخارجي

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة الخارجية

تؤدي المراجعة دورا هاما في نجاح المؤسسات الاقتصادية، خاصة بعد تطورها وتوسعها وانفصال الملكية فيها وبروز الشركات المتعددة الجنسيات، وذلك من خلال تلبية مختلف الطلبات على خدماتها وترشيد قرارات مستخدمي المعلومات المالية.

المطلب الأول: نشأة المراجعة الخارجية وتطورها

تستمد مهنة المراجعة الخارجية من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في اتخاذ قراراته، والتأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع، وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومة، حيث تدل الوثائق التاريخية على أن حكومات قدماء المصريين واليونان كانت تستخدم المراجعين للتأكد من الحسابات العامة، وكان المراجع وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر والسجلات للوقوف على مدى صحتها وهكذا نجد أن كلمة "تدقيق" "Audition" مشتقة من الكلمة اللاتينية "Adire" ومعناها يستمع(عبد الله، 2000).

وقد مر تطور المراجعة الخارجية بمراحل تاريخية لخصها إشتيوي (2008) فيما يلي:

أولا: الفترة من العصر القديم حتى سنة 1500

في أوائل هذه الفترة كانت المحاسبة مقصورة على الوحدات الحكومية والمشروعات العائلية وخصوصا العائلات المالكة، كانت المراجعة غير معروفة، ويستعاض عنها بان يحتفظ بمجموعتين منفصلتين من الدفاتر المحاسبية تسجل بها نفس العمليات، وفي نهاية الفترة تتم مقارنة المجموعتين وذلك للتأكد من عدم وجود أي خطأ أو تلاعب بالعمليات المحاسبية من قبل محاسب كل مجموعة، وفي تلك الفترة كان الاهتمام منصبا على المخزون السلعي حيث تجرد البضاعة عدة مرات في الفترة الواحدة وكان الهدف الأساسي في هذه الحقبة من التاريخ هو توخي الدقة ومنع أي تلاعب أو غش بالدفاتر، كما أنه في عهد الإمبراطورية الرومانية كانت الدفاتر المحاسبية تتلى على مسمع من الحاكم وبحضور مستشاريه وذلك للوقوف على ممتلكاته، ولمنع أو اكتشاف أي تصرفات غير مسئولة من قبل القائمين على تلك الممتلكات وحفظه الحسابات.

وبعد سقوط الإمبراطورية الرومان وانقسام إيطاليا إلى دويلات، ظهرت الحاجة لعملية المراجعة وخصوصا بعد نمو المدن الإيطالية التي كانت تشتهر بالتجارة، حيث تم استخدام المراجعين لأول في مراجعة

العمليات المسجلة بالدفاتر والخاصة بالبضائع التي يجلبها التجار من وراء البحار على ظهر السفن التجارية، وهذه الحقبة أيضا كان الهدف الأساسي من عملية المراجعة هو اكتشاف التلاعب والغش في الحسابات.

وفي سنة 1394 استخدمت حكومة مدينة يبزا المراجعين في مراجعة الحسابات الحكومية، وكان الهدف أيضا اكتشاف التلاعب و الغش بالدفاتر **ثانيا: الفترة من 1500 إلى 1850**

في هذه الفترة لم يكن هناك تغير يذكر في أهداف المراجعة يميز عن الفترة التي سبقتها،ففي هذه الفترة كانت أهداف المراجعة لا تزال مقتصرة على اكتشاف الغش والتلاعب والتزوير، كما أن عملية المراجعة كانت تفصيلية، غير أنه حدثت بعض التغيرات وهي:

- ✓ انفصال الملكية عن الإدارة مما أدى إلى ازدياد الحاجة الماسة للمراجعين.
- ✓ تبني فكرة النظام المحاسبي و خاصة بعد اكتشاف نظرية القيد المزدوج.

وكنتيجة لهذه المتغيرات أصبح هناك نوع من الرقابة الداخلية على عمليات المشروع ورغم ذلك استمرت عملية المراجعة تنفذ بصورة تفصيلية.

ثالثا: الفترة من 1850 إلى 1905

هذه الفترة شهدت نموا اقتصاديا كبيرا، وخاصة في المملكة المتحدة، وذلك بعد انطلاق الثورة الصناعية مما أدى إلى ظهور الشركات الكبيرة، وتم في هذه الفترة الانفصال النهائي بين الملكية والإدارة، حيث استلم المتخصصون الوظائف الإدارية في الشركات، وظهرت بذلك حاجة المساهمين للمحافظة على أموالهم المستثمرة في تلك الشركات، وبناء على هذا كله أصبح الجو مهيئا للمراجعة كمهنة، أن تبرز وتظهر إلى حيز الوجود، وخاصة بعد اقتناع المساهمين بضرورة وجود طرف ثالث محايد تكون مهمته بيان مدى أمانة القائمين على أموالهم وممتلكاتهم وعزز ذلك صدور قانون الشركات البريطاني سنة 1862 والذي نص بين مواده على ضرورة مراجعة الشركات المساهمة من قبل مراجعي الحسابات.

وفي أواخر هذه الفترة أصبح المراجعون يعتمدون على نظام الرقابة الداخلية في عمليات المراجعة التي يقومون بها، وبذلك عرفت لأول مرة المراجعة حتى نهاية هذه الفترة كانت كتالي:

- ✓ اكتشاف الغش والتلاعب بالدفاتر.
- ✓ اكتشاف الأخطاء الفنية.

- ✓ اكتشاف الأخطاء في تطبيق المبادئ المحاسبية.

رابعا: الفترة من 1905 حتى وقتنا الحاضر

في هذه الفترة خاصة بعد سنة 1940 وبظهور الشركات الكبيرة وتبنى أنظمة الرقابة الداخلية والتي أصبح المراجع يعتمد عليها اعتمادا كليا في عملية المراجعة _أصبحت المراجعة اختيارية_، وفي أواخر هذه الفترة أستخدم أسلوب العينات الإحصائية في عمليات المراجعة، ومن ثم أصبحت عملية المراجعة تعتمد على العينات المختارة، على أساس عملي وليس على أساس الحكم الشخصي للمراجع الخارجي، أما الهدف الأساسي لعملية المراجعة فأصبح هو إعطاء رأي فني محايد حول مدى عدالة القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج الأعمال للشركات، أما اكتشاف الأخطاء والتلاعب فلم يعد الهدف الأساسي لعملية المراجعة، بل ذلك يتأتى كنتيجة طبيعية لقيام المراجع بمهمته على أحسن وجه.

خلاصة القول أن المراجعة في الوقت الحاضر تقوم على العينات الإحصائية للعمليات المختلفة، وتعتمد اعتمادا كليا على نظم الرقابة الداخلية المطبقة فعلا بالشركة، وأصبح الهدف الأساسي للمراجعة وإعطاء رأي فني محايد حول القوائم المالية و مدى عدالتها في تمثيل المركز المالي ونتائج الأعمال للشركة، أما اكتشاف الغش والتلاعب وغيرها فهو هدف ثانوي وليس أساسيا، ومن ذلك يستنتج أن المراجع ليس مسئولا عن عدم اكتشاف أي تلاعب أو غش إذا ما أثبتت عدم تقصيره في إتباع الإجراءات الضرورية للمراجعة في سبيل تحقيق معايير المراجعة المقبولة والمتعارف عليها.

المطلب الثاني: مفهوم وأهمية المراجعة الخارجية

رغم تعدد التعاريف المتعلقة بالمراجعة الخارجية إلا أنها تسعى لتحقيق أهداف محددة، ونظرا لأهمية المراجعة الخارجية استدعى القيام بها وفق لمبادئ متعارف عليها في ظل فروض يستوجب توفرها.

أولا: مفهوم المراجعة الخارجية

تعددت التعاريف المتعلقة بالمراجعة الخارجية وهذا لتعدد الجوانب التي تناولتها واختلاف الهيئات والكتاب الصادرة عنهم ومن أهمها ما يلي:

1_التعريف الأول: "تعرف المراجعة الخارجية بأنها فحص لأنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة (التدقيق) فحصا انتقاديا منتظما، بقصد الخروج برأي

فني محايد عن مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالي لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصويرها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة" (عبد الله، 2000).

2_التعريف الثاني:" يمكن تعريف المراجعة الخارجية، بأنها علم يتمثل في مجموعة من المبادئ والمعايير والقواعد والأساليب، التي يمكن بواسطتها قيام مراجع الحسابات المؤهل، بإجراء فحص انتقادي منظم لأنظمة الرقابة الداخلية، وللبيانات المثبتة في المستندات والدفاتر والسجلات والقوائم المالية للمشروع، بهدف إبداء رأي فني محايد في القائم المالية الختامية المعدة من قبل المشروع في نهاية السنة المالية، لبيان مدى تعبير تلك القوائم عن نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة للسنة المالية المنتهية، وعن المركز المالي له في نهاية تلك السنة" (الرمحي، 2002).

3_التعريف الثالث: وفقا لما قدمته لجنة المفاهيم الأساسية للمراجعة المنبثقة عن جمعية المحاسبة الأمريكية، فإنه يتم تعريف المراجعة بأنها: "عملية منتظمة تنطوي على تجميع وتقويم موضوعي للأدلة المتعلقة بمعلومات مقدمة عن أحداث وتصرفات اقتصادية، وذلك للتحقق من درجة التوافق بين هذه المعلومات والمعايير الموضوعة مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام" (الصحن، 2000).

التعريف الرابع: عرفتها الجمعية المحاسبية الأمريكية: "هي عملية نظامية ومنهجية لجمع وتقييم الأدلة والقرائن بشكل موضوعي والتي تتعلق بنتائج الأنشطة والأحداث الاقتصادية ولذلك لتحديد مدى التوافق والتطابق بين هذه النتائج و المعايير المقررة وتبليغ الأطراف المعنية بنتائج المراجعة" (سرايا، 2007).

من خلال التعاريف السابقة فإننا نستخلص إلى أن المراجعة الخارجية عملية منظمة لفحص نظام الرقابة الداخلية، يقوم بها مهني مؤهل مستقل عن المؤسسة، من خلال فحص الدفاتر والسجلات المحاسبية، وكذا التحقق من تعبير القوائم المالية عن الوضعية المالية الحقيقة للمؤسسة، وذلك للخروج برأي فني محايد حول سلامة القوائم المالية للمؤسسة، وتوصيل هذا الرأي للأطراف المعنية بنتائج المراجعة الخارجية، كما تشتمل عملية المراجعة على الفحص والتحقيق والتقرير و شرحها (ميلود، 2007) كما يلي:

- ✓ **الفحص:** ويعني التأكد من مدى سلامة العمليات التي تم تسجيلها أي فحص الحسابات المجمعة للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمؤسسة.

- ✓ **التحقيق:** إمكانية الحكم على مصداقية القوائم المالية المقدمة كتعبير سليم لنتائج الأعمال ومن هنا نستطيع القول أن الفحص والمراجعة وظيفتان مترابطتان ومتكاملتان، وبهما يمكن للمراجع من إبداء رأي فني محايد.
- ✓ **التقرير:** تلخيص نتائج الفحص والمراجعة وإثباتها في تقرير يستخدمه من يهمه الأمر داخل وخارج المؤسسة.

ثانيا: أهمية المراجعة الخارجية

تعود أهمية المراجعة إلى كونها وسيلة تهدف إلى خدمة عدة جهات تستخدم القوائم المالية التي يعتمدها المراجع الخارجي في اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها وهذه الجهات كما يلي:

1_إدارة المؤسسة: تعتبر المراجعة الخارجية مهمة لإدارة المشروع حيث أن اعتماد الإدارة في عملية التخطيط واتخاذ القرارات الحالية والمستقبلية و الرقابة على المراجعة الخارجية يجعل من عمل المراجع حافزا للقيام بهذه المهمة، كذلك تؤدي مراجعة القوائم المالية إلى توجيه الاستثمار لمثل هذه المنشأة (المطارنة، 2006).

2_**المؤسسة (المالية، التجارية، الصناعية):** تعتبر المراجعة الخارجية ذات أهمية خاصة لمثل هذه المؤسسات عند طلب العميل قرض معينا أو تمويل المشروع حيث أن تلك المؤسسات تعتمد في عملية اتخاذ قرار منح القرض أو عدمه على القوائم المالية للمراجعة، بحيث توجه أموالهم إلى الطريق الصحيح والذي يضمن حصولها على سداد تلك القروض في المستقبل (المطارنة، 2006).

3_الجهات الحكومية: تعتمد الجهات الحكومية على القوائم المالية المراجعة في الكثير من الأغراض مثل الرقابة والتخطيط، فرض الضرائب، منح القروض وتحديد الأسعار، وتقرير الإعانات ببعض الصناعات...الخ، كذلك تعتمد عليها نقابات العمال في مفاوضاتها مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابه (عبد الله، 1998).

4_المستثمرون: أدى ظهور الشركات والمصانع الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا بعد الحرب العالمية الثانية وتوزيع رأس مالها على عدد كبير من المساهمين وانفصال الملكية عن إدارة الشركة، مما جعل الحاجة الماسة إلى تعيين مراجع حسابات قانوني مستقل ومحايد بحيث يطمئن المستثمرين بأن أموالهم

لا تتعرض للاختلاس والسرقة نتيجة قيام المراجع بمراقبة تصرفات إدارة الشركة و التأكد من عدم انتهاك عقد الشركة الأساسي وقانون الشركات (جربوع، 2007).

5_نقابات العمال: وهي تعتمد عليها في مفاوضاتها مع الإدارة حول الأجور.

6_مصلحة الضرائب: تمكنها من معرفة النتائج التي تم تحقيقها في المشروع مما يساعد في فرض الضرائب المختلفة المستحقة على المؤسسة (جربوع، 2007).

المطلب الثالث: مبادئ، فروض وأهداف المراجعة الخارجية

تقوم المراجعة على مجموعة من المبادئ والفروض والأهداف التي تشكل الإطار النظري للمراجعة الخارجية، يمكن تلخيص هذه المبادئ والفروض والأهداف فيما يلي:

أولا: مبادئ المراجعة الخارجية

يوجد أتفاق بين الباحثين على أن هناك مجموعتين من المبادئ العلمية للمراجعة الخارجية ، وترتبط هذه المبادئ العلمية بكل ركن من أركانه، وبناءا على ذلك فإن المبادئ العلمية للمراجعة الخارجية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين تتمثلان في المبادئ المتعلقة بركن الفحص والمبادئ المتعلقة بركن التقرير.

1_المبادئ المتعلقة بركن الفحص: لخص (جمعة، 2005) المبادئ المتعلقة بركن الفحص فيما يلي:

- ✓ **مبدأ تكامل الإدراك الرقابي:** ويعني هذا المبدأ المعرفة التامة بطبيعة أحداث المنشأة وأثارها الفعلية والمحتملة على كيان المنشأة وعلاقاتها بالأطراف الأخرى من جهة، والوقوف على احتياجات الأطراف المختلفة للمعلومات المحاسبية عن هذه الآثار من جهة أخرى.
- ✓ **مبدأ الشمول في مدى الفحص الاختباري:** ويعني هذا المبدأ أن يشمل مدى الفحص جميع أهداف المنشأة، مع مراعاة الأهمية النسبية لهذه الأهداف وتلك التقارير.
- ✓ **مبدأ الموضوعية بالفحص:** ويشير هذا المبدأ إلى ضرورة الإقلال إلى أقصى حد ممكن من عنصر التقدير الشخصي والتمييز أثناء الفحص وذلك بالاستناد إلى العدد الكافي من أدلة الإثبات التي تؤيد رأي المراجع وتدعمه خصوصا اتجاه العناصر و المفردات التي تعتبر ذات أهمية كبيرة نسبيا، وتلك التي يكون احتمال حدوث الخطأ فيها أكبر من غيره.

- ✓ **مبدأ فحص مدى الكفاءة الإنسانية:** يشير هذا المبدأ إلى وجوب فحص مدى الكفاءة الإنسانية في المنشأة بجانب فحص الكفاءة الإنتاجية لما لها من أهمية في تكوين الرأي الصحيح لدى المراجع عن أحداث المنشأة، كما تحتوي هذه الأخيرة على نظام للقيادة والسلطة والحوافز والاتصال والمشاركة.

2_المبادئ المرتبطة بركن التقرير: تتمثل المبادئ المرتبطة بركن التقرير عند (جمعة، 2009) فيما يلي:

- ➢ **مبدأ كفاءة الاتصال:** يشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون تقارير المراجع الخارجي أداة لنقل أثر العمليات الاقتصادية للمنشأة لجميع المستخدمين لها بصورة حقيقية تبعث على الثقة بشكل يحقق الأهداف المرجوة من إعداد هذا التقرير.
- ➢ **مبدأ الإفصاح:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يفحص المراجع عن كل ما من شأنه توضيح مدى تنفيذ الأهداف للمنشأة، ومدى التطبيق للمبادئ والإجراءات المحاسبية والتغير فيها، وإظهار المعلومات التي تؤثر على دلالة التقارير المالية، وإبراز جوانب الضعف –إن وجدت– في أنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر السجلات.
- ➢ **مبدأ الإنصاف:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن تكون محتوياته تقرير المراجع، وكذا التقارير المالية منصفة لجميع المرتبطين والمهتمين بالمنشأة سواء داخلية أو خارجية.
- ➢ **مبدأ السببية:** ويشير هذا المبدأ إلى مراعاة أن يشمل التقرير تفسيرا واضحا لكل تصرف غير عادي يواجه به المراجع، وأن تبنى تحفظاته ومقترحاته على أسباب حقيقية وموضوعية.

ثانيا: فروض المراجعة الخارجية

تعرف الفروض على أنها معتقدات ومتطلبات سابقة وأساسية تعتمد عليها الأفكار والمقترحات والقواعد الأخرى (حازم، 2003). وتتمثل الفروض الأساسية التي تعتمد عليها المراجعة في الأتي:

1_قابلية البيانات المالية للفحص: تتمحور المراجعة على فحص البيانات والمستندات المحاسبية بغية الحكم على المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المولد لها، ينبع هذا الفرض من المعايير المستخدمة لتقييم البيانات المحاسبية من جهة ومصداقية المعلومات المقدمة من جهة أخرى (طواهر، صديقي، 2005). وفيما يلي أهم هذه المعايير:

- ✓ ملائمة هذه المعلومات.
- ✓ القابلية للفحص.
- ✓ عدم التحيز في التسجيل.

- ✓ قابلية القياس الكمي.

2_عدم وجود تعارض حتمي بين مصلحة المراجع والإدارة: يعتمد هذا الفرض على تبادل المنافع بين المدقق والإدارة، من خلال تزويد هذه الخبرة بالمعلومات التي راجعها المدقق من أجل اتخاذ القرارات الصحيحة على أساسها، والعكس بالعكس بالنسبة للمراجع من خلال تقديمه. لديه معلومات يمكن على أساسها إبداء رأي فني صحيح و محايد حول الواقع والحقيقة التي تمثل المعلومات المحاسبية للمؤسسة (طواهر، صديقي، 2005).

3_خلو القوائم المالية وأية معلومات أخرى تقدم للفحص من أية أخطاء غير عادية أو تواطنية: يقوم المدقق بعملية المراجعة على افتراض أن البيانات المالية والمعلومات المالية المقدمة إليه خالية من الأخطاء أو التلاعب غير العادية، في حالة عدم إثبات هذه الفرضية يصبح عمل المراجع مفصلا لجميع البيانات وليس تجريبيا كما هو مفترض، حيث أن وجود هذه الأخطاء أو التلاعب يتطلب من المراجع فحص جميع الدفاتر و السجلات بالتفصيل حتى يتأكد من وجودها، لا توجد أخطاء(المطارنة، 2006).

4_وجود نظام سليم للرقابة الداخلية يبعد احتمال حدوث الأخطاء: تستند هذه الفرضية إلى (براق، قمان، 2012) بوجود نظام سليم للرقابة الداخلية يقضي على احتمال حدوث الخطأ، مما يجعل من الممكن إعداد برنامج المراجعة بطريقة تقلل من مدى الفحص. وهذا الفرض لا يعني أن مراجع الحسابات لا يقوم بتقييم نظام الرقابة الداخلية والذي يضم مجموعة من المراحل وهي:

- ✓ تخطيط عملية المراجعة.
- ✓ تقويم عملية تقييم الإدارة للرقابة الداخلية.
- ✓ الحصول على فهم للرقابة الداخلية.
- ✓ اختيار وتقييم فعالية التصميم.
- ✓ تكوين رأي عن فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.
- ✓ تكوين رأي عن فعالية الرقابة الداخلية على التقرير المالي.
- ✓ إصدار تقرير على الرقابة الداخلية.
- ✓ إصدار تقرير على الرقابة الداخلية.
- ✓ توصيل النتائج إلى لجنة المراجعة و الإدارة.

5_التطبيق المناسب لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها يؤدي إلى سلامة تمثيل القوائم المالية للمركز المالي ونتائج الأعمال: يقوم هذا الفرض على أساس المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتمثل معيارا يقاس عليه أو يحكم به على صدق وعدالة عرض القوائم المالية وتمثيلها للمركز المالي ونتائج أعمالها وبالتالي فإنه ما لم تستخدم مبادئ المحاسبة المتعارف عليها فإن القوائم المالية تعتبر غير صادقة وعادلة كما أنه سيكون من الصعب على المراجعين أن يقوموا بمهمتهم وإبداء رأيهم في تلك القوائم (الصحن، 2000).

6_مراجع الحسابات يزاول عمله كمراجع فقط: بالرغم من تعدد الخدمات التي يؤديها مراجع الحسابات لعميله، فعند الطلب من مراجع الحسابات إبداء رأيه في سلامة القوائم المالية، فيجب على عمله أن يقتصر على هذه المهمة دون غيرها، ويشبه هذا الدور إلى حد كبير دور المحامي الذي يستطيع أداء العديد من الخدمات للجمهور، ولكن عندما يتولى الدفاع في قضية محددة، فإنه يكون مقيدا وليس لديه الحرية المطلقة، ويشير هذا الفرض موضوع مراقب الحسابات في أداء عمله، ويمثل استقلال مراقب الحسابات سندا أساسيا لعملية المراجعة، ومن ثم فأي عمل يقصد منه التقليل من هذا الاستقلال يجب أن يدرس بجدية (الصحن، 2000).

7_يفرض المركز المهني لمراجع الحسابات التزامات مهنية تتناسب وهذا المركز: بناءا على هذا الفرض، يمكن تحديد المفهوم المهني للعناية المطلوبة من مراجع الحسابات عند مزاولته للمهنة، وهذا الفرض هو الأساس القوي الذي يحدد مسؤولية مراقب الحسابات اتجاه المجتمع، واتجاه عميله، واتجاه زملائه، ومن المتوقع أن يزداد الاهتمام بهذا الفرض مستقبلا (الصحن، 2004).

8_العناصر والمفردات التي كانت صحيحة في الماضي سوف تكون كذلك في المستقبل: هذا الفرض يعني أن المراجع إذا اتضح له أن إدارة المشروع رشيدة في تصرفاتها–عند شراء أحد الأصول مثلا–وأن الرقابة الداخلية سليمة، فإنه يفترض أن يستمر الوضع كذلك في المستقبل إلا إذا وجد الدليل عكس ذلك والعكس صحيح. ومن ناحية أخرى فإنه بدون هذا الفرض تصبح عملية المراجعة مستحيلة إن لم تكن غير ممكنة (هلال، 2000).

ثالثا: أهداف المراجعة الخارجية

كانت عملية المراجعة مجرد وسيلة لاكتشاف ما قد يوجد في الدفاتر و السجلات من أخطاء أو غش، تلاعب، تزوير، ولكن هذه النظرة تغيرت عندما قرر القضاء الانجليزي صراحة عام 1897 اكتشاف الغش و الخطأ ليس هدفا من أهداف عملية المراجعة وأنه ليس مفروضا في المراجع أن يكون جاسوسا.

أهم هذه الأهداف ما يلي:

الأهداف التقليدية للمراجعة: وذكرها (دحدوح، 1999) بدوره إلى:

الأهداف الرئيسية:

- ✓ التأكد من دقة وصحة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته وتقرير مدى الاعتماد عليها.
- ✓ الحصول علا رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية لما هو مقيد بالدفاتر والسجلات.

الأهداف الفرعية:

- ✓ اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء وغش .
- ✓ تقليل فرص الأخطاء والغش عن زيارات المراجع المفاجأة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه.
- ✓ معاونة دائرة الضرائب في تحديد مبلغ الضريبة.
- ✓ تقديم التقارير المختلفة وملأ الاستمارات للهيئات الحكومية لمساعدة المراجع
- ✓ اعتماد الإدارة عليها في تقرير ورسم السياسات الإدارية واتخاذ القرارات المناسبة لاستثماراتهم.

2_الأهداف الحديثة للمراجعة الخارجية : حصرها (سواد، 2009) في ما يلي:

- ✓ مراقبة الخطط الموضوعة ومتابعة تنفيذها.
- ✓ تقييم نتائج أعمال المشروع بالنسبة للأهداف المرسومة.
- ✓ محو الإسراف في جميع نواحي نشاط المشروع نتيجة لتحقيق أقصى قدر ممكن من الكفاية الإنتاجية.
- ✓ تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية للأفراد المجتمع الذي يعمل فيه المشروع، ويأتي هذا الهدف نتيجة التحول الذي طرأ على أهداف المشاريع بصورة عامة حيث لم يعد تحقيق أكبر قدر من الربح الهدف الأهم بل شاركته في الأهمية أهداف أخرى منها العمل على رفاهية المجتمع الذي يعمل فيه المشروع.

- ✓ دراسة النظم المتبعة في أداء العمليات ذات المغزى المالي والإجراءات الخاصة بها لأن مراجعة الحسابات تبدأ بالتأكد من صحة هذه النظم.

المطلب الرابع: أنواع المراجعة الخارجية

تنقسم المراجعة الخارجية حسب الزاوية المنظور إليها:

1_من زاوية الإلزام القانوني: نميز بين المراجعة الإلزامية والمراجعة الاختيارية:

- ✓ **المراجعة القانونية (الإلزامية):** وهي المراجعة التي يحتم القانون القيام بها، حيث نص المشرع خلال نصوصه على إلزامية تعيين مراجع يقوم بالوظائف الموجهة له من خلال القانون المعمول به وهذا بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة من المراجعة (لقليطي، 2009). ونص المشرع الجزائري من خلال المادة 715 مكرر من القانون التجاري على أنه" تعيين الجمعية العامة العادية للمساهمين مندوب الحسابات أو أكثر لمدة ثلاثة سنوات تختارهم من بين المهنيين المسجلين على جدول المنصف الوطني".(القانون التجاري الجزائري) ويترتب عن عدم تعيين المؤسسة لمراجع حسابات يراقب عملياتها وقوع هذه المؤسسة تحت طائلة العقوبات القانونية.
- ✓ **المراجعة الاختيارية:** هذا النوع من المراجعة يتم بصفة اختيارية من طرف المؤسسة وبدون وجود إلزامي قانوني يحتم عليها القيام بها، كما يمكن أن تكون هذه المراجعة إما كاملة أو جزئية والمؤسسة تطلب هذه المراجعة لزيادة الثقة بالقوائم المالية واطمئنان الشركاء على صحة المعلومات المالية المعبرة عن نتائج الأعمال والمركز المالي، كما تستعمل خاصة في حالات انفصال أو انضمام شريك جديد وكذلك لتحديد حقوق الشركاء (سفير، 2013).

2_من زاوية مجال أو نطاق المراجعة: وميز (هلال، 2000) بين نوعين من المراجعة كالآتي:

- ✓ **المراجعة الكاملة:** وتتضمن فحص جميع العمليات التي تمت في المنشأة خلال الفترة المحاسبية بمعنى أن تكون مراجعة شاملة للعناصر التالية:
- ✓ جميع الملفات والمستندات والدفاتر والسجلات.
- ✓ جميع التسويات المحاسبية التي تمت خلال الفترة.
- ✓ جميع القيود الدفترية المسجلة في دفاتر اليومية على اختلاف أنواعها.
- ✓ جميع الحسابات التي تتضمنها دفاتر الأستاذ على اختلاف أنواعها.

- ✓ جميع العمليات المالية الكبيرة والصغيرة على حد سواء.
- ✓ **المراجعة الجزئية:** تتضمن وضع بعض القيود على نطاق أو مجال المراجعة بحيث يقتصر عمل المراجع على بعض العملية دوم غيرها، وتحدد الجهة التي تعين المراجع تلك العمليات على سبيل الحصر وفي هذه الحالة تكون مسؤولية المراجع التي تحدد له فقط دون غيره، وذلك يتعين في مثل هذه الحالات وجود اتفاق وعقد كتابي يبين حدود ونطاق المراجعة والهدف المراد تحقيقه.

_من زاوية توقيت المراجعة: صنف (الرماحي، 2009) المراجعة الخارجية وفقا لهذا المعيار إلى صنفين:

- ✓ **المراجعة المستمرة:** في هذا النوع من المراجعة يقوم المراجع بفحص وإجراء الاختبارات الضرورية على المفردات المحاسبية على مدار السنة المالية للمؤسسة، وتتم بطريقة منتظمة وفقا لبرنامج زمني مضبوط مسبقا ويستجيب إلى الإمكانات المتاحة، والواقع أن هذا النوع من المراجعة يصلح في المؤسسات كبيرة الحجم أين يصعب تطبيق المراجعة النهائية فيها من تحقيق الأهداف.وعلى مراجع الحسابات أن يراعي أن تكون زيارته فجائية.
- ✓ **المراجعة النهائية:** هي التي تتم في نهاية العام أي بعد إقفال الحسابات وإجراء قيود التسوية الجردية و إعداد قوائم نتيجة الأعمال، ويلاءم هذا النوع من المراجعة المشروعات الصغيرة التي يمكن مراجعة حساباتها في فترة قصيرة.

4_من حيث مدى الفحص وحجم الاختبارات: قسمها (الرماحي، 2008) إلى نوعين هما:

- ✓ **المراجعة الشاملة:** وهي قيام مراجع الحسابات بمراجعة جميع القيود والسجلات والحسابات و المستندات بشكل تفصيلي، بالرغم من أن المراجعة الشاملة هي الاستثناء، فإنها تصلح لمراجعة المنشآت صغيرة الحجم، وعندما يكون المجتمع مشكلا من عدد صغير من بنود ذات قيم كبيرة حيث تكون مخاطر المراجعة عالية و الوسائل الأخرى لا تعطي أدلة إثبات كافية وملائمة.
- ✓ **المراجعة الاختبارية:** وهي الطريقة التي يتم تطبيق إجراءات المراجعة على جزء من المفردات على أن تتمتع كافة المفردات المعاينة بفرصة وقوع الاختيار عليها، مع مراعاة قيام المراجع بتعميم نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات، ويتوقف حجم العينة على اعتبارات من أهمها ما يظهره فحص وتقييم المراجع الخارجي لأنظمة الرقابة الداخلية المتبعة داخل المنشأة من ناحية مدى مكان تطبيق إجراءات المراجعة الاختبارية من ناحية أخرى.

والجدول الموالي يوضح الفروق بين هاته الأنواع (عبد السلام، 2010)

الفروق بين أنواع المراجعة الخارجية

المميزات	مراجعة القانونية	مراجعة تعاقدية	خبرة قضائية
طبيعة المهمة	مؤسساتية ذات طابع مهني	تعاقدية	تحدد بكل دقة من طرف المحكمة
التعيين	من طرف المساهمين	من طرف المديرية العامة أو مجلس الإدارة	من طرف المحكمة
الهدف	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات والصورة الفوتوغرافية الصادقة، تدقيق معلومات مجلس الإدارة	المصادقة على شرعية وصدق الحسابات	إعلام العدالة وإرشادها حول أوضاع مالية ومحاسبية، تقديم مؤشرات بالأرقام
التدخل	مهمة دائمة تغطي مدة التعيين الشرعية	مهمة محددة حسب الاتفاقية	مهمة ظرفية يحدد القاضي مدتها
الاستقلالية	تامة اتجاه مجلس الإدارة والمساهمين	تامة من حيث المبدأ	تامة اتجاه الأطراف
الالتزام	بحسب الوسائل	حسب نوع المهمة	حسب نتائج مبدئيا
المسؤولية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية	مدنية، جنائية، تأديبية
التسريح	مهمة تأسيسية، عادة من طرف القضاء بعد طلب	محددة في العقد	من طرف القاضي المشرف على الخبرات
الأتعاب	قانون رسمي	محددة في العقد	اقتراح من الخبير يحدد من طرف القاضي

المبحث الثاني: معايير المراجعة الخارجية وسلوكيات المهنة

المطلب الأول: معايير المراجعة الخارجية

إن مهنة المراجعة الخارجية لها معايير عديدة متعارف عليها في معظم بلدان العالم المتقدم محاسبيا، وهذه المعايير تعتبر النموذج الذي يستخدم في الحكم على نوعية العمل الذي يقوم المراجع الخارجي به، ولقد

قسمت لجنة إجراءات المراجعة التابعة للمجمع الأمريكي للمحاسبيين القانونيين هذه المعايير إلى ثلاثة مجموعات رئيسة هي:

أولا: المعايير العامة (الشخصية):

توصف هذه المجموعة من المعايير بأنها شخصية لأنها تحتوي على الصفات الشخصية وتحتوي على ثلاثة معايير وهي :

1_التدريب الفني والكفاءة: وهذا يعني أن الشخص الذي يقوم بفحص القوائم المالية يجب أن يكون لديه كفاءة معينة ويتوفر لديه وصفات فنية تظهر تلك الكفاءة، ولكي تعطى هذه المواصفات أثرها لابد أن يتمتع صاحبها بالتدريب والتأهيل المناسب، وحتى يكون هناك ثقة لدي الأطراف الذين يهتمون بكفاءة المراجع يجب أن يتوفر لديه شروط التأهيل العلمي والمهني والاستقلال عند إبداء الرأي ولتحديد معيار الكفاءة لابد من تحديد القدر المناسب من التأهيل العلمي والتأهيل العملي، وهو أن يكون لدى المراجع مؤهلا جامعيا في المحاسبة والمراجعة وكذلك الحصول على قدر كافي من جوانب المعرفة المرتبطة بالعلوم الأخرى التي تمكنه من إبداء الرأي وتقديم النصح فيما يعرض عليه خلال عملية المراجعة (المطارنة، 2005).

2_**الاستقلال:** هو حجر الزاوية في المراجعة فبدون الاستقلال فان قيمة وظيفة تصديق المراجعين ستكون لا شيء.أن المراجعين لا يجب أن يكونوا مستقلين فقط في اتجاههم الذهني عند أداء عملية المراجعة، بحيث يتعين أن يكفي استقلالهم عن العميل مدركا عن طريق المستخدمين ويتطلب الاستقلال الموضوعية والتحرر من التحيز فعند جمع أدلة الإثبات وتقييم عدالة القوائم المالية يجب أن يتحيز المراجع سواء اتجاه مصلحة العميل أو الطرف الثالث (مناعي، 2009).

3_العناية المهنية الواجبة: وهو أن يبدل مراجع الحسابات العناية الواجبة في عملية المراجعة وعند إعداد التقرير النهائي، والهدف من ذلك الحكم على درجة جودة أداء المراجع أثناء القيام بعمله والعناية المهنية تتطلب الالتزام بمستوى أداء معين وفقا لما تنص عليه المعايير والتشريعات المختلفة وكذلك تتطلب ممن يعمل في مكتب مراجعة الحسابات الالتزام بمعايير العمل الميداني ومعايير إعداد التقرير (المطارنة، 2005).

ثانياّ: معايير العمل الميداني :

تتضمن هذه المعايير خطوات تنفيذ عملية التدقيق، والإجراءات الفنية كما تبرز لنا معايير العمل الميداني أهمية دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية، وشمل هذه المعايير(خنفري، 2017) علا ما يلي:

- ✓ **الإشراف الملائم و التخطيط السليم على أعمال المساعدين.**

مهما يكون المراجع داخلي أو خارجي، إذ يتعين عليه إعداد خطة عمل تفصيلية ملائمة لتنفيذ عملية المراجعة والإشراف الجاد على عملية مساعديه، وعليه تحديد مدى الأشغال الواجب القيام بها.

- ✓ **تقييم مدى إمكانية الاعتماد على نظام الرقابة الداخلية.**

فحسب هذا المعيار يجب دراسة وتقييم أساليب نظام الرقابة الداخلية المطبقة كأساس لاعتماد عليها ولتحديد مدى الاختبارات المطلوبة، والتي سوف تحدد العدد كإطار للمراجعة ومن المعروف أن عمل المراجع فيما يتعلق بتقييم نظام الرقابة الداخلية فيعتمد على حد كبير على الحكم الشخصي للمراجع، لذلك وجب عليه أن يأخذ بعين الاعتبار هذه النقاط أثناء تقييمه لهذا النظام:

_أن ينطلق من برنامج عمل للمراجعة بافتراض وجود نظام امثل للرقابة الداخلية ومن خلال دراسة إمكانية تطبيق عناصر هذا النظام محل المراجعة يستطيع تحديد مقومات نظام الرقابة الداخلية غير المتوفرة والتي على ضوئها سيعد برنامج عمله المبدئي.

– يفضل إنجاز عملية تقييم نظام الرقابة الداخلية وفق فريق عمل متكامل خاصة إن كان حجم المؤسسة كبير.

– من المستحسن أن يتبادلا أعضاء فريق العمل الآراء حول أحكامهم حتى يحققون أكبر قدر ممكن من التقارب.

- ✓ **جمع الأدلة والقرائن.**

يجب على المراجع جمع أدلة الإثبات والقرائن الكافية التي تبرر الرأي الفني المحايد وبالتالي تكوين ملفين أحدهما دائم و آخر جاري بالإضافة إلى هذين الملفين فإن المراجع يدون كل ما يراه مناسبا من ملاحظات واستفسارات وما يجب عمله في أوراق عمل ممهدا لذلك كتابة التقرير النهائي.

ثالثا: معايير إعداد التقرير

وهي مجموعة المعايير المتعلقة بكيفية إعداد التقرير النهائي وضمتها (ميالة، 2010) فيما يلي:

– أن يبين التقرير أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.

– أن يبين التقرير الثبات أو التجانس، أي أن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما طبقت بطريقة متجانسة من فترة إلى أخرى.

_ أن يذكر في التقرير إذا كان الإفصاح كاملا عن الحقائق المالية وغير المالية بالقوائم.

_يجب أن يبين التقرير رأي المراجع الخارجي على القوائم المالية كوحدة واحدة وفي حالة عدم تمكنه من ذلك عليه ذكر الأسباب.

المطلب الثاني: المراجع الخارجي ومسؤولياته

إن مهنة مراجع الحسابات يترتب على مزاوليها مسؤوليات يجب الالتزام بها وأدائها على أكمل وجه، حتى تحقق المراجعة رسالتها من تعزيز الثقة فيها لدى مستخدمي الأوراق المالية.

الفرع الأول: تعريف المراجع الخارجي:

"مراجع الحسابات هو شخص مؤهل علميا وعمليا لتدقيق حسابات المؤسسة، ويتمتع باستقلالية تامة ويقوم عادة بتدقيق نظام الرقابة الداخلية و السجلات المحاسبية، بتدقيق انتقادي قبل إبداء رأيه في عدالة المركز المالي"

" يعرف أيضا مراجع الحسابات على أنه كل شخص يمارس باسمه الخاص أو تحت مسؤوليته مهنة الشهادة بإثبات صحة وصدق البيانات وحسابات المؤسسات الاقتصادية والمالية وانتظامها ومطابقتها لأحكام التشريع المعمول به" (عجيلة، 2018).

الفرع الثاني: مسؤوليات المراجع الخارجي

و قسمها سرايا(2007) إلى مسؤوليات مختلفة ومنها الأنواع التالية:

أولا: مسؤولية فنية

يتلخص عمل مراجع الحسابات القانوني للشركة في مجالين رئيسيين هما:

- ✓ التحقق من أن الشركة قد طبقته بشكل سليم القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين المحاسبين وأنها مقبولة قبولا عاما.
- ✓ التحقق من أن نصوص القوانين واللوائح والأنظمة والعقود وغيرها من الوثائق التي تنظم أعمال وأنشطة الشركة قد طبقت بشكل سليم.

ثانيا: مسؤولية أخلاقية

وهي التي تتعلق بالإخلال بأمانة و أخلاقيات المهنة ومن أمثلة ذلك ما يلي:

- ✓ إخفاء المراجع حقائق مادية معينة اكتشفها عند المراجعة.
- ✓ تقديم بيانات غير حقيقة.
- ✓ إخفاء أي تلاعب أو تحريف في المستندات أو السجلات أو الدفاتر.
- ✓ إذا أبدى رأيا معينا غير الحقيقة بمنافقة أحد المسئولين.
- ✓ إذا لم يتضمن تقريره كل الانحرافات التي كشف عنها.

ثالثا: مسؤولية مدنية

تتمثل هذه المسؤولية في بعض نواحي القصور التي تتعلق بعمل المراجع ومن أهمها ما يلي:

- ✓ حالة إهمال المراجع في قيامه بأداء عمله وعدم بذل العناية المهنية اللازمة.
- ✓ حالة وقوع المراجع في بعض الأخطاء أثناء مراجعته.
- ✓ عدم قيامه بمهمة المراجعة.

رابعا: مسؤولية جنائية (سرايا، 2007)

تتمثل في ارتكاب المراجع لبعض التصرفات الضارة بمصلحة الشركة ومن هذه التصرفات والأفعال التي يترتب عليها المسؤولية الجنائية للمراجع، ذكرها سرايا (2007) فيما يلي:

- ✓ تآمر المراجع مع الإدارة بتوزيع أرباح على المساهمين حتى لا تظهر نواحي القصور والإهمال في إدارة الشركة
- ✓ إغفال المراجع وتغاضيه عن بعض الانحرافات التي ارتكبها بعض المسئولين في الشركة خوفا على مصلحته الشخصية دون مصلحة باقي الأطراف في الشركة .
- ✓ الكذب في تقريره أو في شهادته أمام الجمعية العامة للمساهمين عند مناقشة جوانب هامة بالنسبة لنشاط الشركة ومصالح المساهمين.
- ✓ ارتكاب الأخطاء والمخالفات بما يضر من مصالح الشركة بإفشاء بعض أسرار الشركة في مجالات مختلفة إلى الشركة المنافسة لغرض أو لأخر يخص المراجع شخصيا.

المطلب الثالث: مهام المراجع الخارجي (شريقي، 2012)

إن مهنة مراجع الحسابات بصفتها مهنة حرة منظمة وقانونية فإن لها طابع المصلحة العامة في مراقبة الحسابات الاجتماعية للمنظمات، حيث تمارس هذه المهنة في المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والكبيرة وحتى في القطاع الغير اقتصادي، وترتبط هذه المهنة بالمساهمة في جودة وشفافية المعلومات المالية التي تنشرها هذه المؤسسات والتي تستعل من طرف العديد من الأطراف الداخلية والخارجية في اتخاذ القرارات ونذكر منها (الإدارة، المساهمين، الموظفين، المستثمرين، العملاء....وغيرها)و قسم شريقي (2012) مهام مراجع الحسابات إلى مهمتين هما كالتالي:

1_المهام الدائمة:

تتمثل هذه المهام في فحص قيم ووثائق الشركة أو الهيئة محل المراجعة ومراقبة مدى مطابقة المحاسبة للقواعد المعمول بها، وتشمل هذه المهام ما يلي:

- ✓ المصادقة على صحة وانتظامية الحسابات السنوية للمؤسسة، وأنها تعطي الصورة الصادقة للوضعية المالية وممتلكات الشركة في نهاية السنة المنصرمة.
- ✓ التحقق من صحة الحسابات السنوية ومطابقتها للمعلومات المبينة في تقرير التسيير.
- ✓ الوقاية من الصعوبات التي تواجهها المؤسسات في نطاق إجراء الإنذار.
- ✓ الكشف لوكيل الجمهورية عن الأفعال غير الشرعية التي يعلم بها.
- ✓ إصدار شهادات وتقارير عن مختلف الأحداث التي قد تعيشها المؤسسة.

وفي حالة إعداد الشركة للحسابات فإن المراجع يشهد أيضا بأن الحسابات المدعمة صحيحة بناء على وثائق محاسبية أو تقارير مراجعي الحسابات في المؤسسات التي تمتلك فيها الشركات اسمها.

2_المهام الخاصة:

بالإضافة إلى المهام الدائمة السابقة، يقوم مراجع الحسابات بمهام أخرى خاصة أو مؤقتة، لأنها مرتبطة

بأحداث، ولخص شريقي (2012) هذه المهام فيما يلي:

- ✓ قرار الشركة بزيادة أو تخفيض رأس المال.
- ✓ الإصدار عن طريق اللجوء العلني الادخار، خاصة فيما يخص تحديد سعر الإصدار.
- ✓ إنشاء شهادات الاستثمار وشهادات الحق في التصويت.
- ✓ إصدار القيم المنقولة.
- ✓ إصدار سندات الاستحقاق القابلة للتحويل لأسهم.
- ✓ عرض تعديل حساب الاستغلال وقائمة حساب النتائج و الميزانية.
- ✓ تحويل الشركة.
- ✓ مشروع الإدماج أو الانفصال .

المبحث الثالث: مسار تنفيذ عمل مراجع الحسابات

تمر عملية المراجعة في جانبها الميداني بمجموعة من الخطوات أهمها:تقييم نظام الرقابة الداخلية الذي يعد الخطوة الأولى ضمن هذه الخطوات بحيث إذا احترم المراجع هذه الخطوات فمن المفترض أن يصل إلى تقديم خدمات ذات جودة عالية يمكن تلخيصها في الخطوات التالية:

المطلب الأول: قبول المهمة والتخطيط لعملية المراجعة

قبل أن يقوم المراجع بالتخطيط لعملية المراجعة لابد أن تتوفر لديه النية للقيام بهذه العملية والمتمثلة في قبول المهمة وليتحقق هذا الشرط يجب أن تتوفر على مجموعة من العناصر ذكرها مازون (2011) فيما يلي:

أولا: الخطوات التمهيدية لتنفيذ عملية مراجعة الحسابات

في حالة إسناد مهمة مراجعة الحسابات لأول مرة للمراجع الخارجي، ولم يكن له معرفة سابقة بالوحدة الاقتصادية محل المراجعة، فإنه ينبغي على المراجع قبل قيامه بعملية مراجعة الحسابات مراعاة ما يلي:

1_التأكد من صحة تعيينه: وتختلف إجراءات التعيين بحسب الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية محل المراجعة، في حالة شركات المساهمة يتم تعيين مراجع عن طريق قرارات الجمعية العامة أو بتفويض ذلك لمجلس إدارة الشركة، أما في شركات الأشخاص والمنشات الفردية فيتم تعيين مراجع الحسابات بموجب عقد اتفاق بينه وبين أصحاب الشركة وذلك راجع إلى كون مراجعة الحسابات بالنسبة لهذه الشركات اختيارية وليست إلزامية (مسعد، 2009).

2_التأكد من نطاق عملية مراجعة الحسابات:يحدد نطاق مراجعة الحسابات الشكل القانوني للشركة محل مراجعة الحسابات، ففي حالة الشركات المساهمة تكون عملية مراجعة الحسابات شاملة وإلزامية، وليس هناك تحديد لشروط معينة تفرض على مراجع الحسابات، فله الحق في الإطلاع على كافة الدفاتر و السجلات، إما في شركات الأشخاص والمنشأة الفردية، فيحصل المراجع على حدود ونطاق عملية مراجعة الحسابات المطلوبة وذلك في عقد مكتوب من أصحاب الشركة لتحديد حدود مسؤولياته.

3_حصول المراجع على المعلومات الأساسية: في حالة شركات المساهمة، يطلب المراجع الإطلاع على عقد التأسيس والقانون التنظيمي للشركة وحدود السلطات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والنظام المقرر للجمعية العامة والقرارات الخاصة بإعداد القوائم المالية وتكوين الاحتياطات وتوزيع الأرباح والسياسات العامة والهيكل التنظيمي ومستوياته و توزيع السلطات والمسؤوليات، أما في شركات الأشخاص يطلب المراجع الإطلاع على عقد الشركة لمعرفة رأس المال وحصص الشركاء المسئولين عن الإدارة وكيفية وحدود المسحوبات واحتساب الفوائد ونسب توزيع الأرباح والخسائر.

4_الاتصال بالمراجع السابق:عند تعيين أو انتخاب مراجع بدلا عن أخر وقبل قبول المهمة على المراجع أن يتصل بالمراجع السابق بعد أخذ إذن الشركة التي عينته ويعتبر من أخلاقيات المهنة وذلك لمعرفة:

- ✓ سمعة إدارة الشركة.
- ✓ أسباب عدم تعيينه.
- ✓ هل هناك خلافات حول تطبيق إجراء مراجعة أو خلافات حول الأتعاب.

- ✓ الأمور والعمليات التي تتطلب عناية خاصة عند المراجعة.
- ✓ الإطلاع على أوراق عمل مراجع الحسابات السابق (التميمي، 2006).

5_رسالة الارتباط: عند قبول مراجع الحسابات القيام بعملية المراجعة يقوم بإرسال رسالة إلى عميله وتظهر هذه الرسالة شكل الارتباط وحجم عمل المراجعة، وهي تمثل الهدف الذي يتم بموجبه عمل المراجعة، وهي تشكل معيارا للعمل الذي سيقوم به المراجع وتعد هذه الرسالة وسيلة لتجنب أي سوء فهم بين العميل و المراجع، وتعد هذه الرسالة بالنسبة للعملاء التي يستمر المراجع بمراجعة أعمالهم لعدة سنوات بشكل سنوي، هذا وقد أفردت معايير المراجعة الدولية معيارا خاصا لتنظيم هذه الرسالة وقد حدد مضمونها دحدوح (1999) كما يلي:

- ✓ الهدف من مراجعة البيانات المالية.
- ✓ نطاق المراجعة.
- ✓ صيغة تقديم التقارير أو وسيلة إبلاغ أخرى لنتائج الارتباط.
- ✓ مسؤولية الإدارة من إعداد البيانات و القوائم المالية.
- ✓ حرية الوصول إلى كل السجلات والمستندات والمعلومات الأخرى المطلوبة لعملية المراجعة.

6_فحص النظام المحاسبي والإطلاع على نتائج الأعمال السابقة: يطلب المراجع من إدارة الوحدة الاقتصادية قائمة بالدفاتر والسجلات المحاسبية و أسماء المسئولين عن إنشاءها وقائمة بأنواع المستندات ودوراتها المستندية وقائمة بأسماء المسئولين عن الاحتفاظ بهذه الأصول وكذلك طلب الإطلاع على نتيجة الأعمال والمركز المالي لسنوات سابقة.

7_القيام بزيارات ميدانية على العاملين وأماكن الشركة:يقوم مراجع الحسابات بزيارات ميدانية لمقر الشركة الرئيسي و الفروع والإدارات والأقسام والتعرف على مواقع الخزينة، ومخازن المواد الخام و قطع الغيار، ومخازن المنتجات الجاهزة و الإطلاع على سير العمال وتسلسل العمليات في مراكز الإنتاج وطرق التخزين (مسعد، 2009).

ثانيا: مخطط المراجعة

بعد قيام المراجع الخارجي بالخطوات التمهيدية لعملية المراجعة يتم التخطيط لعملية المراجعة و التي تضم الإجراءات الواجب إتباعها لتحقيق الأهداف الموضوعية مسبقا، وهذه الإجراءات هي الخطوات التفصيلية لهذه العملية كما يبين مخطط المراجعة بعض المعلومات مثل:الزمن المعياري، الزمن الفعلي للتحقق من بند معين أو عمل إجراء معين، تاريخ الانتهاء.

مخطط المراجعة يعتمد اعتمادا أساسيا على نظام الرقابة الداخلية المطبق بالشركة محل المراجعة، حيث أن هناك علاقة مثبتة بين نظام الرقابة الداخلية وإجراءات المراجعة المتضمنة في مخطط المراجعة (سودان، 2009).

ثالثا: الإشراف على عملية المراجعة

يشمل الإشراف على عملية المراجعة توجيه المساعدين نحو تحقيق أهداف المراجعة، فالمراجع يجب أن يقوم بمهاراته الفنية وإمكانياته لأداء مهمة معينة من مهام المراجعة، وبالتالي فإن المشرف على عملية المراجعة يكون مسئولا و بنفس الطريقة عن أن كل مهمة من مهام المراجعة قد أسندت إلى الشخص القادر على إنجازها بكفاءة أما عناصر الإشراف الأخرى فإنها تشمل ما يلي:

- ✓ إرشاد المساعدين.
- ✓ إبلاغهم بكافة المشاكل الهامة التي صادفت عملية المراجعة.
- ✓ إزالة ما قد ينشأ من اختلاف وجهات النظر بين فريق المراجعة(توماس، أجرسون، 2006).

رابعا: أوراق العمل

أوراق العمل هي السجلات و الملفات التي يحتفظ بها المراجع للتدليل عن طبيعة و توقيت و مدى الاختبارات المنفذة خلال عملية المراجعة من إجراءات متبعة، والمعلومات التي تم الحصول عليها و الالتزام بالسياسات ونتيجة عملية المراجعة، والهدف الأساسي من أوراق العمل بوجه عام إلى:

1_الملف الدائم: وينشئ المراجع الملف عند أول مهمة مراجعة و معظم سجلات هذا الملف لا تتغير و يتضمن بيانات تاريخية عن الشركة، و في كل سنة يتم إضافة أو تعديل بعض عناصره ويشتمل على ما يلي (سودان، 2009):

- ✓ عقد تأسيس الشركة.
- ✓ اللوائح الداخلية.
- ✓ الخرائط التنظيمية والبيانات المتعلقة بنظام الرقابة الداخلية.
- ✓ الترتيبات أو الشروط المالية الدائمة للشركة كشروط القروض و السندات وإصدار الأسهم.
- ✓ خطط المكافأة و عقود العملاء و الموردين.
- ✓ ملخصات محاضر اجتماعات مجلس الإدارة.
- ✓ تقدير الوقت اللازم لمراجعة إجمالي القوائم المالية.

2_**الملف الجاري:** ويشمل وصف الإجراءات التي اتبعت لمراجعة نظم المحاسبة وأرصدة الحسابات للسنة الحالية بالإضافة إلى تعديلات وتسويات المراجعة لهذه الحسابات ويحتوي على (سودان، 2009):

- ✓ أرصدة حسابات الأستاذ.
- ✓ أهداف المراجعة المتعلقة بموضوع المراجعة.
- ✓ أدلة الإثبات التي جمعت لتأييد أو رفض المزاعم التي اختبرت.
- ✓ الاستنتاجات التي تم التوصل إليها.

المطلب الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

من بين أبرز مهام المراجع الخارجي الأولي في المؤسسة تقييم نظام الرقابة الداخلية، والحكم على مدى قوة أو ضعف هذا النظام وتحديد مجال المراجعة.

أولا: تعريف نظام الرقابة الداخلية

هو الخطوات التي تقوم باتخاذها منشآت الأعمال لمنع الغش بواسطة موظفيها، وفي المعنى الواسع فإن نظام الرقابة الداخلية لمنشأة ما يحتوي على السياسات والإجراءات التي تنشأ من أجل توفير تأكيد معقول بأنه سوف يتم تحقيق أهداف المنشأة (جهاد، 2004).

وتتمثل أهمية نظام الرقابة الداخلية في كتاب سرايا (2008):

- ✓ نجاح وكفاءة وفعالية رقابة وتقييم أداء ما تقوم به المؤسسة من أنشطة وبرامج مختلفة.
- ✓ زيادة كفاءة أداء العاملين في الوحدة في مجال تنفيذ وأداء الأعمال والأنشطة الموكلة إليهم.

- ✓ مدى تحقيق النتائج المطلوبة ومن ثمة تحقيق الأهداف النهائية.
- ✓ المساعدة على اكتشاف أي انحرافات أو أخطاء عند تنفيذ أنشطة وبرامج المؤسسة قبل وقوعها
- ✓ ويمثل ذلك جوهر نظام الرقابة الداخلية السليم الذي يجب أن تكوم في نفس الوقت رقابة وقائية كلما أمكن ذلك.

ثانيا: خطوات تقييم نظام الرقابة الداخلية

يمكن للمراجع الخارجي من تقييم نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة محل المراجعة بإتباع الخطوات التالية:

1_جمع الإجراءات: يتعرف المراجع على نظام الرقابة الداخلية من خلال جمعه للإجراءات المكتوبة وتدوينها للملخصات المكتوبة وغير المكتوبة لها. إن نظام الرقابة الداخلية نظام شامل وحسب النظرية العامة للنظام فإنه يتكون من أنظمة جزئية خاصة بمختلف العمليات التي تقوم بها المؤسسة، وكل نظام جزئي حسب نفس النظرية يمكن أن يتجزأ بدوره إلى أنظمة جزئية، ومثال ذلك عملية البيع للزبائن، إذ يجمع المراجع الإجراءات المكتوبة إن كان هناك مكتوب حول العملية أو بدفن ملخص لها بعد حوار مع القائمين على إنجازها، كما يرسم خرائط التتابع ورسوم بيانية للوثائق المستعملة والمعلومات المتدفقة عنها والمصالح المعنية لها (جربوع، 2007).

2_اختبارات الفهم والتطابق: يحاول المراجع والحسابات في هذه الخطوة فهم النظام المتبع وعليه أن يتأكد من أنه فهمه وذلك عن طريق القيام باختبارات الفهم والتطابق، أي يتأكد من أنه فهم كل أجزائها وأحسن تلخيصه لها بعد تتبعه للعمليات، وفي مثال عملية البيع للزبائن، يأخذ المراجع بعض طلبيات الزبائن ويقارنها بسندات تسليم السلع، كما يقارنها بفواتير البيع المحررة وبتحركات الجرد عبر الأماكن المعنية. إن هذا الاختبار ذو أهمية محدودة، الهدف من ورائه هو تأكد المراجع من أن الإجراء موجود، وأنه أحسن تلخيصه وليس الهدف منه التأكد من حسن تطبيقه (بوتين، 1999).

3_التقييم الأولي للرقابة الداخلية: تعتبر هذه المرحلة من أهم المراحل في تقييم نظام الرقابة الداخلية، فعلى المراجع أن يسلط الضوء على نقاط القوة والضعف الخاصة بالرقابة الداخلية، وذلك بفحص معمق للإجراءات الموصوفة من أجل إيجاد النقائص لتصحيحها والحفاظ على نقاط قوتها، وبعد انتهاء المراجع من التقييم الأولي للرقابة الداخلية يحضر وثيقة شاملة يلخص بها وبالنسبة لكل إجراء تم فحصه من نقاط القوة والنقائص التي تم إيجادها (شعباني، 2004).

4_اختبارات الاستمرارية: يتأكد المراجع من خلال هذا النوع من الاختبارات من أن نقاط القوة المتوصل إليها في تقييم الأولي للنظام نقاط قوة فعلا أي مطبقة في الواقع وبصفة مستمرة ودائمة. إن اختبارات الاستمرارية ذات أهمية قصوى مقارنة باختبارات الفهم والتطابق لأنها تسمح للمراجع أن يكون على يقين بأن الإجراءات مطبقة باستمرار ولا تحمل خللا (جمعة، 2002).

5_التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية: بالاعتماد على اختبارات الاستمرارية السابقة الذكر يتمكن المراجع من الوقوف على ضعف النظام وسوء سيره، عند اكتشاف سوء التطبيق أو عدم تطبيق لنقاط القوة، هذا بالإضافة إلى نقاط الضعف التي توصل إليها عند التقييم الأولي.

بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها يقدم المراجع حوصلة من وثيقة شاملة مبينا اثر ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الإجراءات، وتمثل وثيقة الحوصلة هذه في العادة تقريرا حول المراقبة الداخلية يقدمه حول المراقبة الداخلية يقصد المراجع إلى الإدارة (بوتين، 1999).

ثالثا: أساليب تقييم نظام الرقابة الداخلية

يستخدم المراجع الخارجي في تقييمه للرقابة الداخلية مجموعة من الأساليب تتمثل في ما يلي:

1_أسلوب الاستبيان: قائمة الاستبيان أو الاستقصاء كأداة من أدوات تقييم الرقابة الداخلية هي عبارة عن قائمة تشتمل على مجموعة من الأسئلة المباشرة، يتم إعدادها بدقة وعناية بقصد إبراز أوجه الضعف موضع الفحص والتقييم، وعادة ما يتم تخصيص قائمة مستقلة لكل فرع من فروع الرقابة الداخلية، وتكون الأسئلة موجهة للمسئولين عن نشاطات الوحدة الاقتصادية للإجابة عليها ب(نعم) أو (لا)، والإجابة بنعم تشير إلى حالة مرضية، أما الإجابة بالنفي فتشير إلى حالة ضعف أو وجود بعض نواحي القصور في نظام الرقابة الداخلية، يتوقف نجاح هذه الطريقة على كيفية صياغة الأسئلة وبعد استيفاء الإجابات يقوم مراجع الحسابات بإعداد مذكرة يوضح رأيه عن مدى كفاءة نظام الرقابة الداخلية (مسعد، 2009).

2_أسلوب المذكرة المكتوبة: في هذا الأسلوب يقوم مراجع الحسابات بنفسه أو بتكليف مساعديه بإعداد مذكرة تشتمل على الوصف أو شرح الإجراءات المتبعة لكل عملية أو وظيفية داخل نشاطات الوحدة الاقتصادية مع وصف كامل لنظام الرقابة الداخلية والدورات المستندية وما يرتبط بها من نظم وإجراءات ويتم الحصول على معلومات المذكرة عن طريق المقابلات الشخصية للمسئولين، والرجوع إلى الوصف الوظيفي ودليل الإجراءات المحاسبية وأية وسائل أخرى تتطلبها عملية الفحص (عزوز، 2007).

3_أسلوب خرائط التدفق: هو عبارة عن وسيلة توضيحية تبين الإجراءات والمعلومات، نقاط الرقابة المحاسبية الإدارية، تقسيم العمل بين الوظائف المختلفة ومخرجات النظام من سجلات وتقارير وغيرها، هذه الخرائط قد تكون موجودة أصلا ضمن النظام المالي والإداري للشركة، وفي هذه الحالة على المراجع دراستها وفحصها واختبارها وذلك بتتبع مسار الإجراءات والمعلومات واكتشاف أي نقاط ضعف بها، أما إذا كانت هذه الخرائط غير موجودة فعلى المراجع أن يقوم بتصميم خرائط التدفق بعد أن يكون قد حصل على وصف كامل لإجراءات الرقابة الداخلية والوظائف المختلفة (شعباني، 2004).

المطلب الثالث : جمع أدلة الإثبات

على المراجع قبل الإبداء برأيه يجب أن يكون لديه أدلة إثبات تدعم تقريره وهذه الأدلة يحصل عليها المراجع عن طريق الإطلاع على المعلومات المحاسبية والقيام بمختلف الاختبارات واستعماله لوسائل فحص الحسابات.

أولا: مفهوم أدلة الإثبات

أدلة الإثبات هي كل ما يؤثر على حكم وتقدير المراجع فيما يتعلق بمطابقة ما عرض من معلومات مالية للحقيقة الاقتصادية، فمعظم جهود المراجع التي يبدلها في تكوين رأيه عن القوائم المالية إما يتمثل في جمع وتقييم أدلة وقرائن المراجعة، أي أن المراجع الحيادي يجب عليه جمع تلك الأدلة التي تساعده على الحكم ما إذا كانت القوائم المالية قد تم إعدادها طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها. ولإصدار هذه الأحكام والتقديرات فإن على المراجع الخارجي أن يحقق ويستوفي المعيار الثالث من معايير العمل الميداني، والذي يتطلب جمع أدلة الإثبات الكافية والصالحة من خلال الفحص والملاحظة والاستفسارات والمصادقات التي تمثل أساسا معقولا ومناسبا لتكوين الرأي بخصوص القوائم المالية موضع الفحص (جمعة، 2005).

ثانيا: أنواع أدلة الإثبات وقرائنه

هناك العديد من أنواع أدلة الإثبات وقرائنها في المراجعة وأهمها:

1_المستندات: قد تأخذ أدلة الإثبات في المراجعة أشكالا مختلفة، نذكر أهمها فيما يلي:

_ مستندات معدة خارج المشروع ومستعملة داخله كفواتير الشراء مثلا.

_ مستندات معدة داخل المشروع ومستعملة خارجه كفواتير البيع وإيصالات القبض...الخ.

_مستندات معدة ومستعملة داخل المشروع كالدفاتر الحسابية على اختلاف أنواعها.

وتندرج المستندات في درجة الاعتماد عليها تنازليا حسب الترتيب السابق، أي أن المستندات الآتية من خارج المشروع أقوى من تلك المعدة من قبل المشروع حيث تزداد إمكانية الغش والتواطؤ في الحالة الأخيرة ويرتكز عما المراجع في مراجعة المستندات على فحصها في النواحي الشكلية والقانونية والموضوعية(عبد الله، 2000).

2_المصادقة: هي وثائق مكتوبة مثل الشهادات أو الإقرارات التي تهدف إلى إقرار حقيقة معينة أو تأكيدها يحصل عليها مراجع الحسابات من داخل المنشأة أو من خارجها لتدعيم الفحص الذي قام به، وتعتبر المصادقة الخارجية من أقوى أدلة الإثبات في عملية المراجعة(عبد الله، 2000).

3_وجود نظام سليم للرقابة الداخلية: إن وجود نظام سليم للرقابة الداخلية له تأثير مباشر على نطاق الفحص الذي يقوم به مراجع الحسابات، وبالتالي يحكم كمية الأدلة التي يجب أن يحصل عليها لتأييد المبالغ الواردة للقوائم المالية، فإذا كان هذا النظام قوي وفعال يمكن الاعتماد عليه فإن المراجع يقلل كمية الأدلة المطلوبة وعلى العكس إذا كان النظام ضعيفا ولا يمكن الاعتماد عليه فإن المراجع سوف يتوسع في الاختبارات والإجراءات والحصول على كمية أكبر من الأدلة لتعزيز رأيه على صحة هذه المبالغ الموجودة في القوائم المالية(عبد الله، 2000).

4_صحة الأرصدة من الناحية المحاسبية: هناك احتمالات كثيرة للوقوع في الخطأ الحسابي عند القيام بالعمليات الحسابية الأربع، وخاصة الدورة المحاسبية الطويلة المتعددة المراحل التي تمر بها البيانات، ولهذا يقوم المراجع بالتأكد من هذه العمليات بنفسه ويتحقق من نتيجتها لتكون قرينة قوية(عبدالله، 2000).

5_الوجود الفعلي: يعتبر الوجود المادي أو الفعلي من الأدلة والقرائن القوية في عملية المراجعة، يستطيع المراجع أن يتحصل على درجة كبيرة من التأكد عند مشاهدة الأصل الموجود كالنقدية والبضاعة والأصول الثابتة الملموسة (حازم، 2003).

6_الاستفسار: هو عبارة عن مجموعة الأسئلة الموجهة إلى شخص لديه معلومات حول جانب معين من جوانب نشاط العميل، ومن ثم فهي توجه عادة إلى العاملين لدى العميل، كما أنها تثار عادة خلال كل خطوة من خطوات عملية المراجعة، بدءا من التخطيط التمهيدي للعملية إلى الاختبارات النهائية للأرصدة الحسابات، وبالطبع فإن هذه الأدلة للإثباتات الشفهية الناتجة عن الاستفسارات تكون أقل صلاحية من أدلة الإثبات التي تنتج عن الفحص والملاحظة والمصادقات(أجرسون، توماس، 2006).

7_المحادثات الشفهية:تعتبر المحادثات الشفهية مع بعض المسئولين والعاملين في المنشأة من أدلة الإثبات المساعدة التي قد يتحصل المراجع عن طريقها على بعض المعلومات المفيدة (حازم، 2003).

8_الشهادات المقدمة من الغير:وهذه الشهادات تعني موافقة الغير أو اعتراضهم على مدى صحة أرصدة حساباتهم كما هي مقيدة بدفاتر المنشأة (حازم، 2003).

المطلب الرابع:إعداد التقرير

تكمن المسؤولية الأساسية لمراجع الحسابات في أن يبين للأطراف المستفيدة من تقريره ما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية للمؤسسة أم لا.

أولا: الأركان الشكلية للتقرير:

بعد قيام المراجع بفحص وتقييم النتائج المستنبطة من أدلة الإثبات التي تم الحصول عليها، أصبح هذا التقييم يشكل أساسا لإبداء الرأي بالقوائم المالية، وتضمنها جربوع (2007) التقرير في العناصر التالية:

1_الركن الأول من التقرير يجب أن يحتوي على ما يلي: تاريخ التقرير، اسم مكتب المراجع، رقم المراجع، الفئة التي ينتمي إليها، توقيعه.

2_عنوان التقرير:يجب أن يوضع عنوان لتقرير المراجع بهذه العبارة في أعلى التقرير–تقرير مراجع الحسابات الخارجي المستقل–وذلك لتمييزه عن باقي التقارير المالية و الإدارية التي تعدها إدارة الشركة وغيرها.

3_الجهة الموجه إليها التقرير: هي الجهة التي أصدرت للمراجع الأمر بالقيام بأعمال المراجعة فهي إما إدارة الشركة أو مساهمي الشركة.

4_الفقرة الافتتاحية للتقرير: يجب أن تشمل الفترة الافتتاحية على النقاط التالية:

- ✓ أن يذكر المراجع القوائم المالية التي راجعها بالاسم والفقرة التي تغطيها مثل(الميزانية العمومية، قائمة الدخل).
- ✓ إن إدارة الشركة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية وذلك لإزالة أي شك أو غموض عن من قام بإعداد هذه القوائم.
- ✓ إن مسؤولية مراجع الحسابات هي فقط إبداء الرأي الفني عليها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.

ثانيا: فقرة النطاق

لقد كان التطرق للمراجعة وفقا للمعايير الدولية للمراجعة، حيث أن تلك المعايير المقررة تتطلب أن يتم تخطيط وإنجاز عملية المراجعة على ضوء برنامج محدد للحصول على تأكيد بأن هذه القوائم المالية لا تحتوي على أخطاء جوهرية، إضافة إلى فحص أدلة الإثبات على أسس اختباريه بما يعزز الإفصاح الوارد في القوائم المالية.

1_فقرة الرأي: يجب أن ينص تقرير المراجع على رأيه فيما إذا كانت القوائم تعبر بصورة حقيقية وعادلة ووفقا لإطار التقارير المالية، إضافة لإشارته فيما إذا كانت القوائم المالية الملتزمة بالمتطلبات القانونية(التزامها بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها) (الالوسي، 2008).

2_تاريخ التقرير: يجب على المراجع أن يؤرخ التقرير بتاريخ إكمال عملية المراجعة، وبما أن مسؤولية المراجع هي تقديم تقرير حول البيانات المالية المعدة والمقدمة من الإدارة، لذا يجب على المراجع عدم إصدار تقريره بتاريخ يسبق تاريخ توقيع وهو فقط الإدارة عن تلك البيانات (لمطارنة، 2006).

3_عنوان المراجع: يجب أن يتضمن التقرير اسم موقع محدد وهو عادة المدينة التي يدير فيها المراجع مكتبه المسئول عن عملية المراجعة تلك (لمطارنة، 2006).

4_توقيع المراجع: يجب أن يوقع التقرير باسم مؤسسة المراجع أو بالاسم الشخصي للمراجع أو كلاهما معا وحسب ما هو مناسب (لمطارنة، 2006).

ثالثا: أنواع التقرير

يمثل الهدف الرئيسي لتقرير المراجع في إبداء رأيه حول القوائم المالية وعليه فإن هذا التقرير يختلف باختلاف رأيه، ويمكن التمييز بين أربعة أنواع من التقارير كما يلي:

1_الرأي بدون تحفظ(الرأي النظيف): يعتبر التقرير لنظيف الموضح لرأي المراجع الإيجابي حول المعلومات المحاسبية احد الأنواع القليلة، كونه يعبر عن تمثيل القوائم المالية لنتيجة أعمال المؤسسة ومركزها المالي تمثيلا عادلا طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، إذا يقوم هذا التقرير على أساس تبني نظام سليم للرقابة الداخلية بكل مقوماته وإجراءاته، وكذا على أساس سلامة المعالجة المحاسبية، إن هذا التقرير يدل على تبني المراجع لمعايير المراجعة التعارف عليها من جهة ومن جهة أخرى سلامة الممارسة المحاسبية داخل المؤسسة، قد يمتنع المراجع عن إصدار التقرير النظيف نظرا للاعتبارات التالية(طواهر ، صديقي، 2005):

- ✓ عدم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها كليا أو جزئيا.
- ✓ عدم تماثل الطرق المحاسبية من فترة إلى أخرى.
- ✓ عدم كفاية الأدلة و الإيضاحات الضرورية للمعالجة المحاسبية.
- ✓ غياب معايير المراجعة المتعارف عليها كعدم استقلالية المراجع بالنسبة للمؤسسة، أو عدم إمكانية تطبيق إجراءات المراجعة كالمصادقات التي تأكد صحة أرصدة حسابات الزبائن والموردين.

2_تقرير عدم إبداء الرأي: ويكون عادة عند استحالة تطبيق إجراءات المراجعة التي يرى المراجع ضرورة استخدامها، كاستحالة حصوله على الأدلة ولبراهين التي تساعد على إبداء رأيه، أو عدم كفاية نطاق الفحص بسبب القيود التي تضعها إدارة المؤسسة على نطاق عملية المراجعة، أو بسبب ظروف خارجية عن إرادة هذه الأخيرة والمراجع على حد سواء(طواهر ، صديقي، 2005).

3_الرأي بتحفظ: يصدر التقرير متحفظا أو مقيدا عندما يذكر المراجع في تقريره بعض الملاحظات أو التحفظات التي يكون القصد منها لفت النظر إلى أنه لم يكن على القيام بالفحص وفقا لمعايير المراجعة

المتعارف عليها، ومن الظروف أو الأسباب التي تجعل مراجع الحسابات يتحفظ في تقريره ذكر منها جربوع (2007) فيما يلي:

- ✓ تحفظات تتعلق بوجود قيود على نطاق الفحص.
- ✓ تحفظات تتعلق بثبات والتجانس في تطبيق المبادئ المحاسبية.

4_الرأي السلبي(المعاكس): هذا التقرير هو عكس تقرير النظيف يستخدم عادة في الأحوال التي لا تمثل فيها القوائم المالية بنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي تمثيلا عادلا وصادقا يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما (جربوع، 2007).

الخلاصة

نستخلص أن تطور المراجعة الخارجية كان موازيا مع تطور الحياة الاقتصادية بعد الثورة الصناعية وما شهدته المؤسسة من تغيرات وتشعب في وظائفها، الأمر الذي أدى إلى اعتماد جهة مستقلة لممارسة مهنة المراجعة، وبعد أن كان هدف المراجعة اكتشاف الغش و الأخطاء بالدفاتر أصبح تقييم النتائج بالنسبة إلى الأهداف المرسومة، بهدف إبداء رأي فني محايد على عدالة القوائم المالية للمؤسسة ومدى صحة مركزها المالي.

تعتبر المراجعة الخارجية عملية منظمة يمر القائم بها بمجموعة من الخطوات و الإجراءات من بداية قبوله لمهمة المراجعة بالمؤسسة وإعداد برنامج المراجعة، تقييم نظام الرقابة الداخلية، ليقوم بعدها بجمع أدلة الإثبات اللازمة، حتى يتسنى له في النهاية إبداء رأي فني محايد حول عدالة القوائم المالية للمؤسسة وصحة مركزها المالي.

تحكم المراجعة الخارجية مجموعة من المعايير تعتبر كإرشادات لممارسة المهنة بكفاءة وفعالية أثناء عملية المراجعة وكذا إعداد التقرير

الفصل الثاني:

دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات

تمهيد

تواجه المؤسسات الاقتصادية العديد من المخاطر نتيجة للبيئة التي تنشط فيها حيث أصبحت المخاطر السمة الأساسية في الحياة الاقتصادية، فنجاح أو فشل المؤسسات مرهون بمدى قدرتها على إدارة تلك المخاطر وتجنبها، وإدارة المخاطر تعني أساسا التعرف على المخاطر التي تواجهها المؤسسة، تحديدها وتحليلها بدقة وإيجاد الوسائل المناسبة التي يمكن من خلالها إدارة هذه المخاطر ومواجهتها.

وتعتبر المخاطر التشغيلية مختلفة عن المخاطر المالية كونها تشمل أنشطة المؤسسة وعملياتها اليومية، وإدارتها تساعد على تحقيق التأكد من إبقاء الرقابة الإدارية الكافية على مخاطر التشغيل بالمؤسسة، وتعتبر الغاية المرجوة للإظهار قدرة المؤسسة في تحمل مخاطرها التشغيلية.

وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى دراسة دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات من خلال دراستنا للمباحث الثلاثة الآتية:

المبحث الأول: ماهية إدارة المخاطر البنكية

المبحث الثاني: إدارة المخاطر التشغيلية

المبحث الثالث: المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ومساهمة التدقيق الخارجي في الحد منها

المبحث الأول: أساسيات حول إدارة المخاطر البنكية

تواجه البنوك العديد من المخاطر البنكية قد تكون ناجمة عن الأنشطة الناجمة في البيئة التي يعمل فيها لذلك يجب التعامل معه بآلية مناسبة، ولتحقيق ذلك على البنك أن تبين إجراءات شاملة لإدارة المخاطر وإعداد تقارير عنها بما في ذلك الرقابة الملائمة من قبل مجلس الإدارة من أجل تحديد وقياس ومتابعة كافة المخاطر ذات الصلة.

المطلب الأول: ماهية المخاطر البنكية(مفهوم، العوامل المؤثرة، أنواع...)

أولا: مفهوم المخاطر البنكية

يمكن تعريف المخاطر البنكية بعدة صيغ تعكس وجهات نظر الباحثين المختلفة حول هذا المفهوم كالتالي:

1_يعرف Vaughan المخاطر بأنها: "إمكانية حدوث انحراف في المستقبل بحيث تختلف الأهداف المرغوب في تحقيقها عن ما هو متوقع" (عتروس، 2000).

2_عرف معهد المدققين الداخليين الأمريكي المخاطر بأنها: "احتمال حدوث ظروف أو أحداث يمكن أن تؤثر على تحقيق الأهداف المنظمة وتقاس المخاطر من خلال درجة تأثيرها على الأهداف المنظمة ودرجة احتمال حدوثها" (رايس، 2010).

3-عرفت لجنة التنظيم المصرفي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف فالأمريكية المخاطر البنكية على أنها:" احتمال حصول خسارة إما بشكل مباشر من خلال خسائر في نتائج الأعمال أو في رأس المال أو بشكل غير مباشر من خلال وجود قيود تحد من قدرة البنك على الاستمرار في تقديم أعماله وممارسة نشاطاته من جهة وتحد من القدرة على استغلال الفرص المتاحة في بيئة العمل البنكي" (طلبة، 2013).

من خلال ما سبق يمكن تعريف المخاطر البنكية على أنها جملة من المخاطر التي يتعرض لها البنك أثناء قيامه بنشاطه لمختلف الوظائف من ما هو مرتبط بالظروف الاقتصادية والاجتماعية ومنها ما هو مرتبط بنشاط السوق الذي يخدمه البنك.

ثانيا: العوامل المؤثرة

هناك العديد من العوامل التي تركت آثارا مهمة في مخاطر الأعمال البنكية ذكر منها تومي (2008) ما يلي:

أ_التغيرات التنظيمية والإشرافية:

قامت العديد من الدول والتنظيمات المهنية المتخصصة بفرض العديد من القيود التنظيمية على عمل البنوك وذلك للتقليل من مخطر المنافسة فيما بينها، والمحافظة على حدود معقولة من المخاطر خوفا من الأزمات المالية، الأمر الذي كان له أثار ايجابية على المخاطر، ومثال ذلك ما قامت به اتفاقيات بازل المختلفة حول تحديد المخاطر المختلفة بالبنوك وكيفية قياسها والإشراف عليها.

ب_عدم استقرار العوامل الخارجية:

أدى عدم استقرار الأسواق العالمية وعدم الاستقرار المستمر لأسعار الفوائد وأسعار صرف العملات وابتداع البنوك لأدوات تغطية مستقلة خاصة بالشركات المتعددة الجنسيات إلى وجود مخاطر لم تكن موجودة سابقا مثل مخاطر التسعير ومخاطر السياسة ومخاطر سعر الفائدة.

ج_المنافسة:

تجبر المنافسة البنوك على تقديم أفضل الخدمات بأقل الأسعار وهذا ما أثر سلبا خاصة مع توسع البنوك في تقديم التسهيلات الكثيرة مقابل اكتساب العملاء حيث أدى ذلك إلى ازدياد المخاطر،ومثال ذلك مخاطر الائتمان.

د_التطورات التكنولوجية:

التي تعتبر من العوامل الايجابية على مخاطر العمل البنكي نتيجة قدرة البنوك على تحديد مخاطرها وإدارتها بطريقة أفضل، ولكن نجم عن ذلك أثارا سلبية تمثلت بمخاطر التجارة الالكترونية.

ثالثا: أنواع المخاطر البنكية

يمكن تصنيف المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية إلى نوعين هما:

1_المخاطر المالية:

وتتضمن جميع المخاطر المرتبطة بإدارة الأصول والخصوم المتعلقة بالبنك، وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل إدارة البنك وفقا لتوجه حركة السوق و الأسعار والعمولات والأوضاع الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة. ومن أهمها ما يلي:

أ)المخاطر الائتمانية:

تنشأ المخاطر الائتمانية بسبب لجوء البنك إلى تقديم القروض أو الائتمان لأفراد والقطاعات الاقتصادية المختلفة مع غد مقدرته على استرجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده، وهذا السبب قد يكون نتج عن عدم قدرة المقترض على الوفاء بأصل القرض وفوائده في تاريخ الاستحقاق المحدد، أو أنه لديه القدرة على السداد ولكنه لا يرغب في ذلك لسبب أو لأخر، وبالتالي فالمخاطر الائتمانية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لديه لسداد أصل القرض وفوائده(عبد المعطي، 1999).

ب) خطر عدم السيولة:

تنشأ هذه المخاطر عن عدم كفاية السيولة لمتطلبات التشغيل العادية، وهي تقلل من مقدرة البنك على الإبقاء بالالتزامات التي حانت أجلها، وربما تكون هذه المخاطر نتيجة الصعوبة في الحصول على السيولة بتكلفة معقولة عن طريق الاقتراض، أو تعذر بيع الأصول. واحد أوجه إدارة الأصول والخصوم في الأعمال البنكية هو تخفيض مخاطر السيولة. وبينما يمكن السيطرة على مخاطر تمويل السيولة من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية المطلوبة والبحث عن مصادر تمويل جديدة لتمويل عجز السيولة يمكن معالجة مخاطر الأصول من خلال تنويع محفظة الأصول ووضع قيود على المنتجات ذات السيولة المنخفضة(حبيب أحمد، وأخرون، 2003).

ج) **خطر عدم الملاءة:**

تعرف الملاءة البنكية بالرصيد الصافي للبنك، بمعنى الفرق بين قيمة التزاماته واستعمالاته فنقول أن البنك له ملاءة مالية في حالة تفوق استعمالاته على التزاماته، كما تعرف عدم ملاءة البنك باحتمال عدم قدرته على الوفاء بالتزاماته، ويحدث ذلك عندما تنخفض القيمة السوقية لأصول البنك إلى مستوى أقل للقيمة السوقية لالتزاماته.

ويمكن تعريف خطر عدم الملاءة على أنه: تلك الحالة التي يسجل فيها البنك عجز في أمواله الخاصة وذمته المالية إلى درجة يستحيل فيها تغطية المخاطر والخسائر المحتملة الوقوع، بحيث لا يتوفر لا على سيولة ولا أصول أخرى يواجه بها خصومه.

وعليه فإن خطر عدم الملاءة أوسع من خطر السيولة، والاختلاف يظهر في كون عدم الملاءة يستلزم عدم السيولة، أما عدم السيولة يستلزم بالضرورة عدم ملاءة البنك بصفة عامة فإن عدم امتلاك الأموال الخاصة اللازمة والكافية لتغطية الخسائر الممكنة الوقوع، يجعل البنك في حالة عدم الملاءة ويعتبر خطر عدم الملاءة المالية كنتيجة لمختلف المخاطر التي يتعرض لها البنك ، بما في ذلك خطر القرض الذي ينجم عن فشل البنك في استرداد أمواله، وخطر عدم السيولة الذي يؤثر على رأس مال البنك واحتياطاته (عياش، 2012)

د) خطر معدل الفائدة:

هي المخاطر التي يتحملها البنك بسبب تقديمه قرضا بسعر الفائدة السائد، لأنه معطى لتمويل حصل عليه بسعر فائدة معروف، ثم اضطراره خلال اجل القرض إلى غاية تمويله بسعر فائدة أعلى، فإذا كان سعر الفائدة الذي يفرضه البنك على عرض القرض ثابتا، ويرتفع بسعر إعادة التمويل فإن المردود الصافي الذي يحققه البنك سوف ينخفض، وهكذا يتعرض البنك إلى درجة من التقلبات في أرباحه بسبب تقلبات معدلات الفائدة.

هـ) خطر السوق:

هو الخسائر الناجمة عن الحركات المعاكسة في الأسعار، ومعدلات السوق المالي و ينقسم خطر السوق إلى ثلاثة أنواع من المخاطر هي:

- ✓ مخاطر تقلبات أسعار الفائدة.
- ✓ مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي.
- ✓ مخاطر تقلبات أسعار الأوراق المالية.

خطر السوق أوسع من خطر الصرف وخطر معدل الفائدة، وأنه خطر تواجهه البنوك الكبرى التي تحقق رقم أعمال معتبر من وراء ممارسته أعمال السوق أو التي تخصص جزءا كبيرا في عدة مجالات (عياش، 2007).

مخاطر سعر الصرف : هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي تتأثر بها إرادات البنك ورأس ماله نتيجة للتغيرات المغايرة في حركة سعر الصرف، وينتج عن هذه العملية العديد من المخاطر التي تأثر على البنك والمستثمرين على حد سواء وقسمها خلاف (2013) إلى:

-**المخاطر المتعلقة بالبنك:** في مجال التعامل بالنقد الأجنبي نجد عدة مخاطر يتحملها البنك بالدرجة الأولى ومسؤولية التعامل مع بعض المخاطر ومحاولة تجنبها أو التقليل من حدوثها ومنها ما يلي:

- ✓ **مخاطر الائتمان بالعملة الصعبة** :خطر وقوع الدولة في خطر مع الخارج.
- ✓ **مخاطر السعر**:التغير المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.
- ✓ **مخاطر السيولة:** صعوبة التسويق للسيولة أو صعوبة بيعها من أجل الحصول على عملات مطلوبة مما يساوي إقراض هذه العملات في السوق إذا توفرت.
- ✓ خطر عدم فهم المتعاملين للدور المفوض لهم داخل البنك وتطوير الاستثمار بالعمولات الأجنبية.

_مخاطر سعر الصرف الأجنبي المتعلقة بالعميل: يرتبط بتقلب أو تدهور قيمة أرصدة البنوك من العملات الأجنبية من جهة وكذا تقلب قيمة العملات التي تم بواسطتها تقديم القروض مما يؤثر سلبا على القيمة الحقيقية للقرض عند حلول أجاله، وهنا نجد أن العميل هو الذي يتحمل بالدرجة الأولى مسؤولية التعامل مع هذه المخاطر ومحاولة تجنبها أو التقليل من حدتها ونذكر منها:

_مخاطر الصرف:من خلال التقلبات في سعر الصرف، فالمبادلات المصدرة والمستوردة قد يتأخر تسليمها لفترة من الوقت والتغيرات الطفيفة التي تحدث في سعر الصرف قد تعرض المصدرين والمستوردين لخسائر بعيدة على أنشطتها.

_خطر سعر الفائدة:وهو احتمال تقلب أسعار الفائدة بالزيادة أو النقصان وهو الخطر الذي قد يؤدي إلى تحطيم الحالة المالية للبنك وإرهاق توازن استغلاله.

-خطر المحفظة المالية.

2_المخاطر غير المالية:

هي مخاطر لا تتعلق بالعمليات المالية التي يمارسها البنك بل تتعلق بالتسيير الداخلي وبتأديته وتقديم الخدمات البنكية ولكنها تؤثر بصفة غير مباشرة على وضعية البنك المالية وتنقسم إلى:

أ)المخاطر التشغيلية: هي تلك المخاطر المتصلة بأوجه الاختلال الوظيفي في نظم المعلومات ونظم رفع التقارير وفي قواعد رصد المخاطر الداخلية، فهذه المخاطر تنتج عن عدم الدقة في تنفيذ العمليات أو نتيجة عوامل داخلية أخرى تؤدي إلى خسائر ومن أمثلتها الفشل في إدارة السيولة، فشل الأجهزة، فشل العمالة لنقص التأهيل و الكفاءة (حماد، 2007).

ب)الخطر النظامي: هو ظاهرة عامة يتعدى حدود الدولة الواحدة وقد يؤدي إلى أزمة مالية، ينتج خطر النظام بسبب إفلاس سلسلة من البنوك نتيجة إفلاس بنك واحد أو أكثر، وقد يحدث نتيجة انهيار السوق المالي.

ج)الخطر التنظيمي: ينتج هذا الخطر نتيجة عدم تطبيق الإجراءات والتنظيمات الموضوعة من قبل البنك أو عدم مطابقة هذه التنظيمات مع القوانين المعمول بها.

د)المخاطر الإستراتيجية: هي المخاطر الحالية والمستقبلية التي يمكن أن يكون لها تأثير على إرادات البنك نتيجة لاتخاذ قرارات خاطئة أو التنفيذ الخاطئ وعدم التجاوب المناسب مع التغيرات في القطاع البنكي، ويتحمل مجلس إدارة البنك المسؤولية الكاملة وكذلك إدارة البنك العليا التي تتمثل مسؤوليتها في ضمان وجود إدارة مخاطر إستراتيجية مناسبة للبنك (بوعشة، 2007).

هـ)الخطر القانوني: تنشأ المخاطر القانونية نتيجة الإخلال أو عدم الالتزام بالقواعد والقوانين واللوائح والممارسات المعتمدة، أو عدم تحديد الحقوق والالتزامات القانونية لأطراف العمليات (حشاد، 2005).

و)خطر العمليات الإلكترونية: ينتج هذا الخطر عن كل العمليات الإلكترونية التي يقوم بها البنك كالزبون معرض أيضا لهذا النوع من المخاطر.

ي)مخاطر السمعة: تنشأ خاطر السمعة في حالة توافر رأي عام سلبي اتجاه البنك ويؤثر هذا الخطر على عدد العملاء لدى البنك، ويخفض نشاطه إلى أقصى حد مما يقلل الأرباح (جادة، 2005)

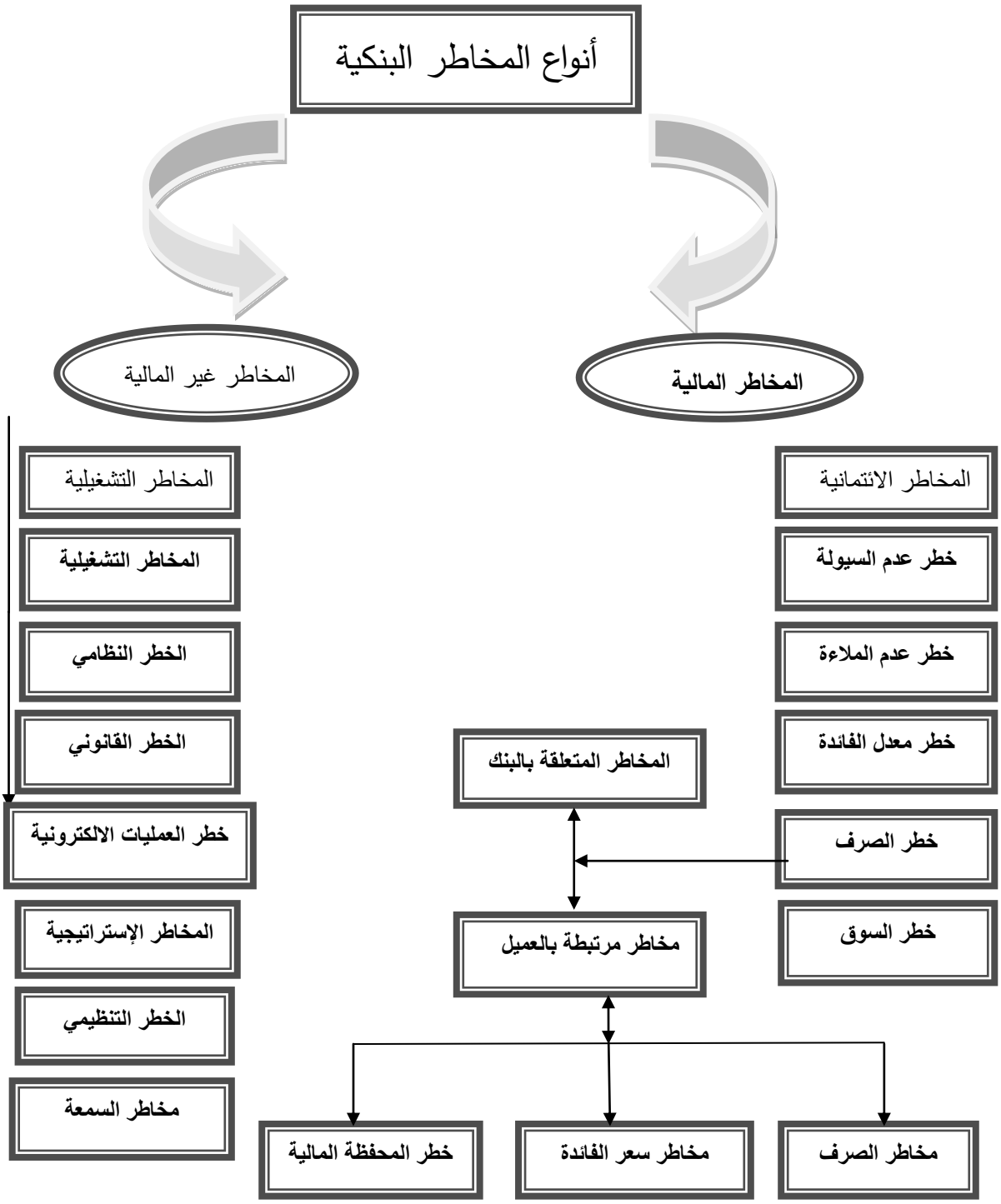

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على ما سبق

رابعا: مصادر المخاطر البنكية

مثل خلاف (2015) مصادر المخاطر البنكية فيما يلي.

أ: البيئة الداخلية للمؤسسة

هي المكونات والعناصر التي بإمكانها التأثير سلبا عليها سواء تعلق الأمر بالجانب الإداري، التكنولوجي، الموارد المالية والبشرية، التسويق ، الإنتاج، يمكن تجميعها فيما يسمى سلسلة القيمة وما تتضمنه من نشاطات أساسية ونشاطات مساعدة، وبالتالي فإن هذه العناصر في حالة كونها ضعيفة مقارنة بالمؤسسات المنافسة، فسوف تشكل خطرا دائما على المؤسسة.

ب: البيئة الخارجية للمؤسسة

وتتمثل في مختلف العوامل الموجودة خارج المؤسسة والتي يمك أن تؤثر سلبا عليها، أو تشكل أخطارا مختلفة على المؤسسة، وعادة ما تجمع في العناصر التالية(البيئة الاقتصادية والاجتماعية، البيئة السياسية والقانونية، البيئة التنافسية، البيئة الثقافية، البيئة التكنولوجية).

الشكل رقم 2: مصادر مخاطر العمل البنكي

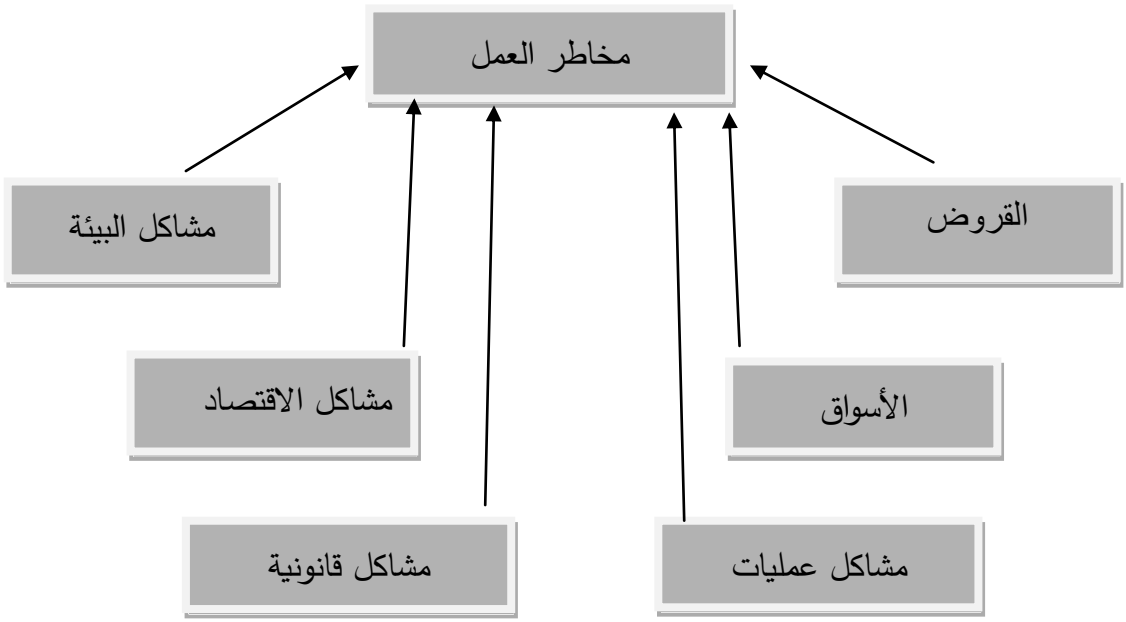

المصدر: (خلاف، 2014)

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن مصادر المخاطر البنكية قد تكون في البيئة الخارجية للبنك، مثلما هو الحال بالنسبة للأسواق، أي السوق التي تمارس فيها البنوك أنشطتها المختلفة، وكذا مشاكل الاقتصاد الكلي نلاحظ

من خلال هذا الشكل أن مصادر المخاطر البنكية قد تكون في البيئة الخارجية للبنك، مثلما هو الحال بالنسبة للأسواق، أي السوق التي تمارس فيها البنوك أنشطتها المختلفة، وكذا مشاكل الاقتصاد الكلي.

ج_ البنك كمصدر للمخاطر

في الوقت الذي يمكن فيه أن يتعرض البنك لمخاطر متنوعة نابعة من محيطه خلال ممارسة نشاطه،

فإنه في الوقت ذاته يمكنه أن يكون مصدرا لمخاطر يؤثر بها على أنشطة المتعاملين الآخرين المتواجدين في نفس البيئة. هذه الفكرة يمكن تجسيدها في الشكل الموالي. (خلاف، 2014)

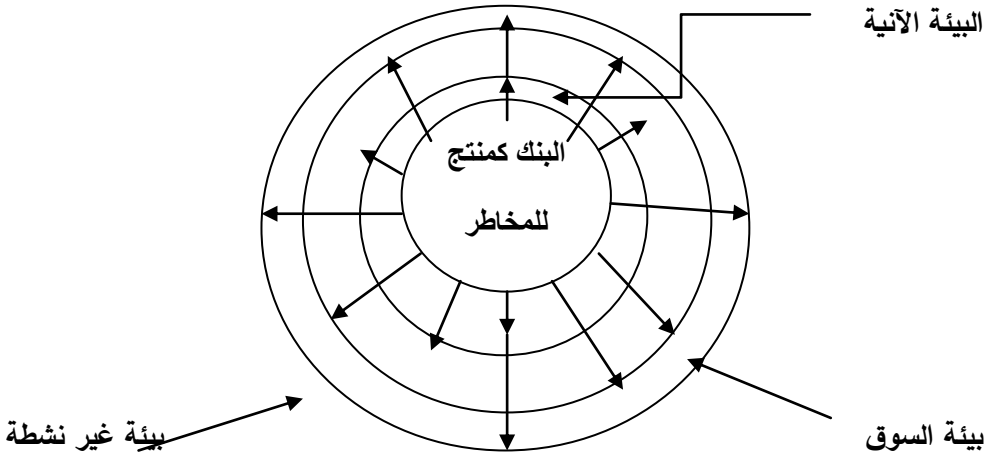

من خلال الشكل نلاحظ أنه في البيئة الآنية قد تتسبب مثلا في خسارة بنك ما إلى تشكيل مخاطر على البنوك الأخرى أو المؤسسات الأخرى، كون البنك هو أحد أهم المتعاملين الاقتصاديين، وعليه فإن حالته المالية مثلا ستؤثر حتما على كل ما له علاقة مباشرة مع هذا البنك. أما فيما يخص علاقة البنك بالبيئة السوقية، فإنه يتحمل أن يشكل البنك مخاطر على كل الناشطين في ذات السوق، فالوزن الذي يمثله البنك يجعل من هذا الأخير قادرا على التأثير في السوق عن طريق تصرفاته مثل ابتكار منتجات جديدة، بينما تتأثر البيئة غير المباشرة أو العامة من حيث التوسع الجغرافي للبنك وما له من تأثيرات على البيئة العامة من حيث استقطاب الأيدي العاملة، أو التأثير على الأوضاع الاقتصادية كالتضخم مثلا، ما نستخلصه من خلال ما سبق هو أن هناك عدة مصادر للمخاطر البنكية، وعليه فإن النتيجة هي أن المخاطر التي تواجه المؤسسات البنكية ليست واحدة بل متعددة مما يعني أنها ستكون مختلفة فيما بينها من عدة نواحي، كالأولوية التي تمثلها للبنك مثلا، أو الخطر الذي يمكن أن تتسبب فيه، والتكلفة التي يستوجب دفعها لقاء تغطية الخسائر المجرة عن التغطية أي على النتيجة الإجمالية للبنك.

المطلب الثاني: مفهوم ومبادئ إدارة المخاطر البنكية

تختلف إدارة المخاطر المصرفية من منشأة إلى أخرى حسب طبيعة المجال التي تنشط فيه كما أن معرفة المخاطر وإدارتها من العوامل الرئيسية في نجاح أي بنك وازدهاره وتحقيق أهدافه حيث يهدف إلى تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطرة ممكنة، حيث أصبحت البنوك ملزمة بوضع إجراءات لتحديد المخاطر وتقييمها ومحاولة التقليل منها حيث أن عدم إدارتها بالشكل صحيح قد يؤدي إلى فشل في تحقيق أهداف البنك.

أولا: مفهوم إدارة المخاطر

لقد تعددت التعاريف المتعلقة بإدارة المخاطر المتعلقة بإدارة المخاطر إلا أن هناك وجهة نظر واحدة تظهر في جميع التعريفات المطروحة فهي تتعلق أساسا بالمخاطر، وعليه يمكن تقديم تعاريف لإدارة المخاطر كالتالي:

"جميع القرارات التي يمكن أن تؤثر على القيمة السوقية للبنك، أو هي العمل على تحقيق العائد الأمثل من خلال تقليل المخاطر إلى أدنى حد والمحافظة على متطلبات السيولة والأمان، كما تم تعريفها بأنها العملية التي من خلالها يتم تعريف المخاطر تحديدها وقياسها ومراقبتها"(بوعلي، 2015).

كما عرف معهد المدققين الداخليين إدارة المخاطر على أنها "هيكل متناسق وعمليات مستمرة عبر المنظمة ككل لتحديد وتقييم والتقرير عن الاستجابات والفرص والتهديدات التي تؤثر على إنجاز الأهداف.

كم عرفت لجنة الخدمات المالية المنبثقة عن هيئة قطاع المصارف في الولايات المتحدة الأمريكية إدارة المخاطر بما يلي: " هي تلك العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر وتحديدها وقياسها ومراقبتها والرقابة عليها وذلك بهدف ضمنا ما يلي:

- ✓ فهم المخاطر.
- ✓ أن المخاطر ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة.
- ✓ أن العائد المتوقع يتناسب مع درجة الخطر.
- ✓ أن عملية القرارات المتعلقة يتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للمصرف.
- ✓ أن القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم (البجيرمي، 2012).

تعرف إدارة المخاطر بأنها تنظيم متكامل يهدف إلى مواجهة المخاطر بأحسن الوسائل وأقل التكاليف وذلك باكتشاف الخطر وتحليله وتحديد وسائل مجابهته مع اختيار أفضل هذه الوسائل لتحقيق الهدف المطلوب (شقيري، 2007).

ومن التعاريف السابقة نستنتج مايلي:

_إدارة المخاطر عملية مستمرة ومتواصلة يتم فيها تحليل المخاطر التي تواجه المؤسسة بصفة منتظمة.

_المفهوم الحقيقي لإدارة المخاطر هو تنفيذ معايير الأمان في المؤسسات أو الشركات في حالة الطوارئ أو في حالة خسائر مواردها.

يمكن القول بأن إدارة المخاطر المصرفية هي عملية تحديد المخاطر المحتمل وقوعها قياسها وتقييمها وكذا إعداد خطط لتجنبها أو التقليل منها والسيطرة عليها، من خلال الرقابة المستمرة على جميع الإدارات المكونة للبنك.

ثانيا:مبادئ إدارة المخاطر البنكية

لنجاح عملية إدارة المخاطر في أي بنك يستلزم بمجموعة من المبادئ الأساس التي تحدد بدقة ووضع خطة العمل قصد الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة، والمتمثلة في النقاط التالية:

- ✓ وضع نظام محدد لقياس ومراقبة المخاطر في كل بنك لتحديد مستوى كل نوع من المخاطر التي يمكن قياسها لمعرفة وتحديد الأسقف الاحترازية للائتمان و السيولة.
- ✓ أن يكون لدى كل بنك لجنة مستقلة تسمى لجنة إدارة المخاطر تهتم بإعداد السياسة العامة، أما الإدارة المتخصصة بإدارة المخاطر فتتولى تنفيذ تلك السياسات كما تقوم بمراقبة وقياس المخاطر بشكل دوري.
- ✓ تقييم موجودات كل بنك وخاصة الاستثمارات كمبدأ أساسي لقياس المخاطر والربحية.
- ✓ وضع ضوابط أمان لجميع الأنظمة المعلوماتية الرئيسية لكل بنك من أجل الحفاظ على صحة وسلامة وسرية المعلومات.
- ✓ استخدام أنظمة معلومات حديثة لإدارة المخاطر ووضع ضوابط أمان ملائمة لها.
- ✓ وضع خطط للطوارئ المعززة بإجراءات وقائية ضد الأزمات يتم الموافقة عليها من خلال المسئولين للتأكد من أن البنك قادر على تحمل أي أزمة (محمودي، 2018).

المطلب الثالث: أهمية، وظائف وأهداف إدارة المخاطر البنكية

1_أهمية إدارة المخاطر البنكية

إن قياس المخاطر بغرض مراقبتها والتحكم فيها هو دور أساسي تخدم به إدارة المخاطر الجديدة في البنوك عدد من الوظائف الهامة بهذه البنوك ونذكر منها ما يلي:

- ✓ المساعدة في اتخاذ قرارات التسعير.
- ✓ مساعدة البنك على احتساب معدل كفاية رأس المال وفقا للمقترحات الجديدة للجنة بازل والذي سيمثل عقبة رئيسية أمام البنوك التي لم تستطيع قياس وإدارة مخاطرها بأسلوب علمي.
- ✓ تنمية وتطوير الميزة التنافسية للبنك.
- ✓ تقليل المخاطر والتحوط منها بما لا يؤثر على ربحية البنك.
- ✓ المساعدة في تشكيل رؤية مستقبلية واضحة يتم البناء عليها وتحديد خطة وسياسة عمل.

2_ وظائف إدارة المخاطر البنكية

يتمثل الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر في دعم الإدارة العامة لتتمكن من تحديد المخاطر تحديدا صحيحا، وبالتالي قياسها ومن ثم الحد منها ومراقبتها بشكل صحيح على مستوى البنك ككل، ويمكن تلخيص الوظائف والمسؤوليات لإدارة المخاطر فيما يلي:

- ✓ القيام بالمراجعة الدورية وتحديد سياسة الائتمان في البنك.
- ✓ تحديد مخاطر كل نشاط مع أنشطة البنك وضمان حسن تحديدها وتوجيهها.
- ✓ ضمان توافق الإطار العام لإدارة المخاطر مع المتطلبات القانونية.
- ✓ المراجعة المستمرة لعمليات التحكم بالمخاطر في البنك واقتراح التحسينات على الأنظمة المختلفة وعملية تدفق المعلومات.
- ✓ تطبيق النماذج التي يعتمدها البنك في تحديد المخاطر رقميا والإشراف عليها وتحليل السيناريوهات المطروحة.
- ✓ مراجعة المنتجات المستخدمة على أساس معايير قبول المخاطر، المنافع ورفع تقارير بهذا الشأن للإدارة العامة للبنك.

- ✓ مراقبة استخدام الحدود الاتجاهات في السوق ومخاطر السيولة والتوصية بالحدود المناسبة لأنشطة التداول والاستثمار.
- ✓ مراقبة تطورات مخاطر الائتمان والتوصية بحدود ترتكز هذه المخاطر مع الأخذ بعين الاعتبار إجمالي المخاطر (الخطيب، 2005).

3_ أهداف إدارة المخاطر

تهدف إدارة المخاطر إلى الأصول والخصوم من خلال تحقيق مفاضلة مثلى بين الفائدة و المخاطر وتخطيط وتمويل الأعمال بناءا على ذلك، إذن إدارة المخاطر عبارة عن مجموعة من الأذواق والتقنيات وهي عملية أساسية مطلوبة لتنفيذ إستراتيجية البنك.

إن نظام إدارة المخاطر يعمل كغيره من الأنظمة على تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها ما يلي:

1_ أدوار إدارة المخاطر:

الهدف الرئيسي لإدارة المخاطر هو قياس المخاطر من أجل مراقبتها والتحكم فيها وليس إلغائها نهائيا، وتتمثل هذه الأدوار التي تخدم عدة وظائف منها:(تنفيذ الإستراتيجية، تنمية المزايا التنافسية، قياس كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات، المساعدة على اتخاذ القرار، رفع التقارير عن المخاطر والتحكم فيها، إدارة المحافظ المالية)

2_ أدوار الأصول والخصوم

تعتبر إدارة الخصوم والأصول مجموعة فرعية من إدارة المخاطر وترتكز على الإدارة الكمية لمخاطر فائدة السيولة على المستوى الكلي وتشمل المجالات الدراسية المتمثلة.

_ قياس ومراقبة مخاطر السيولة وأسعار الفائدة: وضع أهداف الفوائد وحجم العمليات، وضع حدود مخاطر أسعار الفائدة.

_ التمويل والتحكم في قيود الميزانية: قيود السيولة، سياسة القرض، نسبة كفاية رأس المال والقدرة على الوفاء بالالتزامات.

_ برامج احترازي لكل من مخاطر السيولة وأسعار الفائدة (أدمحين، 2008).

المطلب الرابع: مراحل وأساليب إدارة المخاطر البنكية

إن معرفة المخاطر البنكية وكيفية معالجتها وإدارتها يعتبر من العوامل الرئيسية في نجاح البنوك، ونظرا لأن المخاطر التي تلاحق النشاط البنكي كثيرة ومتنوعة، ظهرت الحاجة إلى وجود أساليب وإجراءات كفيلة بتحديد مستوى المخاطر والعمل على التحكم فيها أو التخفيف منها.

1_مراحل إدارة المخاطر البنكية

تتم إدارة المخاطر البنكية وفق عدة مراحل وتتمثل في:

- ✓ **تحديد المخاطر:** من أجل تحديد المخاطر لابد أولا من تعريفها فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك ينطوي عليها عدة مخاطر، هناك أربعة أنواع من المخاطر في حالة منح القرض وهذه المخاطر هي:(مخاطر الإقراض، السيولة، سعر الفائدة والمخاطر التشغيلية)، إن تحديد المخاطر يجب أن تكون عملية مستمرة ويجب فهم المخاطر على مستوى كل عملية.
- ✓ **قياس المخاطر:** بعد تحديد المخاطر المتعلقة بهذا النشاط، تكون الخطوة الثانية هي قياس هذه المخاطر حيث أن كل نوع من هذه المخاطر يجب أن ينظر إليه بأبعاده الثلاثة وهي حجمه، مدته واحتمالية الحدوث لهذه المخاطر، إن القياس الصحيح هو الذي يتم في الوقت المناسب على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لإدارة المخاطر.
- ✓ **ضبط المخاطر:** بعد تحديد وقياس المخاطر تأتي الخطوة الثالثة وهي ضبط المخاطر حيث هناك ثلاثة طرق أساسية لضبط المخاطر المهمة وذلك على الأقل لتجنب نتائجهم العكسية، وهي تجنب أو وضع حدود على بعض النشاطات وتقليل المخاطر أو إلغاء أثر هذه المخاطر.
- ✓ **مراقبة المخاطر:** على البنوك أن تعمل على إيجاد نظام معلومات قادر على تحديد وقياس المخاطر بدقة، وبنفس الأهمية يكون قادر على مراقبة التغيرات المهمة في وضع المخاطر لدى البنك، على سبيل المثال لو توقف عميل ما عن الدفع فهذا يجب أن يظهر في نظام المعلومات وبالتالي فإن نظام المعلومات يعكس التغيرات في سعر الفائدة كي يعوض البنك على فقدان العائد من هذا القرض وله أهمية كبيرة بالنسبة للبنك (الكراسنة، 2006).

الشكل رقم 3: مراحل إدارة المخاطر البنكية

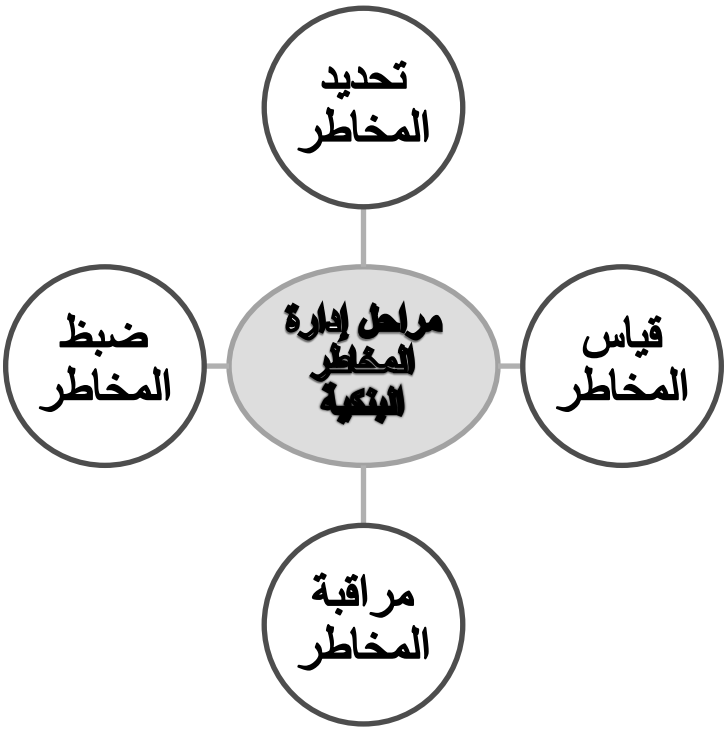

المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على المعطيات

2_أساليب إدارة المخاطر البنكية:

هي آليات وترتيبات إدارية الهدف منها حماية أصول وأرباح البنك، من خلال تقليل فرص الخسائر إلى أقل حد ممكن، وبالتالي فإن إجراءات الحد من المخاطر تتضمن نوعية هذه المخاطر وقياس وتقييم إمكانية حدوثها وإعداد النظم الكفيلة بالرقابة على حدوثها أو التقليل من أثارها إلى أدنى حد ممكن وتحديد التمويل اللازم لمواجهة هذه الخسارة في حالة حدوثها بما يضمن استمرار تأدية البنك لأعماله.

أ_تجنب المخاطر: ويكون عن طريق عملية الرقابة فمثلا يقوم البنك بوضع حد لبعض النشاطات التي تشكل خطرا، أي عن طريق مجرد عدم القيام بعمل المنشأ للمخاطرة، كأن يقوم البنك بتجنب مخاطر الائتمان بالامتناع عن منح القروض المرتفعة للمخاطر أو تجنب مخاطر أسعار الفائدة بعدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل.

ب_تقليل المخاطر: تقوم البنوك بتقليل المخاطر من خلال رصد سلوك القروض من أجل استخراج علامات التحذير لمشاكل التوقف عن الدفع قبل حدوثها، تقوم أيضا بتقليل مخاطر أسعار الفائدة باستخدام إدارة الأصول والخصوم التي يجري تصميمها لذلك الغرض.

ج_تحويل المخاطر: أي نقل الخطر من طرف إلى أخر ويتم ذلك عن طريق اتفاق قانوني أو عقد تأميني، وقد أصبح من الممكن الآن من خلال عقود المشتقات نقل المخاطر من البنوك أو غيرها إلى جهات أو مؤسسات أخرى ترغب في تحملها، وكافة عقود المشتقات إما بغرض التحوط أو بغرض المضاربة، والمتحوطون هم الذين يقومون بنقل المخاطر للغير، بينما المضاربون هم الذين يقومون بقبول هذه المخاطر، وهذه العملية تتم بمقابل ثمن فهناك تكلفة للمتاجرة في المشتقات والتحوط ضد المخاطر ينبغي أخذها في الحسبان مقارنة بالمخاطر المتحوط ضدها.

د_اقتسام المخاطر: يعد اقتسام المخاطر حالة خاصة لتحويل المخاطر وعندما يتم اقتسام المخاطر يتم تحويل الخسارة من الفرد إلى المجموعة، ويتم اقتسام المخاطر بعدة طرق بواسطة الأفراد والمنظمات ومن الأمثلة البارزة على إحدى الطرق التي يتم بها اقتسام المخاطر نجد المؤسسة، فمن خلالها يتم استثمار عدد كبير من الأشخاص، حيث يتحمل كل واحد منهم جزءا صغيرا فقط من مخاطر فشل المشروع، ويعد التأمين أداة أخرى تهدف للتعامل مع المخاطر من خلال الاقتسام،حيث أن إحدى خصائص وسيلة التأمين هي اقتسام المخاطر بواسطة أفراد المجموعة (حماد، 2007).

المبحث الثاني: إدارة المخاطر التشغيلية

كافة البنوك معرضة في الوقت الحالي لما نطلق عليه مصطلح "مخاطر العمليات"، مخاطر التشغيل، ففي الوقت الذي يدرك فيه معظم البنكيين الآثار المحتملة التي قد تترتب على المخاطر المالية، مثل التذبذب في معدل أسعار الفائدة وتقلبات أسعار الصرف وغيرها نجد أنهم يواجهون صعوبة بالغة في فهم وإدراك مخاطر العمليات حيث أنها خلافا للمخاطر المالية تمثل مخاطر خاصة بالدرجة الأولى بمعنى أن لها نتيجتين(خسارة أو لا خسارة) هذا بالإضافة إلى أنه في الوقت الذي يمكن أن تحقق في المخاطر المالية بعض الأرباح المالية نجد أنه لا سبيل لتحقيق هذا في حالة وجود المخاطر التشغيلية، كما تعتبر هذه الأخيرة قائمة على العنصر البشري بصور مطلقة.

المطلب الأول: مفهوم المخاطر التشغيلية

هي مخاطر العمليات تشتمل على المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للمصارف بسبب عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية للأفراد والنظم. وتشتمل مخاطر العمليات على مخاطر الاحتيال المالي، التزوير، السرقة والسطو، الجرائم الالكترونية والمخاطر المهنية، ومنه يوجد عدة تعاريف للمخاطر التشغيلية منها:

- ✓ هي مفهوم عام وربما تكون نتيجة للأخطاء البشرية أو الفنية أو الحوادث وهي مخاطر الخسارة المباشرة والغير مباشرة الناتجة عن عوامل داخلية أو خارجية(عبد الناصر، 2013).
- ✓ تعتبر المخاطر التشغيلية من المستجدات في عالم إدارة المخاطر الحديثة، وهي تعني الخسارة الناتجة عن الفشل في النشاط الداخلي وإجراءات الرقابة، ويشمل هذا النوع من المخاطر العملية المتولدة من العمليات اليومية للبنك (بلعزوز، 2010).
- ✓ أما اتفاقية بازل 2 فقد عرفتها على أنها: "مخاطر الوقوع في الخسائر الناجمة عن فراغات أو اختلال يرجع إلى الإجراءات، المستخدمين، أو النظام الداخلي، أو لسبب آخر. كم عرفتها على أنها: "مخاطر الخسائر التي تنشأ عن عدم كفاءة أو فشل العمليات الداخلية، والأفراد والنظم أو تنشأ نتيجة لأحداث خارجية، ويعتبر الاحتفاظ برأسمال لمواجهة المخاطر التشغيلية أساس جوهري في اتفاقي بازل 2 (حشاد، 2005).
- ✓ المخاطر التشغيلية هي مخاطر التعرض للخسائر التي تنجم عن عدم كفاية رأس المال، أو انخفاض العمليات الداخلية أو الأشخاص أو الأنظمة، أو التي تنجم عن أحداث خارجية (المناعي، 2004).
- ✓ كما تعرف على أنها مخاطر حدوث الخسائر المباشرة أو غير المباشرة نتيجة عدم ملائمة أو اختلال في الإجراءات العملية، الأنظمة الداخلية، أخطاء الموظفين، أحداث خارجية. (henry, 2002)

المطلب الثاني: أسباب ظهور المخاطر التشغيلية وأنواعها

أولا: أسباب ظهور المخاطر التشغيلية

توجد عدة أسباب تؤدي لظهور المخاطر التشغيلية نتعرف عليها في ما يلي:

أ_الاستخدام المتزايد للخدمات المساندة المقدمة من أطراف أخرى وكذلك مشاركة أنظمة المقاصة ويفرض ضرورة المحافظة على نظم عالية الجودة للرقابة الداخلية وأنظمة الحفظ الاحتياطي.

ب_ينطوي النمو في التجارة الالكترونية على مخاطر محتملة مازالت أبعادها غير معروفة تماما(عمليات الاحتيال الخارجية وموضوعات أمن نظم الكمبيوتر).

ج_إذا لم يتم التحكم بالشكل الملائم في التقنيات الآلية المتطورة المستخدمة في العمل المصرفي، فمن الممكن أن يحول ذلك مخاطر أخطاء المعالجة اليدوية للبيانات إلى مخاطر أعطال في نظم الكمبيوتر، وخصوصا مع تزايد الاعتماد على الأنظمة المتكاملة على المستوى الدولي.

د_عمليات الاندماج الكبرى وإعادة النظر في عمليات الدمج والتحالف تشكل اختبارا لقدرة الأنظمة الجديدة أو الأنظمة المتكاملة حديثا على الاستمرار (هورشر، 2008).

تنشأ هذه المخاطر من الخطأ والغش البشري في العمليات والإجراءات والتكنولوجيا والنظم، وهي من المخاطر الأكثر أهمية التي تواجه البنوك بسبب الفرص المتنوعة للخسائر التي تحدث وواقع أن الخسائر قد تكون كبيرة عند حدوثها، ويمكن أن تتعرض البنوك إلى أخطاء أثناء التشغيل في حالة ما إذا كانت أنظمة الصيرفة الالكترونية غير متكاملة بالشكل المطلوب وذلك على النحو التالي:

_عدم ملائمة تصميم أنظم أو إنجاز العمل أو أعمال الصيانة، والتي تنشأ من عدم كفاءة النظم لمواجهة متطلبات المستخدمين وعدم السرعة في حل هذه المشكلة وصيانة النظم، خاصة إذا ما زاد الاعتماد على جهات خارج البنك لتقديم الدعم الفني قي مجال البنية الأساسية للتكنولوجيا (همام، 2008).

_تزايد الاعتماد على التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة والخدمات المصرفية الالكترونية " وهي نجمة عن خطأ منفذ، وعجز نظام المعلومات وكل ما يتعلق بالنظام الآلي لإدارة والتسيير (السلام، 2013)

وينقسم إلى:

- ✓ مخاطر قلة خبرة موظفي البنك: إن نقص خبرة موظفي البنك قد تؤدي إلى أخطاء في هذا المجال الحساس، فنقص خبرة موظفي البنك في الاستفسار عن العميل وسمعته المالية وكذا في مجال إجراء التحليلات اللازمة للقوائم المالية للعميل ستؤدي في النهاية إلى زيادة نسبة القروض الهالكة حتى ولو أخذ البنك الضمانات اللازمة، وبالتالي ينبغي على إدارة البنك توجيه هؤلاء الموظفين وتنمية مهاراتهم من خلال عقد دورات تكوينية المتعلقة بزيادة معارفهم وتحسين مهاراتهم.
- ✓ مخاطر قلة خبرة موظفي الشركة المقترضة: إن عدم وجود موظفين مؤهلين يملكون خبرات جيدة لدى المقترضين يمكن أن يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للأموال المقترضة، فالبنك عند الاستفسار عن طالب القرض فإنه يطلب من العميل تزوده بقائمة تشمل أسماء موظفيه الرئيسيين مع نبذة

عن السيرة الذاتية لكل موظف منهم، ومما لاشك فيه إن من حق البنك أن يتساءل عن مصير الأموال التي يقترضها إلى العملاء، هل هي في أيدي أمينة أم لا؟ (محمود، 2019).

ثانيا: أنواع المخاطر التشغيلية

أكدت لجنة بازل أن المخاطر التشغيلية لها عدة معاني في الصناعة البنكية، لذلك يتوجب على البنوك ولأغراض داخلية أن تعتمد على تعريفها الخاص للمخاطر التشغيلية كون ذلك يساعدها في تحديد المخاطر التي تنطوي على خسائر كبيرة، حسب ما أوردته ورقة الممارسات المعدة من قبل لجنة بازل يمكننا ذكر أهم أنواع المخاطر التشغيلية وتفسيرات كل نوع:

1_مخاطر العنصر البشري: هي الخسائر التي يتسبب بها الموظفون بقصد أو بدونه، كما تشمل الأفعال التي يكون الهدف منها الغش أو التحايل على القانون واللوائح التنظيمية، وكذلك الخسائر الناتجة عن العلاقة مع العملاء المساهمين والجهات الرقابية(نصر، مصطفى، 2007).

ومن الأمثلة عليها:عمليات الاحتيال الداخلي من قبل الموظفين(في دراسة شملت 6 دول فإن 60% من متوسط حالات الاختلاس في أي بنك قام بها الموظفون و20% قام بها مدراء وتشير الدراسة إلى أن حوالي 85% تقريبا من أمانة الموظفين (بلعجوز، 2005).

2_مخاطر العمليات الداخلية: هي الخسائر الناتجة عن المعالجات الخاطئة للعمليات وحسابات العملاء وعمليات البنك اليومية والضعف في أنظمة الرقابة والتدقيق الداخلي ومن أمثلة ذلك:أخطاء في إدخال البيانات، خسائر بسبب الإهمال أو إتلاف أصول العملاء (كلاب، 2007).

3_مخاطر الأحداث المتعلقة بالبيئة الخارجية: وتشمل الخسائر الناشئة من طرف شخص ثالث، وتتضمن الاحتيال الخارجي(كالسرقة، الاحتيال عبر بطاقات الائتمان...)، والكوارث الطبيعية(كالزلازل والحرائق....)(نصر، مصطفى، 2007).

4_مخاطر الأنظمة المالية:وهي الخسائر الناشئة عن تعطيل العمل أو فشل الأنظمة أو عدم توفرها ومن أمثلة ذلك (انهيار أنظمة الكمبيوتر، أخطاء البرمجة وفيروسات الحاسوب....).

5_مخاطر التزوير وتزييف العملات:وتشمل الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة وتقدر إحدى الدراسات الإحصائية أن جرائم التزويد مابين(10-18بالمئة)من أسباب خسائر البنوك، هذا بالإضافة إلى تزوير

العملات، حيث قدرت كمية العملات النقدية المزورة من الدولار الأمريكي والمتداولة خارج الولايات المتحدة الأمريكية والتي يصعب كشفها بحدود المليون دولار أمريكي (الدروبي، 2007).

6_المخاطر القانونية: وتشتمل على ما يلي:

- ✓ المخاطر الناجمة عن مخالفة بعض القوانين أو الاتفاقيات الملزمة كالقوانين المقيدة لتحويل العملات.
- ✓ المخاطر الناجمة عن مخالفة البنك للقوانين والمعايير الصادرة عن السلطات الرقابية.
- ✓ المخاطر الناجمة عن أخطاء في العقود أو المستندات أو التوثيق (نصر، مصطفى، 2007).

7_التنفيذ وإدارة المعاملات: ويقصد بها الإخفاق في تنفيذ المعاملات أو إدارة العمليات والعلاقات مع العملاء لعدم توفر العنصر البشري الكفء والمتتبع للتكنولوجيا المعاصرة في تسيير وإدارة موارد البنك (مفتاح، 2009).

المطلب الثالث: مفهوم ومبادئ إدارة المخاطر التشغيلية

في ظل تعقد عمليات التشغيل، والمنافسة الشديدة تتطلب المزيد من الجهود لمواجهة ارتفاع المخاطر المحتملة ووضع الإجراءات اللازمة للسيطرة على الآثار المتوقعة والعمل على تسييرها بأسلوب علمي، كما يمثل التسيير السليم للمخاطر البنكية بصفة عامة، وتسيير مخاطر التشغيل بصفة خاصة أهم التحديات التي تواجهها البنوك حيث يعتبر التسيير السليم للمخاطر البنكية، ومنها مخاطر التشغيل شرط ضروري ضمن شروط أخرى لضمان السير الحسن للمؤسسة.

أولا: مفهوم إدارة المخاطر التشغيلية

إدارة المخاطر التشغيلية هي: "عملية التحكم في احتمالية حدوث حدث معاكس وتأثيرها السلبي المحتمل" (نجار، 2014). وتعتبر إدارة المخاطر التشغيلية أداة لصنع القرار للمساعدة في التحديد النظامي للمخاطر التشغيلية والمنافع وتحديد أفضل المسارات للعمل ضمن وضع معين، فإدارة المخاطر التشغيلية تعمل على تحسين أداء المؤسسة وجعل فرض النجاح اكبر قدر ممكن و تقليل الخسارة أو الفشل، وهذا يعني العمل على دراسة وموازنة المخاطر مقابل الفوائد التي يكمن الحصول عليها في حالة معينة، وبعد ذلك اختيار المسار الأكثر فاعلية للعمل، أي أن جوهر إدارة الخطر التشغيلي يدور حول القيمة والمحافظة عليها.وقد عرفت إدارة

الخطر التشغيلي بأنها عملية تفاعلية تتضمن خطوات محددة، وعندما تكون هذه الخطوات منتظمة ومتسلسلة فإنها تدعم عملية اتخاذ القرار من خلال الكشف عن الأخطاء (الصواف، 2012).

وإدارة المخاطر التشغيلية تشمل ثلاث وسائل متصلة هي (نجار، 2014):

أ_الرقابة الداخلية: وتتضمن وسائل المؤسسة لمراقبة المخاطر قبل وبعد العمليات.

ب_المراجعة الداخلية: وهي فحص نظامي للعمليات للتأكد من أن الإجراءات والسياسات التي تم إرسالها متبعة.

ج_المراجعة الخارجية: أي تقييم خارجي.

ثانيا:مبادئ إدارة المخاطر التشغيلية

تقوم الإدارة السليمة للمخاطر التشغيلية على الأسس التالية:

أ_خلق بيئة ملائمة لإدارة المخاطر التشغيلية

يمكننا معرفة وتحديد الملامح الأساسية لمخاطر التشغيل كصنف مختلف عن المخاطر المالية، وضرورة إدارتها وفق مبادئ تحدد كيفية تقييمها والتقليل منها والتحكم فيها، وهذا يتطلب من مجلس إدارة المؤسسة تحديد دقيق للمسؤوليات ونطاق الإشراف والمتابعة، كما أن الإدارة التنفيذية العليا مسئولة عن تطوير السياسات والعمليات والإجراءات الخاصة بإدارة مخاطر التشغيل في كل الخدمات، المنتجات، نشاطات، عمليات وأنظمة المؤسسة.

ب_إدارة مخاطر التشغيل: تحديدها، التقليل منها والتحكم فيها

إن المؤسسة ملزمة بتحديد وتقييم مخاطر التشغيل الموجودة في كل المنتجات والنشاطات والعمليات والأنظمة، كما يجب عليها وضع التدابير الملائمة لإرساء رقابة منتظمة على بنية مخاطر التشغيل والتعرض المادي للخسائر، وإعداد التقارير الدورية اللازمة والتي على ضوئها تبنى السياسات والعمليات والإجراءات الملائمة من أجل التخفيف من مخاطر التشغيل المادية، وتوفير الدعم الاحتياطي من أجل ضمان إتمام عمليات التشغيل بشكل مناسب وفعال وتقليل الخسائر في حالات تعطل العمل (نجار، 2014).

ج_تفعيل دور السلطات الرقابية والإشرافية

يجب على السلطة الرقابية أن تطلب من المؤسسة إعداد واعتماد إطار فعال لتحديد، تقييم، رصد وضبط المخاطر التشغيلية بما يحقق التخفيف من حدة الخسائر التي قد تتعرض لها المؤسسة، كما يجب على المراقبين أن يقوموا بشكل مباشر أو غير مباشر بتنظيم تقييمات مستقلة وبصفة دورية للإستراتيجيات، والسياسات والخطوات والممارسات المطبقة المتعلقة بالمخاطر التشغيلية، وكذا التأكد من وجود آلية مناسبة للتقارير وأن تكون ذات كفاءة عالية بشكل يضمن إطلاعهم وإعلامهم بالتطورات التي تحدث في المؤسسة (بوعبدلي، 2015).

د_تفعيل دور الإفصاح:

على المؤسسة أن تقوم بالإفصاح الكافي حتى يتمكن المتعاملين من القيام بتقييم المخاطر التشغيلية التي قد تتعرض لها وجود إدارتها، ويجب أن يتناسب مستوى وحجم المخاطر ومع درجة تطور وتعقيد عمليات وأنشطة المؤسسة (بوعبدلي، 2015).

المطلب الرابع: مراحل إدارة المخاطر التشغيلية

تتكون المخاطر التشغيلية من ثلاثة خطوات وهي(بوعبدلي، 2015):

أ_ تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية: من خلال تحديد مصادر المخاطر يتمكن البنك من اتخاذ التدابير الوقائية، وخلال مرحلة تحديد وتقييم المخاطر التشغيلية على البنك النظر في عدة عوامل لإنشاء ملف المخاطر.

ب_ التقييم الذاتي: حيث تهدف عمليات التقييم الذاتي إلى رفع مستوى الوعي للمخاطر التشغيلية. وإلى خلق جرد منظم كنقطة انطلاق لمزيد من عمليات إدارة المخاطر، فضلا عن إدخال تحسينات عملية نحو أداء أفضل وتبعا للأغراض المحددة للتقييم الذاتي إلا أنه من الممكن أن يكون له توجيهات ومناهج مختلفة.

ج_ قواعد بيانات الخسائر الداخلية: تعد بيانات الخسائر الداخلية المكون الرئيسي في بناء نظام دقيق يمكن الاعتماد عليه لقياس المخاطر التشغيلية. ولأغراض احتساب متطلبات رأس المال يتعين على البنوك تعريف الحد الأدنى للخسائر التي يجب الإقرار عنها وتضمينها في قاعدة بياناتها مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص فئات المخاطر.

د_ قواعد بيانات الخسائر الخارجية: يقوم البنك بالاستعانة بمصادر خارجية للبيانات لاستكمال بيانات الخسائر الداخلية المستخدمة في عملية إدارة المخاطر التشغيلية، وبصفة عامة فإن استخدام البيانات الخارجية هو أسلوب مقبول تماما لسد الثغرات الموجودة في قاعدة البيانات الداخلية.

ذ_ تحليل العمليات التجارية: في إطار المخاطر التشغيلية يستخدم تحليل عمليات الأعمال لربط العمليات والمخاطر والتحكم في تحليل المخاطر وقد يكون لها أيضا غرض ضمان عملية التوجيه الأمثل للمخاطر فالتعريف بالعمليات التجارية عبر كافة الوحدات التنظيمية شرط أساسي لتخصيص بيانات الخسارة للعمليات وتحديد المخاطر للعمليات التجارية.

ر_ تحليل السيناريو: يجب على البنك الاستعانة بمتخصصين لوضع السيناريوهات المتصلة بالبيانات الخارجية وذلك لتقييم مدى تعرض البنك لأحداث ذات الخطورة العالية، ويعتمد هذا الأسلوب على المديرين ذوي الخبرة وكذا خبراء إدارة المخاطر لإيجاد تفسير مقبول لأسباب الخسائر الشديدة.

ز_ مؤشرات المخاطر: توفر مؤشرات المخاطر الرئيسية معلومات عن مخاطر الخسائر المحتملة في المستقبل حيث تجعل من الممكن تحديد المناطق مرتفعة المخاطر في وقت مبكر لاتخاذ التدابير المناسبة ويمكن تعريف المحفزات لمؤشرات المخاطر الرئيسية و التي تسمح للبيانات أن تكون في اتجاه يسمح لها بأن تكون بمثابة مؤشرات في نظم الإنذار المبكر.

س_ علاج المخاطر: بعد التعرف على المخاطر وتقييمها فإن جميع التقنيات المستخدمة للتعامل معها تقع ضمن أبع مجموعات رئيسية هي(نقل المخاطر، تجنب المخاطر، تقليص المخاطر، قبول المخاطر).

ش_ مراقبة المخاطر: إن رصد دورة المخاطر بأكملها من شأنه المساهمة في فعالية المراقبة خاصة في تحديد نقاط الضعف وتحسين التدابير المتخذة فمن جهة يجب أن تكون هناك مراقبة مستمرة للعمليات التجارية وتنفذ من جميع العاملين في إطار مهامهم، ومن جهة أخرى ينبغي أن يتم الفصل في عملية التفتيش بين كيانات داخلية وخارجية (بوعبدلي، 2015).

المبحث الثالث: المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ومساهمة التدقيق الخارجي في الحد منها

لقد ألزم فتح القطاع المصرفي الجزائري أمام البنوك الخاصة، المؤسسات المصرفية الجزائرية إلى تطور الخدمات المقدمة لزبائنها، والاستفادة من المزايا التكنولوجيا في هذا المجال، من خلال الخدمات المصرفية الإلكترونية.

المطلب الأول: مفهوم وأهمية العمل بتكنولوجيا المعلومات في البنوك

الفرع الأول: مفهوم تكنولوجيا المعلومات

تعد تكنولوجيا المعلومات كالقلب النابض في مختلف منظمات الأعمال، إذ تساهم في تسهيل انسيابية القرارات المناسبة وفي توجيه وتنفيذ مختلف عملياتها فهي مصدر حيوي لديمومتها وبقائها وتميزها التنافسي.

حين نراجع الأدبيات المعاصرة يبدو لنا للوهلة الأولى أن هناك اتفاق عام في تحديد مفهوم تكنولوجيا المعلومات إذ تعد أداة مهمة تساهم في ترابط وأداء العمليات الأساسية للمنظمة.

وتتضمن الأجهزة والبرمجيات وقواعد البيانات والشبكات والوسائل الأخرى.

وتعرف أيضا بأنها أدوات و وسائل تستخدم لجمع المعلومات وتصنيفها وتحليلها وخزنها أو توزيعها. وتصنف تحت عنوان أوسع واشمل وهو(التقنيات المستندة إلى الحاسوب) لعلاقاتها المباشرة بنشاطات العمليات في المنظمة (محمد، 2016).

الفرع الثاني: أهمية تكنولوجيا المعلومات

تبرز أهمية تطبيقات تكنولوجيا المعلومات في مساهمتها الجادة لتعزيز عناصر الميزة التنافسية للمنظمات إذ تتوسع الأعمال، وتنخفض التكاليف، وتحقق وفرات كبيرة في الجهد والوقت والمرونة العالية لتحديث وتطوير الأداء وتحقيق عوائد وموارد جديدة للمنظمة، وتحسين سرعة الاستجابة للزبائن والتحسين المستمر للجودة وتكوين القاعدة التقنية لبناء نظم إدارة المعرفة في المنظمة.

وتشهد تكنولوجيا المعلومات تطورا واضحا يرتبط بتطور الحاسبات ووسائل الاتصال والتي تسير باتجاهات عدة أهمها:

- ✓ التجميع والتقريب (convergence) أي التقريب والدمج بين المؤسسات والأفراد من خلال لغة الحاسوب.

إمكانية النقل والحمل(portabilité) أي استخدامها في أي مكان يختاره المستفيد ويلاءم حركته.

- ✓ أي الحرية الفردية التي يحتاجها المستخدم في تعامله مع المعلومات المطلوبة (محمد، 2016).
- ✓ تساعد المنظمات في الحصول على المعلومات المطلوبة لأداء أعمالها بشكل مناسب وممتاز.
- ✓ تساعد المنظمات في إيجاد فرص جديدة للعمل.
- ✓ تعتبر القاعدة الأساس التي يبنى على ضوئها المنظمات الإدارية ميزتها التنافسية لما تحتله هذه التكنولوجيا من دور فعال ورئيسي في إنجاح تلك المنظمات.
- ✓ تعمل على تغيير الطريقة التي تعمل بها المنظمات وإعادة تشكيل منتجاتها وخدماتها وهذا بالإضافة إلى بعض المهام التي تساهم فيها تكنولوجيا المعلومات.

الفرع الثالث: الآثار المترتبة على استخدام تكنولوجيا المعلومات

ويمكن توضيح هذه الآثار من خلال الجدول التالي:

التأثيرات الإيجابية لتكنولوجيا المعلومات	التأثيرات السلبية التي ترافقها
1-التمكن من إنجاز مسائل المحاسبة وعمليات المعالجة للأعمال الورقية بشكل أسرع بكثير مما يقوم به الأفراد.	1-حوسبة النشاطات التي كان يؤديها الأفراد ستوقف أو تنهي بعض الوظائف.
2-مساعدة المنظمات على التعرف الأوسع والشامل على نماذج المبيعات الخاصة بالزبائن.	2-تسمح للمنظمات بجمع معلومات تفصيلية عن الأفراد، وبذلك قد تتجاوز خصوصياتهم وحرياتهم الفردية.
3-إمكانية التقدم في المجالات الطبية والجراحية والصور الإشعاعية ومراقبة المرضى.	3-استخدامها المكثف قد يسبب الإرهاق والمشاكل الصحية.
4-التزويد بإمكانيات وكفاءات جديدة من خلال خدمات مثل: الصراف الآلي، السيطرة الآلية على الطائرات والمطارات.	4-تسبب شلل المجتمعات في حالات الأعطال الغير متوقعة أو غير معروفة في هذه النظم الآلية.
5-توزيع المعلومات بشكل فوري إلى الملايين من الأفراد في مختلف مناطق العالم.	5-من الممكن استخدامها، خاصة الانترنت في توزيع نسخ غير قانونية، وبطريقة غير مشروعة من البرمجيات، المقالات، الكتب والممتلكات الفكرية الأخرى.

6-التقليل من الاتصالات الشخصية المباشرة لوجود شبكة اتصال وسيطة بين الشركات وهذا ما يساهم في تخفيض تكاليف التنقل والإقامة....	6-تجعل العلاقات بين المتعاملين غير إنسانية.
7-الحاجة إلى عمالة أعلى خبرة وتعلما وبالتالي زيادة أجور العاملين في مهن هذا القطاع.	7-هناك أشخاص لم يسعفهم الحظ في الحصول على منصب عمل بسبب هذه التكنولوجيات.

المطلب الثاني: المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات

تحصل البنوك على العديد من المزايا باستخدامها تكنولوجيا المعلومات في الأنشطة التشغيلية إلا أن ذلك لا يخلوا من وجود أخطار متعددة مما يفرض على البنك السيطرة على تلك المخاط، ووضع الإجراءات المناسبة لمواجهتها وتخفيضها.

أولا: تعريف المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات

عرفها حمودي و جنان علي(2016) في مجلتهما بأنها:"كل ما ينتج عنه وجود خطأ أو خلل في تكنولوجيا المعلومات تؤدي إلى التأثير السلبي على أعمال البنك".

وعرفت أيضا في مجال أنظمة تكنولوجيا المعلومات من قبل المعهد الوطني الأمريكي للمعايير والتكنولوجيا (NIST) ضمن (دليل إدارة المخاطر لأنظمة تكنولوجيا المعلومات) على أنها:"المخاطر هي دالة احتمال وجود مصدر تهديد معين يمارس قابلية تأثير محتملة معينة، وما ينتج عن ذلك من تأثير ضار على البنك (Stoneburner, 2002)

إن استخدام التكنولوجيا ونظم المعلومات وتشغيل البيانات الكترونيا قد غير الطريقة التي يدير بها البنك أعماله وشجعت الكفاءة التشغيلية وساعدت في صنع القرار، و وجدت بالمقابل تحديات وتهديدات كثيرة مما يستلزم على إدارة البنك تحديد هذه المخاطر وتقييم أثارها ووضع الإجراءات المناسبة للسيطرة عليها وتخفيضها إلى المستويات المقبولة، ويختلف نوع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات الموجودة في البنك بحسب درجة تعقيد استخدام التكنولوجيا فيها(الجوهرة،العقدة،أبو سردانة،2010).

ومن التعاريف السابقة يمكننا تعريف المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات بأنها: الآثار السلبية والأضرار محتملة الوقوع في النشاط التشغيلي للبنك، والناجمة عن وجود تهديد يستغل نقاط ضعف موجودة في نظم تكنولوجيا المعلومات المنفذة للنشاط التشغيلي للبنك (بدران، 2019).

ثانيا: مصادر المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات وأنواعها

أ_المصادر:تعددت المصادر التي تسبب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنك لكون المخاطر تتصف بالديناميكية والتغيير المستمر مع استمرار استخدام البنك لتكنولوجيا المعلومات، حيث صنفها بدران(2019) كالتالي:

مصادر داخلية: ويقصد بها أن تكون المخاطر التشغيلية للمعلومات ناتجة من داخل البنك.

مصادر خارجية: ويقصد بها أن تكون المخاطر ناتجة من خارج البنك.

مصادر البنية التحتية: ويقصد بها أن تكون المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ناجمة عن مكونات يستخدمها البنك في عمليات التشغيل الالكتروني.

مصادر عالية التكرار منخفضة الآثار: ويقصد بها المخاطر التي يتكرر حدوثها لكنها ذات تأثير وخسائر مالية منخفضة وضئيلة.

مصادر منخفضة التكرار وعالية الآثار: ويقصد بها الأحداث ذات التأثير والخسائر المالية الكبيرة ولكن احتمال وقوعها منخفض.

مصادر غير معتمدة: ويقصد بها الأحداث والأفعال التي تحدث نتيجة أخطاء غير مقصودة من قبل العاملين.

مصادر معتمدة: ويقصد بها الأحداث والأفعال التي تقصد وتعمد من قبل العاملين بهدف الضرر والتخريب.

مصادر عمليات الإدخال: المخاطر التي تنتج العمليات إدخال البيانات إلى الحاسوب والأنظمة الالكترونية.

مصادر عمليات التشغيل أو المعالجة: ويقصد بها المخاطر التي تنتج عن عمليات معالجة وتشغيل البيانات التي تم إدخالها إلى الحاسوب والنظم الالكترونية.

مصادر عمليات الإخراج: وهي المخاطر التي تنتج عن عمليات الحصول على مخرجات التشغيل الالكتروني وإيصالها إلى مستخدميها.

مما سبق يتضح أن اغلب المصادر تشير إلى إن العنصر البشري هو المسبب الرئيسي للمخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.

ب_الأنواع: من أهم أنواع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات ذكرها بدران(2019) فيما يلي:

_ مخاطر الاحتيال.

_مخاطر كلمات المرور.

_مخاطر عدم كفاية إجراءات الرقابة.

_ مخاطر الإدخال والتشغيل والإخراج.

_ مخاطر التقادم للحاسبات والأنظمة والملفات.

_مخاطر تبادل الأدوار بين الموظفين.

_ مخاطر فشل الأنظمة والحاسبات والمكونات المادية.

_مخاطر الفيروسات والشفرات الضارة.

_مخاطر الطبيعة وخطط الطوارئ الموضوعة.

_مخاطر التيار الكهربائي.

_مخاطر سرقة الحاسبات والبيانات والمعلومات.

_مخاطر فقدان المعلومات والبيانات والتلاعب بها.

_مخاطر الأفعال المقصودة من الموظفين والأفعال غير المقصودة.

_مخاطر الوصول غير المرخص ومخاطر القرصنة والتهكير.

المطلب الثالث: مراحل تقييم مخاطر التدقيق الخارجي

لقد نصت العديد من المعايير الدولية للتدقيق على أهمية تقييم المدقق الخارجي لمخاطر التدقيق التي يمكن أن يواجهها قبل الشروع في أداء عملية التدقيق، وهذا من أجل تحديد طبيعة وتوقيت ومدى الإجراءات المستخدمة من طرفه.

وتتمثل أهم المراحل المتبعة عند تقييم مخاطر التدقيق الخارجي فيما يلي:

1_ التعرف على طبيعة نشاط المؤسسة والصناعة

يعد التعرف على طبيعة نشاط المؤسسة والقطاع الصناعي الذي تنتمي إليه الخطوة الأولى التي يقوم بها المدقق الخارجي عند تقييمه لمخاطر التدقيق، وذلك من أجل التعرف على طبيعة أعمال المؤسسة والصناعة التي تنشط فيها وتحديد طبيعة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها المؤسسة محل التدقيق.

لقد نص المعيار الدولي (ISA315): "تحديد وتقييم مخاطر الخطأ الجوهري من خلال فهم المنشأة وبيئتها"، أنه يجب على المدقق الخارجي الحصول على فهم لما يلي (international federation, 2012):

_عوامل القطاع ذات العلاقة والعوامل التنظيمية والعوامل الأخرى الخارجية، بما في ذلك إطار إعداد التقارير المالية.

_ طبيعة المؤسسة بما في ذلك عملياتها، ملكيتها والهيكل الإداري لها بالإضافة إلى أنواع الاستثمارات التي تقوم بها المؤسسة وتخطط لإجرائها، وطريقة هيكلة المؤسسة وكيفية تمويلها.

_ السياسات المحاسبية المطبقة في المؤسسة وأسباب التغير فيها، حيث أن التغيرات الهمة في المؤسسة من فترات سابقة قد تؤدي إلى تغيير مخاطر الأخطاء الجوهرية.

_أهداف واستراتيجيات المؤسسة ومخاطر العمل والتي من الممكن أن تؤدي إلى أخطاء جوهرية في البيانات المالية.

_قياس ومراجعة الأداء المالي للمؤسسة.

2_ فهم نظام الرقابة الداخلية

يعد نظام الرقابة الداخلية من أهم العناصر التي يجب على المدقق الخارجي أن يولي لها اهتماما كبيرا خلال عملية تقييمه لمخاطر التدقيق الخارجي، وذلك من خلال الحصول على فهم واضح لمكونات هذا النظام وتقييم حسن سير عملها، وفيما إذا كانت السياسات والإجراءات المصممة في نظام الرقابة الداخلية تطبق بشكل فعال من قبل الموظفين داخل المؤسسة، وبالتالي يتمكن المدقق الخارجي من التعرف على مخاطر الرقابة المحتمل حدوثها واستخدام الإجراءات المناسبة لمواجهة هذه المخاطر.

3_ تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية والاستجابة لها

على المدقق الخارجي أن يحصل على فهم لكيفية قيام المؤسسة بتحديد وتقييم المخاطر التي تعرقل عملية تحقيق الأهداف، وعليه أيضا الحصول على فهم للرقابة المطبقة من طرف المؤسسة من أجل الحصول على فهم معقول حول مدى تحقيق الأهداف، وتتضمن عملية تقييم المؤسسة (Keith E, 2003):

_الطريقة التي تتبعها الإدارة لتحديد المخاطر المتضمنة عند إعداد القوائم المالية، وذلك من أجل إعطاء صورة وفية وفقا للمبادئ المحاسبية المطبقة داخل المؤسسة.

_ تقييم الأهمية النسبية لهذه المخاطر.

_احتمال وقوع هذه المخاطر.

_اختيار الإجراءات من اجل التحكم فيها.

كما نص المعيار الدولي على انه يجب على المدقق الخارجي مناقشة فريق العملية حول قابلية احتواء البيانات المالية على أخطاء جوهرية، لان هذه المناقشة تساعد عليها(Hamzaoui, 2005) :

_توفير فرصة لأعضاء فريق العملية للمشاركة في إدراكهم بناء على معرفتهم بالمؤسسة.

_السماح لأعضاء فريق العمل بتبادل المعلومات حول مخاطر العمل التي تخضع لها المؤسسة.

_اكتساب أعضاء فريق العملية فهم أفضل لإمكانية حدوث أخطاء جوهرية في البيانات المالية، وذلك في النواحي الموكلة إليهم، وكيفية تأثير نتائج إجراءات التدقيق التي يؤدونها عن النواحي الأخرى في عملية التدقيق.

_توفير الأساس الذي يتم من خلاله تبادل معلومات جديدة تم الحصول عليها أثناء عملية التدقيق بين أعضاء فريق العملية، والتي من الممكن أن تؤثر على تقييم مخاطر الأخطار الجوهرية (Ouertani, 2012).

بعد قيام المدقق الخارجي بتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية التي يمكن أن تحتويها القوائم المالية، يقوم بتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الإضافة التي تستجيب لهذه المخاطر والتي تقدم النادلة الضرورية لعملية التدقيق، وعند تخطيط إجراءات التدقيق على المدقق الخارجي أن يأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية.

_التأكيدات بان المعالجة لا يمكن أن تقوم على ضوابط موضوعية، وهذا في حالة مواجهة عملية من المعاملات الآلية مع التقليل أو عدم وجود تدخل يدوي.

_وجود رقابة داخلية التي من الممكن أن تخفض من ضرورة ومدى الرقابات الموضوعية الأخرى.

_الإجراءات التحليلية الجوهرية المحتملة والتي تسمح بالتخفيض من ضرورة استخدام أنواع الإجراءات الأخرى.

_ضرورة إدماج عنصر من عدم القدرة على التنبؤ ضمن الإجراءات المستخدمة.

_ضرورة تنفيذ إجراءات التدقيق الإضافية من اجل معالجة التجاوزات المحتملة من طرف الإدارة.

إذن يكمن الهدف من مرحلة الاستجابة لمخاطر التدقيق هو الحصول على الأدلة الكافية والمناسبة انطلاقا من تقييم هذه المخاطر، ويتحقق ذلك من خلال تصميم وتنفيذ استجابات مناسبة للمخاطر المقيمة، وذلك على مستوى البيانات المالية ككل وعلى مستوى التأكيدات.

المطلب الرابع: دور التدقيق الخارجي في الحد من المخاطر التشغيلية

يتمثل الدور الأساسي للتدقيق الخارجي في توفير تقييم مستقل وموضوعي للبيانات المالية للمؤسسة وتشغيلها، من خلال المدقيق الخارجيين، يفحصون أنظمة وعمليات البيان المالي للمؤسسة للتأكد من امتثالها للمبادئ المحاسبية المقبولة عموما والمتطلبات التنظيمية.

– فيما يتعلق بالحد من مخاطر التشغيل يمكن للمدققين الخارجيين تقديم ملاحظات وتوصيات قيمة بشأن تحسين الضوابط الداخلية وعمليات إدارة المخاطر في المؤسسات من خلال تقييم سيطرة المنظمة وتحديد مجالات الضعف يمكن أن يساعد المدققين الخارجيين في منع أخطاء الاحتيال أو مخاطر التشغيل.

تحديد نقاط الضعف في الضوابط الداخلية: يقوم المدققين الخارجيين بمراجعة أنظمة الرقابة الداخلية للمؤسسات لتحديد أي نقاط ضعف تزيد من مخاطر التشغيل من خلال تحديد نقاط الضعف هذه، يمكن للمدققين تقديم توصيات أو تحسين الرقابة الداخلية للتقليل من مخاطر حدوث أخطاء احتيال أو إصدارات أخرى.

-**تقييم عمليات إدارة المخاطر**:يقوم المدققين الخارجيين بتقييم عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات لتحديد المجالات المحتملة للمخاطر وتقييم فعالية استراتيجيات إدارة المخاطر بالمؤسسات وقد يوصون بإجراءات لتحسين قدرة المؤسسات على تحديد المخاطر

تقديم تأكيدات لأصحاب المصلحة: يقدم المدققين الخارجيين تأكيدات مستقلة وموضوعية لأصحاب المصلحة بأن البيانات المالية للمؤسسة دقيقة ويمكن الاعتماد عليها. هذا التأكيد يساعد على تقليل مخاطر التحريف المالي أو القضايا الأخرى التي يمكن أن تضر أصحاب المصلحة.

تحسين الشفافية: يوفر المدققين الخارجيين الشفافية في عمليات المنظمات من خلال مراجعة البيانات المالية والضوابط الداخلية، ويمكن أن تساعد هذه الشفافية في تحديد المجالات المحتملة للمخاطر وتعزيز قدر أكبر من المساءلة والمسؤولية داخل المنظمة.

تحسين إدارة المخاطر: يمكن أن يساعد التدقيق الخارجي في تحسين إدارة المخاطر في المنظمة من خلال تحديد المخاطر التي ربما لم يتم أخذها في الاعتبار من قبل.

مراقبة الأداء: يمكن أن يساعد التدقيق الخارجي في مراقبة أداء المنظمة من خلال تقديم تقييمات منتظمة لعمليات إدارة المخاطر، يمكن أن يساعد هذا المنظمات على تحديد الاتجاهات وإجراء تعديلات على إستراتيجية إدارة المخاطر الخاصة بهم حسب الحاجة. بشكل عام يعد التدقيق الخارجي أداة مهمة للمؤسسات لإدارة المخاطر التشغيلية من خلال توفير ملف تم النظر فيه سابقا، يمكن أن يساعد التقييم الموضوعي لمدققي المؤسسات في تحديد أولويات جهود إدارة المخاطر وتخصيص الموارد بشكل أكثر فعالية.

الكشف عن الاحتيال: يمكن للمدققين الخارجيين المساعدة في الكشف عن الاحتيال من خلال مراجعة البيانات المالية وتحديد أي مخالفات أو نشاط مشبوه، يمكن أن يساعد هذا المنظمات على منع الخسائر المالية والإضرار بالسمعة

الفصل الثالث:

ميدانية حول المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر التشغيلية

تمهيد

بعد دراستنا للجانب النظري من البحث، والذي تطرقنا من خلاله إلى الخلفية النظرية لموضوع الدراسة، يكون من المناسب تقديم دراسة ميدانية لمعالجة الأفكار النظرية في الواقع العملي، حيث أن عملية التنظير قد عرفت تطورا كبيرا فإنه أصبح أكثر أهمية لتطبيق الأفكار النظرية في ميدان العمل والاستفادة منها، لذلك فالهدف من الدراسة الميدانية التعرف على دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر التشغيلية، من خلال توجيه الاستبيان نحو عينة الدراسة التي تتمثل في محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين والمسيرين الماليين.

وسنتطرق في ا الفصل إلى الإطار التطبيقي للدراسة الميدانية، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية.

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة.

المبحث الثالث: اختبار الفرضيات وتحليل الفروق

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة والأساليب الإحصائية المعتمدة

سيتم إيضاح الجانب التنظيمي للدراسة الميدانية، حيث يتم التطرق لتخطيط وتصميم أداة الدراسة، لننتقل بعدها لإبراز أساليب المعالجة الإحصائية المستعملة في تحليل البيانات المجمعة وأخيرا إجراء اختبار لأداة الدراسة للتأكد من مدى صدقها وثباتها.

المطلب الأول: تخطيط وتصميم أداة الدراسة

سنتطرق إلى مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى نوع الأداة التي استخدمت في جمع البيانات وكذا المحاور التي تغطيها.

1-مجتمع وعينة الدراسة:

- ✓ **مجتمع الدراسة:**

يتكون مجتمع الدراسة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين والمسيرين الماليين، الذين يشكلون أصحاب مهنة المراجعة الخارجية في الجزائر، حيث تم إدخال الخبراء المحاسبيين كونهم يعدون بالضرورة محافظي الحسابات،

- ✓ **عينة الدراسة:**
- ✓ يتكون مجتمع الدراسة من أساتذة على مستوى الجامعة، تم توزيع 80 استمارة تم استرجاع 70 منها 60 صالحة للدراسة، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:
- ✓ **جدول رقم (3-01): الاستمرات الموزعة والمسترجعة من عينة الدراسة**

الاستمارات	التوزيع التكراري	النسبة
الاستمارات المسترجعة	60	% 88,23
الاستمارات غير المسترجعة	8	%11,76
الاستمارات الموزعة	68	%100

- ✓ **المصدر:** من إعداد الطالبتين

2-أداة الدراسة:

بغرض إكمال ما تم التطرق إليه في الجانب النظري والإلمام بجانب الموضوع من الناحية العلمية ثم الاستعانة بالاستبانة **(أنظر الملحق1)** كأداة من أدوات جمع البيانات وهذا لأهمية هذه الأخيرة كونها تعتبر أداة مضبوطة ومنظمة لمع بيانات الدراسة من خلال صياغة نموذج من الأسئلة موجهة لأفراد عينة الدراسة وقد تم تقسيم الاستبيان إلى قسمين:

- ✓ **القسم الأول:** يتكون من البيانات الشخصية لعينة الدراسة ويشمل الجنس، العمر، الخبرة المهنية، المؤهل العلمي.
- ✓ **القسم الثاني:** يتناول توجهات أفراد عينة الدراسة، وتم تقسيمه لثلاثة محاور كالتالي:

-**المحور الأول:** يناقش **الإطار النظري للمراجعة الخارجية** ويتكون من أربعة فروع و (23) فقرة.

-**المحور الثاني:** يناقش **الإطار النظري للخاطر التشغيلية** ويتكون من فرع واحد و(12) فقرة.

وقد صمم الاستبيان وفقا لمقياس ليكارت (LIKART) الخماسي والموزع درجاته كما يلي:

الجدول رقم(3- 2): توزيع درجات عبارات المحاور لمقياس ليكارت الخماسي:

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالبتين

وقد تم الاعتماد في إعداد الاستبيان على الشكل المغلق، الذي يعتمد على طرح عبارات لها إجابات محددة.

المطلب الثاني: أساليب المعالجة الإحصائية

لتحقيق أهداف الدراسة وتحليل البيانات المجمعة ثم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية ((STATISTICAL PACKAGE FOR SOCIAL SCIENCE)، والذي يرمز له اختصارا (spss)

وهو برنامج يحتوي على مجموعة كبيرة من الاختبارات الإحصائية التي تندرج ضمن الإحصاء الوصفي مثل التكرارات، المتوسطات والانحرافات المعيارية...الخ، وضمن الإحصاء الاستدلالي مثل معاملات الارتباط، التباين الأحادي...الخ، وفي إطار الدراسة باستخدام الأساليب (التقنيات) التالية:

1-المدى: قمنا بحساب المدى بين أكبر وأصغر قيمة لدرجات الخماسي (5-1=4)، حيث تمثل 5 عدد الفئات، ويحب طول الفئة على النحو التالي:

طول الفئة = المدى/عدد الفئات
5/4 =
0.8 =

وهكذا يصبح التوزيع كم في الجدول التالي:

الجدول رقم (3- 3): جدول التوزيع لسلم ليكارت

الفئة	)1.80_1(	(1.8_ 2.6(	)3.40 _2.6(	)4.2_3.40(	)5_4.2(
الدرجة	1	2	3	4	5
درجة الموافقة	منخفضة جدا	منخفضة	متوسطة	عالية	عالية جدا

المصدر: من إعداد الطالبتين

2- النسب المئوية والتكرارات والمتوسط الحسابي: يستخدم هذا الأمر بشكل أساسي لأغراض معرفة تكرار فئات متغير ما يتم الاستفادة منها في وصف عينة الدراسة.

3- ألفا كرونباخ (crambach Alpha) لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.

4- الانحراف المعياري: يعتبر من أكثر مقاييس التشتت أهمية لأنه مفهوم جبري محدد بدقة ومن أقواها حساسية وأكثرها شيوعا، والفكرة الأساسية له هي أنه بدلا من إهمال الإشارات الجبرية، وعند حساب الانحراف المتوسط نحاول التخلص من تلك الإشارات بطريقة أكثر صلاحية، وذلك بتربيع الانحرافات ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\sigma=\sqrt{\frac{\sum_{ni(xi-X)}{}^{2}}{N}}$$

5- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Corrélation Coiffent): لقياس درجة الارتباط يقوم هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين، وقد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة، وتم استخدامه كذلك في حساب نماذج الانحدار.

6- اختبار (T) في حالة عينة واحدة (T-Test): لمعرفة ما إذا كان متوسط درجة الاستجابة قد وصل إلى الدرجة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك، وقد تم استخدام هذا الاختبار للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.

7-اختبار تحليل التباين الأحادي -ذو الاتجاه الواحد One Way Analysis of A Nova (variance): لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بيم مجموعة البيانات.

8- اختبار T(T-Test) للعينة المستقلة: لمعرفة الفروق في حالة الأسئلة التي تحتوي على خيارين للإجابة.

9- اختبار التوزيع الطبيعي: لمعرفة نوع البيانات هل تتبع توزيع طبيعي أو لا.

المطلب الثالث: اختبار أداة الدراسة

سيتم دراسة الصدق الظاهري والبنائي لأداة الدراسة (الاستبيان)، وكذا دراسة ثباتها وهذا على النحو التالي:

أولا: صدق أداة الدراسة (الاستبيان)

يقصد بصدق أداة الدراسة " شمول الاستمارة لكل العناصر التي يجب لأن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها"، وقد تم التأكد من صدق أداة الدراسة من خلال الصدق الظاهري والبنائي.

1-الصدق الظاهري للأداة (صدق المحكمين)

تم عرض الاستبيان على مجموعة من المحكمين تألفت من (04) أعضاء من أعضاء الهيئة التدريسية في كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحفيظ بوالصوف بميلة (أنظر الملحق 2) وقد تم إجراء التصحيحات والتعديلات اللازمة بناءا على مقترحاتهم عند التصميم النهائي للاستبيان.

2- الصدق الداخلي لفقرات الاستبيان

بعد التأكد من الصدق الظاهري لأهداف الدراسة، تم توزيع الاستبيان على عينة الدراسة البالغة (68)، وقد قمن بحساب الاتساق الداخلي للاستبيان وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط **(أنظر الملحق رقم 3)** بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابع له كالتالي:

1-الصدق الداخلي لفقرات المحور الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية

أ-الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول (قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة)

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم(3-04): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الأول

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يقوم المراجع الخارجي بالتعرف على نطاق عملية المراجعة.	0,527	0.000
02	يقوم المراجع الخارجي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزوا مهامهم في الوقت المناسب.	0,537	0.000
03	يقوم المراجع الخارجي بفحص النظام المحاسبي والإطلاع على نتائج الأعمال السابقة.	0.374	0,003
04	يقوم المراجع الخارجي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام الشركة.	0,487	0,000
05	يطلع المراجع الخارجي على الوثائق الخارجية للشركة.	0,535	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0.05، كم أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الأول هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

ب- الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(تقييم نظام الرقابة الداخلية):

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول (3-5): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثاني(تقييم نظام الرقابة الداخلية

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يقوم المراجع الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية.	0,446	0.000
02	يقوم المراجع الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة.	0,259	0,046
03	يقوم المراجع الخارجي باختبارات الالتزام.	0,328	0,010
04	المراجع الخارجي يستخدم أسلوب القائمة التذكيرية.	0,453	0,000
05	المراجع الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	0,459	0,000
06	المراجع الخارجي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي.	0,448	0,000
07	المراجع الخارجي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	0,444	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0,05، كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضحت لقياسه.

ج_الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث (جمع أدلة الإثبات):

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الفرع الثالث والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم (3-06): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الثالث

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يقوم المراجع الخارجي بجمع الأدلة من خارج الشركة للحكم على صحة أرصدة الحسابات.	**0,397**	**0,002**
02	يلجأ المراجع الخارجي إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى.	**0,471**	**0,000**
03	يستند المراجع الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.	**0,389**	**0,002**
04	يقوم المراجع الخارجي بالجرد الفعلي والمعاينة.	**0,483**	**0,000**
05	المراجع الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	**0,210**	**0,108**
06	يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة المستندية.	**0,336**	**0,009**
07	يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة الحسابية.	**0,538**	**0,000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستوى الدلالة 0,05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

د- الصدق الداخلي لفقرت الفرع الرابع (إعداد التقرير)

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين فقرة من فقرات الفرع الرابع والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعتبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم (3-07): الصدق الداخلي لفقرات الفرع الرابع

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	تقرير المراجع الخارجي يتضمن ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية.	**0,634**	**0,000**
02	يحتوي تقرير المراجع الخارجي على ملحقات كافية وكامل للإعلام المستخدم.	**0,616**	**0,000**

03	يحتوي تقرير المراجع الخارجي على رأي حول المخاطر التشغيلية كوحدة واحدة.	**0,562**	**0,000**
04	تتضمن تقارير المراجع الخارجي شهادات حول مدى استمرارية الشركة في تطبيق مبادئ المحاسبة.	**0,603**	**0,000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أن مستوى الدلالة 0,05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات الفرع الرابع هي أغلبها قيم موجبة مما يدل أن فقرات الفرع صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لجميع فروع المحور الأول:**

يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بين كل فروع من فروع المحور الأول والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الجدول رقم (3-08): معامل الارتباط بين معدل كل فرع من فروع المحور الأول والمعدل الكل لفقرات المحور الأول

الفرع	معامل الارتباط بمعدل المحور الأول	مستوى الدلالة
الفرع الأول(قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة)	**0,668**	**0,000**
الفرع الثاني (تقييم نظام الرقابة الداخلية)	**0,736**	**0,001**
الفرع الثالث (جمع أدلة الإثبات)	**0,621**	**0,000**
الفرع الرابع (إعداد التقرير)	**0,597**	**0,000**

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى الدلالة 0,05 حيث أن القيمة الاحتمالية لكل محور هي أقل من 0,05 كما أن معاملات الارتباط بين متوسط كل فرع والمتوسط الكلي للمحور هي قيم موجبة مما يدل على أن الفروع صادقة لما وضعت لقياسه.

✓ **الصدق الداخلي لفقرات المحور الثاني: الإطار النظري للمخاطر التشغيلية**

يوضح الجدول التالي معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني والمعدل الكلي لفقراته، حيث تعتبر القيم الموجودة عن معامل الصدق الداخلي:

الرقم	الفقرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	قدرة المراجع الخارجي في التعرف على أنواع المخاطر التشغيلية.	0,109	0,109
02	مشاركة المراجع في دورات تدريبية يساعده على التفطن للمخاطر الناجمة عن استعمال التكنولوجيا الحديثة وطرق التعامل معها.	0,350	0,006
03	تتم تنمية قدرات المراجعين الخارجيين لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس لمخاطر.	0,401	0,001
04	يقوم البنك بدراسات حول تحديد أنواع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات .	0,675	0,000
05	إدراك المراجع الخارجي للأنشطة الإشرافية لمجلس الإدارة ويساعد في تحسين دقة وشفافية تقاريره المرفوعة عن المخاطر التشغيلية.	0,339	0,008
06	التطوير المستمر لنظم المعلومات البنكية الذي يساعد المراجع على توصيل المعلومات عن مخاطر التشغيل في الوقت المناسب.	0,467	0,000
07	يتمثل دور المراجع الخارجي في تحدي احتمالات حدوث مخاطر تشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.	0,595	0,000
08	يوجد اتصال مباشر بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة مما يساعد المجلس في تحديد طريقة التعامل المناسبة مع مخاطر التشغيل.	0,345	0,007
09	مدى مساهمة المراجع الخارجي في إجراءات تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.	0,675	0,000
10	تتم تنمية قدرات المراجعين الخارجيين لغرض تعزيز مهاراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر.	0,467	0,000
11	يقوم المراجع الخارجي بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر	0,563	0,000

	التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات والتي تمكنه من إصدار توصيات بتبني إجراءات رقابية مصححة لأي انحراف		
12	يقوم المراجع الخارجي بإجراء مقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع بديل من بدائل التعامل.	0,333	0,009

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أن أغلب القيم الاحتمالية أقل من مستولى الدلالة 0,05 كما أن معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور الثاني هي قيم موجبة مما يدل أن فقرات المحور صادقة لما وضعت لقياسه.

الجدول رقم (3-10): معامل الارتباط بين كل محور من محاور الدراسة مع المعدل الكلي لفقرات الاستبانة

المحاور	معامل الارتباط بالمعدل الكلي	مستوى الدلالة
المحور الأول	0,937	0,000
المحور الثاني	0,870	0,000

المصدر: من إعداد الطالبتين

يتضح من الجدول أعلاه معاملات الارتباط بين كل محور والمعدل الكلي لاستبيان هي قيم موجبة مما يدل على أن المحاور صادقة لما وضعت لقياسه.

ثانيا: ثبات أداة الدراسة

يقصد بثبات الاستبيان أن تعطي هذا الاستبيان نفس النتيجة لو تم إعادة توزيع الاستبانة أكثر من مرة تحت نفس الظروف والشروط، وللتحقق من ثبات الاستبيان تم قياس معدل "**ألفا كرونباخ**" (أنظر الملحق رقم4) والذي يأخذ قيم تتراوح ما بين الصفر والواحد الصحيح، حيث أنه كلما اقتربت قيمته من الواحد كان الثبات مرتفعا، وكلما اقتربت من الصفر كان الثبات منخفضا، والنسبة المقبولة إحصائيا هي 0.6 ويوضح الجدول الموالي معاملات الثبات:

الجدول رقم(3-11): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات محاور أداة الدراسة

محاور الاستبيان	عدد العبارات	ثبات المحاور
المحور الأول	23	0,675
المحور الثاني	12	0,618
معدل الثبات العام	35	0,760

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من الجدول أم معاملات الثبات الخاصة بكل المحاور تزيد عن النسبة المقبولة إحصائيا والبالغة 0,6 وبهذا نكون قد تأكدنا من صدق وثبات الاستبانة، وبالتالي قابلة للدراسة والتحليل .

المبحث الثاني: تحليل بيانات ونتائج الدراسة

من خلال هذا المبحث سنتعرف على الخصائص الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة، واستعراض أبرز النتائج والتي يتم الوصول إليها من خلال تحليل فقرات الاستبيان.

المطلب الأول: تحليل البيانات الشخصية لعينة الدراسة

يتضمن القسم الأول من الاستبيان بيانات موضوعية، نوعية وكمية متعلقة بالمتغيرات الشخصية والوظيفية، وسيتم التطرق لها وتحليلها.

أولا: الجنس

فيما يلي يتم عرض توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الجنس مع توضيح النسبة المئوية:

الجدول رقم (3-12): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسب المئوية
ذكر	35	%58,30
أنثى	25	%41,70
المجموع	60	% 100

المصدر: من إعداد الطالبتين

الشكل رقم (3-01) نسبة توزيع أفراد العينة حسب الجنس

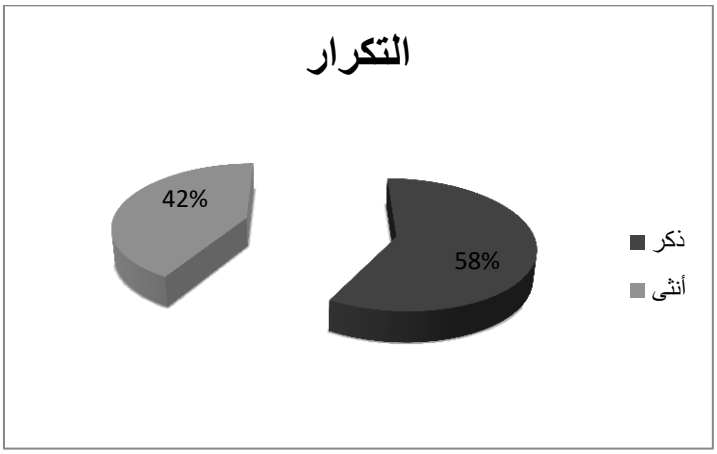

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج Excel

نلاحظ من الجدول أعلاه أن 58,30%من عينة الدراسة جنسهم "ذكر" و41,70% من عينة الدراسة جنسهم "أنثى مما يشير أن أغلبية المستجيبين على الاستبانة كلهم من جنس "ذكر".

ثانيا: العمر

فيما يلي يتم عرض توزيع أفراد عينة الدراسة حسب فئات العمر مع توضيح النسب المئوية

الجدول رقم (3-13) توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر

فئة العمر	التكرار	النسبة المئوية
35 سنة أو أقل	11	18,34
من 36 سنة إلى 40 سنة	21	35
من 41 إلى 45 سنة	10	16,66
46 سنة أو أكبر	18	30
المجموع	60	100

المصدر: اعتمادا على نتائج spss

الشكل رقم (3-02) نسبة توزيع أفراد العينة حسب فئات العمر

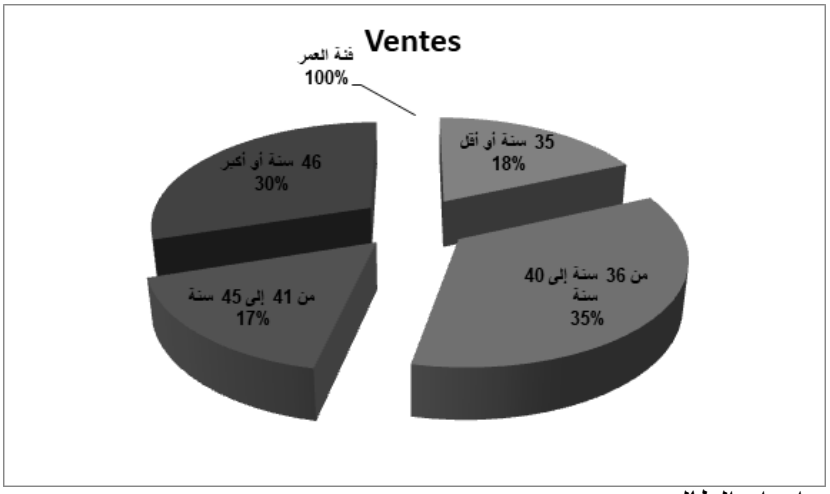

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الفئة العمرية لمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين هي التي تنتمي إلى المجال من 36 إلى 40 سنة، بتكرار مقداره 21 فردا وبنسبة مئوية 35% تليها الفئة التي تنتمي إلى المجال46 سنة أو أكثر بمقدار قدره 18 فردا ونسبة مئوية 35% ، ثم الفئة العمرية التي تنتمي إلى المجال 35 سنة أو أقل بتكرار قدره 11 فردا ونسبة مئوية 18,34% آخر مرتبة كانت للفئة العمرية من 41 إلى 45 سنة بتكرار قدره 10 أفراد ونسبة مئوية 16,66%.

ثالثا: المؤهل العلمي

فيما يلي يتم عرض أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي مع توضيح النسبة المئوية:

الجدول: (3-14): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية
ليسانس	13	%21,66
ماستر	19	%31,66
ماجستير	9	%15
دكتوراه	10	%16,66
دراسات أخرى	9	%15
المجموع	60	100%

المصدر: بالاعتماد على نتائج spss

الشكل رقم (3-03): نسبة توزيع الأفراد حسب المؤهل العلمي

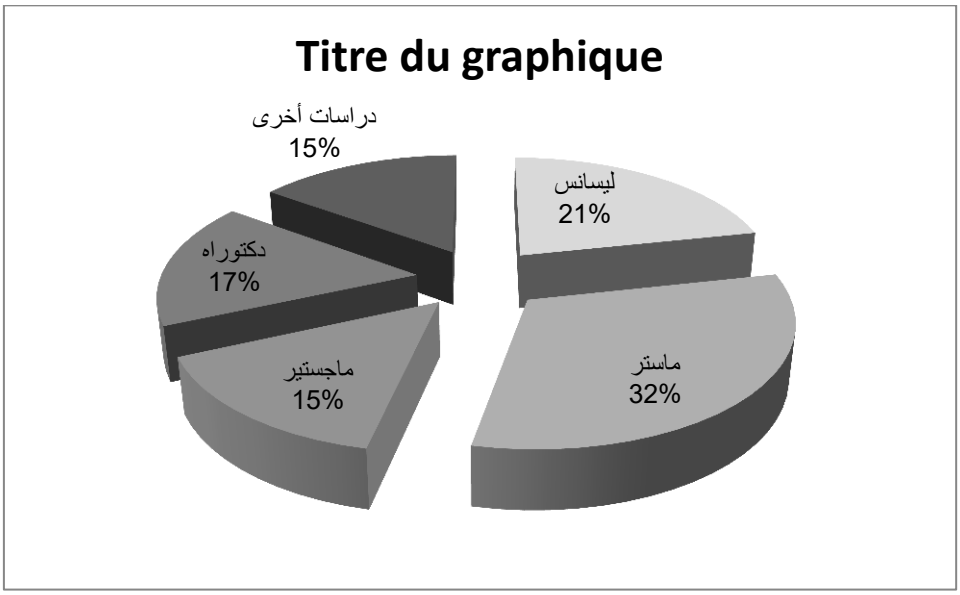

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج EXCEL

يتضح من الجدول أن أغلبية أفراد العينة حاصلين على شهادة الماستر إذ يبلغ عددهم 19 فردا بنسبة 32 % يليهم في المرتبة الثانية الحاصلين على شهادة ليسانس إذ يبلغ عددهم 13 فردا وبنسبة مئوية 21%، ثم الحاصلين على شهادة ماجستير و دراسات أخرى بعدد متساوي 9 أفراد ونسبة 15%، وفي المرتبة الأخيرة الحاصلين على شهادة دكتوراه إذ بلغ عددهم 10 أفراد وبنسبة 17%.

رابعا: الخبرة المهنية

الجدول(3-15): توزيع أفراد العينة حسب الخبرة المهنية

عدد سنوات الخبرة	التكرار	النسبة
5 سنوات أو أقل	29	48,34
من 6 إلى 10 سنوات	18	30
من 11 إلى 15 سنة	13	21,66
المجموع	60	100

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

الشكل رقم (3-04): نسبة توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية.

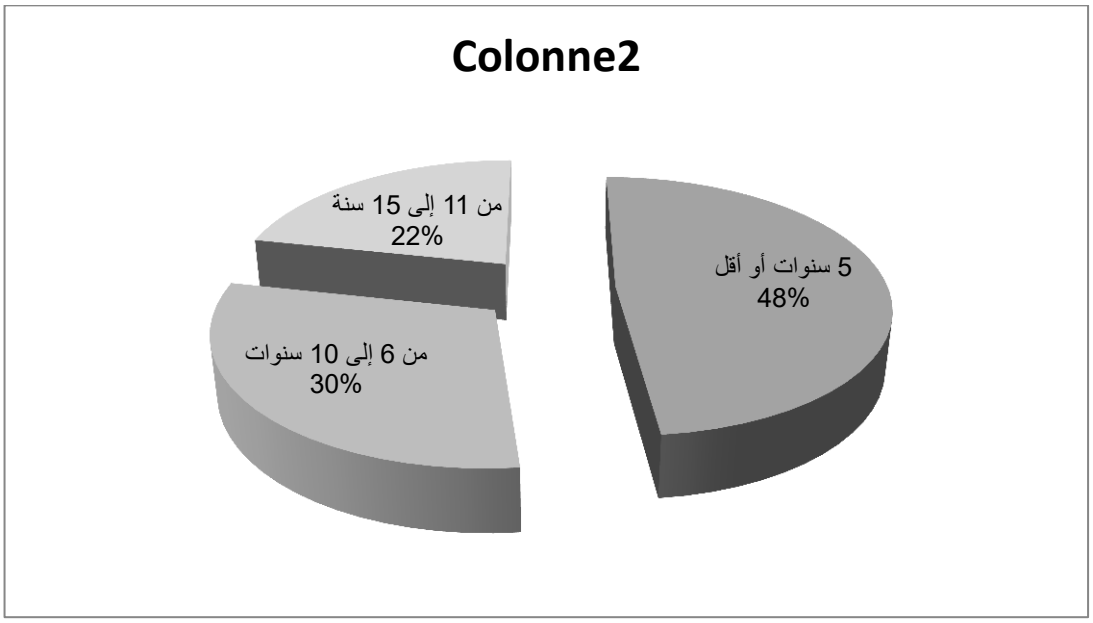

المصدر: من إعدا الطالبتي بالاعتماد على نتائج EXCE

نلاحظ أن أغلبية أفراد العينة لديهم خبرة مدتها أقل من 5 سنوات، بتكرار 29 فردا بنسبة مئوية 48%، ثم نجد الفئة من 5 إلى 10 سنوات بتكرار 18 فردا وبنسبة مئوية 30%، وأخيرا نجد فئة من 11 سنة إلى 15 سنة بتكرار 13 فردا وبنسبة مئوية 22%.

المطلب الثاني: تحليل نتائج الدراسة

من خلال هذا المطلب سيتم تحليل النتائج الإحصائية لتحليل مدى إدراك عينة الدراسة ومعرفتهم بمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى معرف نوع العلاقة ومدى وجودها لديهم.

أولا: تحليل فقرات الاستبانة

لتحليل البيانات تم استخدام اختبار T، وهذا لمعرفة ما إذا كانت درجة الموافقة تزيد أو تنقص عن الدرجة المتوسطة، حيث سنقوم بداية بتحديد المتوسط الحسابي للفقرة، ثم قيمة tالمحسوبة ومقارنتها مع قيمة t الجدولية، إذا كانت قيمة t المحسوبة أكبر من قيمة الجدولية والقيمة الاحتمالية أصغر من 0,05 نقبل الفقرة، أما في حالة العكس فهذا يعني أن إجابات الأفراد تؤول إلى الرفض. ويتم تحديد المجال الذي ينتمي إليه المتوسط الحسابي لمعرفة درجة القبول أو الرفض، أما إذا كان المتوسط الحسبي ينتمي إلى المجال المتوسط فإن القرار النهائي يتم أخذه على أساس قيمة t المحسوبة والقيمة الاحتمالية.

1_ تحليل فقرات المحور الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية

أ_ تحليل فقرات الفرع الأول: قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الأول من المحور الأول من الاستبانة:

الجدول رقم (3-16): تحليل فقرات الفرع الأول من المحور الأول (قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
01	يقوم المراجع الخارجي بالتعرف على نطاق عملية المراجعة.	4,08	0,850	6.926	0.001
02	يقوم المراجع الخارجي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزوا مهامهم في الوقت المناسب.	4,27	0,733	8.548	0.000
03	يقوم المراجع الخارجي بفحص النظام المحاسبي والاطلاع على نتائج الأعمال السابقة.	4,22	0,804	7.325	0.013
04	يقوم المراجع الخارجي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام الشركة.	4,22	0,691	9.152	0.000
05	يطلع المراجع الخارجي على الوثائق الخارجية للشركة.	4,05	0,832	6.754	0.003

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,08، وهي تنتمي إلى المجال (3,4_4.2) وقيمة t المحسوبة تساوي 6,926، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,001 وهي أقل من 0,05، أي يقوم المراجع الخارجي بالتعرف على نطاق عملية المراجعة.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,27، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 8,548، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,001 وهي أقل من 0,05، أي يقوم المراجع الخارجي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزوا مهامهم في الوقت المناسب.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,22 ، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 7,325، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,013 وهي أقل من 0,05، أي يقوم المراجع الخارجي بفحص النظام المحاسبي والاطلاع على نتائج الأعمال السابقة.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,22 ، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 9,152، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، يقوم المراجع الخارجي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام الشركة.

الفقرة رقم 05: : قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,05 ، وهي تنتمي إلى المجال (3,4_4.2) وقيمة t المحسوبة تساوي 6,754، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,003 وهي أقل من 0,05، أي يطلع المراجع الخارجي على الوثائق الخارجية للشركة.

تحليل فقرات الفرع الثاني: تقييم نظام الرقابة الداخلية

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الثاني من المحور الأول من الاستبانة:

الجدول رقم (3-17): تحليل فقرات الفرع الثاني من المحور الأول (تقييم نظام الرقابة الداخلية)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
01	يقوم المراجع الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية.	4.17	0.763	6.544	0.000
02	يقوم المراجع الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة.	4.20	0.684	7.456	0.001
03	يقوم المراجع الخارجي باختبارات الالتزام.	4.35	0.606	7.578	0.003

04	المراجع الخارجي يستخدم أسلوب القائمة التذكيرية.	4.23	0.593	8.141	0.000
05	المراجع الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	4.25	0.704	6.256	0.183
06	المراجع الخارجي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي.	4.32	0.770	5.156	0.022
07	المراجع الخارجي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	4.08	0.766	5.325	0.008

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج spss

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,17، وهي تنتمي إلى المجال (3,4_4.2) وقيمة t المحسوبة تساوي 6,544، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، أي يقوم المراجع الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,20، وهي تنتمي إلى المجال (3,4_4.2) وقيمة t المحسوبة تساوي 7,456، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,001 وهي أقل من 0,05، يقوم المراجع الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,35 ، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 7,578، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,003 وهي أقل من 0,05، يقوم المراجع الخارجي باختبارات الالتزام.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,23، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 8,141، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، المراجع الخارجي يستخدم أسلوب القائمة التذكيرية.

الفقرة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,25، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 6,256، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,183 وهي أكبر من 0,05، المراجع الخارجي لا يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

الفقرة رقم 06: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,32، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 5,156، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,022 وهي أقل من 0,05، المراجع الخارجي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي.

الفقرة رقم 07: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,08، وهي تنتمي إلى المجال (3.4-4.2) وقيمة t المحسوبة تساوي 5.325، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,008 وهي أقل من 0,05، المراجع الخارجي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

ج_ تحليل فقرات الفرع الثالث: جمع أدلة الإثبات

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الثالث من المحور الأول من الاستبانة:

الجدول رقم (3-18): تحليل فقرات الفرع الثالث من المحور الأول (جمع أدلة الإثبات)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
01	يقوم المراجع الخارجي بجمع الأدلة من خارج الشركة للحكم على صحة أرصدة الحسابات.	4.24	0.607	7.235	0.001
02	يلجأ المراجع الخارجي إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى.	4.25	0.571	7.265	0.000
03	يستند المراجع الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.	4.20	0.659	6.256	0.025
04	يقوم المراجع الخارجي بالجرد الفعلي والمعاينة.	4.27	0.660	7.665	0.213
05	المراجع الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.	4.37	0.581	7.968	0.000
06	يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة المستندية.	4.25	0.628	6.235	0.003
07	يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة الحسابية.	4,28	0.613	7.264	0.004

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي4,24 ، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 7,235، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,001 وهي أقل من 0,05، يقوم المراجع الخارجي بجمع الأدلة من خارج الشركة للحكم على صحة أرصدة الحسابات.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,25، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 7,256، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، يلجأ المراجع الخارجي إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,20 ، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5)وقيمة t المحسوبة تساوي 6.256، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,025 وهي أقل من 0,05، يستند المراجع الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,27، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 7,665، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,213 وهي أكبر من 0,05، أي لا يقوم المراجع الخارجي بالجرد الفعلي والمعاينة.

الفقرة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,37، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 7,968، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، المراجع الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.

الفقرة رقم6: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,25، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 6,235، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,003 وهي أقل من 0,05، يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة المستندية.

الفقرة رقم 07: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,28، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 7,264، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,004 وهي أقل من 0,05، يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة الحسابية.

د- تحليل فقرات الفرع الرابع: إعداد التقرير.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات الفرع الرابع من المحور الأول من الاستبانة:

الجدول رقم (3-19): تحليل فقرات الفرع الرابع من المحور الأول (إعداد التقرير)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
01	تقرير المراجع الخارجي يتضمن ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية.	4.30	0.671	5.563	0.000
02	يحتوي تقرير المراجع الخارجي على ملحقات كافية وكامل للإعلام المستخدم.	4.13	0.724	3.051	0.005
03	يحتوي تقرير المراجع الخارجي على رأي حول المخاطر التشغيلية كوحدة واحدة.	4.22	0.666	5.609	0.000
04	تتضمن تقارير المراجع الخارجي شهادات حول مدى استمرارية الشركة في تطبيق مبادئ المحاسبة.	4.25	0.631	4.087	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن:

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي4,30، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 5.563، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، تقرير المراجع الخارجي يتضمن ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,13، وهي تنتمي إلى المجال (3.4-4.2 وقيمة t المحسوبة تساوي 7,256، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,005 وهي أقل من 0,05، يحتوي تقرير المراجع الخارجي على ملحقات كافية وكامل للإعلام المستخدم.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,22 ، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5)وقيمة t المحسوبة تساوي 5,609، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، يحتوي تقرير المراجع الخارجي على رأي حول المخاطر التشغيلية كوحدة واحدة.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,25، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 4,087، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي

أكبر من 0,05، تتضمن تقارير المراجع الخارجي شهادات حول مدى استمرارية الشركة في تطبيق مبادئ المحاسبة.

2- تحليل فقرات المحور الثاني: دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر التشغيلية

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T والمتوسط الحسابي الخاصة بفقرات المحور الثاني من الاستبانة:

الجدول رقم (3-20): تحليل فقرات المحور الثاني (دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر التشغيلية)

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	القيمة الاحتمالية
01	قدرة المراجع الخارجي في التعرف على أنواع المخاطر التشغيلية.	**4.23**	**0.698**	**6.175**	**0.000**
02	مشاركة المراجع في دورات تدريبية يساعده على التفطن للمخاطر الناجمة عن استعمال التكنولوجيا الحديثة وطرق التعامل معها.	**4.23**	**0.647**	**3.254**	**0.013**
03	تتم تنمية قدرات المراجعين الخارجيين لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس لمخاطر.	**4.32**	**0.701**	**5.236**	**0.005**
04	يقوم البنك بدراسات حول تحديد أنواع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات .	**4.32**	**0.624**	**5.125**	**0.000**
05	إدراك المراجع الخارجي للأنشطة الإشرافية لمجلس الإدارة ويساعد في تحسين دقة وشفافية تقاريره المرفوعة عن المخاطر التشغيلية.	**4.18**	**0.596**	**4.568**	**0.013**
06	التطوير المستمر لنظم المعلومات البنكية الذي يساعد المراجع على توصيل المعلومات عن مخاطر التشغيل في الوقت المناسب.	**4.35**	**0.577**	**4.365**	**0.014**
07	يتمثل دور المراجع الخارجي في تحدي احتمالات حدوث مخاطر تشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.	**4.28**	**0.640**	**4.365**	**0.038**
08	يوجد اتصال مباشر بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة مما يساعد المجلس في تحديد طريقة	**4.17**	**0.587**	**7.356**	**0.002**

	التعامل المناسبة مع مخاطر التشغيل.				
09	مدى مساهمة المراجع الخارجي في إجراءات تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.	**4.32**	**0.624**	**5.356**	**0.006**
10	تتم تنمية قدرات المراجعين الخارجيين لغرض تعزيز مهاراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر.	**4.35**	**0.577**	**7.365**	**0.018**
11	يقوم المراجع الخارجي بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات والتي تمكنه من إصدار توصيات بتبني إجراءات رقابية مصححة لأي انحراف	**4.28**	**0.640**	**6.235**	**0.194**
12	يقوم المراجع الخارجي بإجراء مقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع بديل من بدائل التعامل.	**4.07**	**0.446**	**4.325**	**0.001**

المصدر: من إعداد الطالبتين

الفقرة رقم 01: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,23، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 6.175، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أقل من 0,05، أي قدرة المراجع الخارجي في التعرف على أنواع المخاطر التشغيلية.

الفقرة رقم 02: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,23، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 3.254، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.013 وهي أقل من 0,05، أي مشاركة المراجع في دورات تدريبية يساعده على التفطن للمخاطر الناجمة عن استعمال التكنولوجيا الحديثة وطرق التعامل معها.

الفقرة رقم 03: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,32 ، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5)وقيمة t المحسوبة تساوي 5,236، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,005 وهي أقل من 0,05، أي تتم تنمية قدرات المراجعين الخارجيين لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس لمخاطر.

الفقرة رقم 04: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,32، وهي تنتمي إلى المجال (4.2-5) وقيمة t المحسوبة تساوي 5.125، أي وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,000 وهي أكبر من 0,05، يقوم البنك بدراسات حول تحديد أنواع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.

الفقرة رقم 05: قيمة المتوسط الحسابي تساوي4,18، وهي تنتمي إلى المجال (3.4-4.2) وقيمة t المحسوبة تساوي 4.568، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,013 وهي أقل من 0,05، أي إدراك المراجع الخارجي للأنشطة الإشرافية لمجلس الإدارة ويساعد في تحسين دقة وشفافية تقاريره المرفوعة عن المخاطر التشغيلية.

الفقرة رقم 06: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,35، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وقيمة t المحسوبة تساوي 4.365، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,014 وهي أقل من 0,05، أي التطوير المستمر لنظم المعلومات البنكية الذي يساعد المراجع على توصيل المعلومات عن مخاطر التشغيل في الوقت المناسب.

الفقرة رقم 07: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,28 ، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وقيمة t المحسوبة تساوي 4.365، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.038 وهي أقل من 0,05، يتمثل دور المراجع الخارجي في تحدي احتمالات حدوث مخاطر تشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.

الفقرة رقم 08: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,17، وهي تنتمي إلى المجال[3.4-4.25] وقيمة t المحسوبة تساوي 7.356، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,002 وهي أكبر من 0,05، يوجد اتصال مباشر بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة مما يساعد المجلس في تحديد طريقة التعامل المناسبة مع مخاطر التشغيل.

الفقرة رقم 09: قيمة المتوسط الحسابي تساوي4,32، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وقيمة t المحسوبة تساوي 5.356، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,006 وهي أقل من 0,05، أي مدى مساهمة المراجع الخارجي في إجراءات تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.

الفقرة رقم 10: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,35، وهي تنتمي إلى المجال[4.2-5] وقيمة t المحسوبة تساوي 7.365، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,018 وهي أقل من 0,05، أي تتم تنمية قدرات المراجعين الخارجيين لغرض تعزيز مهاراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر.

الفقرة رقم 11: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,28 ، وهي تنتمي إلى المجال [4.2-5] وقيمة t المحسوبة تساوي 6.235، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,0194 وهي أكبر من 0,05، أي لا يقوم المراجع الخارجي بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات والتي تمكنه من إصدار توصيات بتبني إجراءات رقابية مصححة لأي انحراف.

الفقرة رقم 12: قيمة المتوسط الحسابي تساوي 4,07، وهي تنتمي إلى المجال [3.4-4.2] وقيمة t المحسوبة تساوي 4.3257، وهي أكبر من القيمة الجدولية والتي تساوي 2,04، والقيمة الاحتمالية تساوي 0,001 وهي أكبر من 0,05، أي يقوم المراجع الخارجي بإجراء مقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع بديل من بدائل التعامل.

المطلب الثالث: تحليل واختبار الفرضيات

من أجل اختبار الفرضية الرئيسية واثبات صحتها يستوجب علينا اختبار الفرضيات الفرعية والجزئية، وذلك بالاستعانة الأساليب الإحصائية وهذا كالأتي:

أولا: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين:

أ_ فرضية العدم H0: لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية والمخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنك لدى المسيرين الماليين والخبراء الماليين ومحافظو بولاية ميلة عند مستوى الدلالة 0.05.

ب_ الفرضية البديلة H1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية والمخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنك لدى المسيرين الماليين والخبراء الماليين ومحافظو بولاية ميلة عند مستوى الدلالة 0.05.

- ✓ **اختبار الفرضية الأولى:**

H0: مراجعو الحسابات في العينة غير ملتزمون بإجراءات المراجعة المقبول قبولا عاما.

H1: مراجعو الحسابات في العينة ملتزمون بإجراءات المراجعة المقبول قبولا عاما.

يوضح الجدول الموالي نتائج اختبار T-Test لاختبار الفرضية الأولى:

الجدول رقم (3-21): نتائج اختبارT-Test لاختبار الفرضية الأولى

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة tالجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار
H1	10.944	2.04	0.000	**قبول**
درجة المعوية المعتمدة: 0.05 DF=29				

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة tالمحسوبة تساوي 10.944، وهي أكبر قمة من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من القيمة 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1أي أن: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراءات المراجعة المقول قبولا عامل.

_**اختبار الفرضية الفرعية الأولى:** مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراء قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة.

H0: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة غير ملتزمون بإجراء قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة.

H1: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراء قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة.

يوضح الجدول الموالي نتاج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضيات الفرعية الأولى:

الجدول رقم (3- 22): نتائج اختبار T-Testلاختبار الفرضية الأولى

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة tالجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار
H1	7,724	2,04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة:0.05			DF=29	

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة tالمحسوبة تساوي 7,724، وهي أكبر قمة من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من القيمة 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1 أي أن: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة ملتزمون بإجراء قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة".

اختبار الفرضية الفرعية الثانية: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة يقومون بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

H0: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة لا يقومون بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

H1: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة يقومون بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

يوضح الجدول الموالي نتاج اختبار T للعينة الواحدة لاختبار الفرضيات الفرعية الثانية:

الجدول رقم (3-23): نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الثانية

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة tالجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار
H1	6,159	2,04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة:0.05				DF=29

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة tالمحسوبة تساوي 6,159، وهي أكبر قمة من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من القيمة 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1 أي أن: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة يقومون بتقييم نظام الرقابة الداخلية.

اختبار الفرضية الفرعية الثالثة: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة يقومون بجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة.

H0: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة لا يقومون بجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة.

H1: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة يقومون بجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة.

الجدول رقم (3-24): نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الثالثة

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة tالجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار
H1	8,305	2,04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة:0.05				DF=29

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة tالمحسوبة تساوي 8,305، وهي أكبر قمة من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من القيمة 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1 أي أن: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة يقومون بجمع أدلة الإثبات الكافية والملائمة.

اختبار الفرضية الفرعية الرابعة: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة يقومون بإعداد التقرير وفق المعايير المتعارف عليها.

H0: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة لا يقومون بإعداد التقرير وفق المعايير المتعارف عليها.

H1: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة يقومون بإعداد التقرير وفق المعايير المتعارف عليها.

الجدول رقم (3-25): نتائج اختبار T-test لاختبار الفرضية الفرعية الرابعة

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة tالجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار
H1	6,938	2,04	0.000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة:0.05				DF=29

المصدر: من إعداد الطالبتين

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة tالمحسوبة تساوي 6,938، وهي أكبر قمة من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من القيمة 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا

نقبل الفرضية H1 أي أن: مراجعو الحسابات في العينة محل الدراسة يقومون بإعداد التقرير وفق المعايير المتعارف عليها.

- ✓ اختبار الفرضية الثانية: ويتم اختبارها من خلال وضع الفرضيتين الإحصائيتين التاليتين

أ_**فرضية العدم H0:** لا توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية والمخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنك عند مستوى الدلالة 0,05.

ب_الفرضية البديلة H1: توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية والمخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنك عند مستوى الدلالة 0,05.

من أجل اختيار الفرضية والتي تسعى إلى لقياس دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات بالبنك تم حساب المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لعبارات المحور الثاني والتي قدر عددها ب 12 عبارة، وإجراء اختبار T_test وهذا ما يظهره الجدول الموالي:

الجدول رقم(3_26): اختبار T_Test لمحور دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات

الفرضية	قيمة t المحسوبة	قيمة tالجدولية	القيمة الاحتمالية (sig)	القرار
H1	9,383	2,04	0,000	قبول
درجة المعنوية المعتمدة: α=0,05				DF =29

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على نتائج SPSS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة tالمحسوبة تساوي 9,383، وهي أكبر قمة من قيمة t الجدولية والتي تساوي 2.04، كما أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من القيمة 0.05، وتبعا لقاعدة القرار فإننا نقبل الفرضية H1 أي أنه توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية والمخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنك. وذلك بفضل التحسين المستمر وخاصة المراجعين الخارجيين في قدرتهم على تحديد وقياس المخاطر التشغيلية، بالإضافة إلى تمكين مختلف الموظفين وخاصة المراجعين الخارجيين في مجال تكنولوجيا المعلومات بإجراء دورات تدريبية وتعليمية، بالإضافة إلى تخصيص ميزانيات خاصة بهذا

الجانب، بالإضافة إلى العديد من الإجراءات كتأمين النشاطات ذات الطبيعة التكنولوجية وتحديد مخاطر وعوائد مختلف البدائل والمفاضلة بينهم.

خلاصة الفصل

يعتبر هذا الفصل تكميلا للفصلين السابقين من خلال التأكد من أن الجانب النظري يتم تطبيقه فعليا وميدانيا، إذ قمنا في هذا الفصل بتوزيع أداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان على عينة من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبيين والماليين، وباستعمال البرنامج الإحصائي SPSS، وباستعمال مجموعة من الأساليب الإحصائية تم تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات الموضوعة، حيث تم إثبات:

- ✓ مراجعو الحسابات في العينة غير ملتزمون بإجراءات المراجعة المقبول قبولا عاما.
- ✓ توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين المراجعة الخارجية والمخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات في البنك.
- ✓ توجد علاقة تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha=0,05$.

خاتمة

خاتمة

لقد كانت هذه الدراسة محاولة للتوفيق بين الإطار النظري الذي يضبط علم مراجعة الحسابات ويحدد مجمل متغيراته التي تشهد تسارعا كبيرا في مجال ممارسته المهنية، والإطار العملي الذي أصبح جانبا متكاملا لتطبيق هذا العلم عمليا والذي يمكن القول بأنه أصبح متكاملا بذاته، حيث تشرف عليه مجموعة من الهيئات المهنية التي تحدد أسسه وتسعى إلى اعتماده كوسيلة تعامل موحدة في المجال المحاسبي والمالي.

ولقد تم تدعيم هذه الدراسة النظرية بدراسة تطبيقية أجريت على عينة من محافظي الحاسبات والخبراء المحاسبيين والماليين، وذلك بتوزيع استمارات عليهم وبعد الدراسة تم التوصل إلى من مجموعة من النتائج والخروج بمجموعة من الاقتراحات والتوصيات دون أن ننسى وضع بعض الأفاق البحثية التي تكمل الموضوع المدروس.

أولا: نتائج الدراسة

1_النتائج النظرية:

- ✓ عرفت المراجعة الخارجية تطورا تاريخيا صاحب التطورات والتغيرات الاقتصادية.
- ✓ تهدف المراجعة الخارجية إلى إبداء الرأي حول كيفية الحد من المخاطر التشغيلية.
- ✓ تحكم عمل مراجع الحسابات مجموعة من المحددات النظرية.
- ✓ تساهم خطط وإجراءات المدقق الخارجي المبنية وفق المعرفة بأنواع ومصادر المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات بمساعدة إدارة البنك في مواجهة هذه المخاطر.

2_ النتائج التطبيقية:

- ✓ يطلع المراجع الخارجي على الوثائق الخارجية للشركة.
- ✓ يقوم المراجع الخارجي بالتعرف على نطاق عملية المراجعة.
- ✓ المراجع الخارجي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.
- ✓ يقوم المراجع الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة.
- ✓ يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة المستندية والحسابية.

ثانيا: الاقتراحات

- ✓ إعلام جميع الأطراف المهتمة بعملية المراجعة الخارجية بأهمية الحد من المخاطر التشغيلية وجعلها المعيار المناسب عند اختيار مراجع الحسابات.
- ✓ على مسيري المؤسسات متابعة إرشادات وتوصيات المراجع الخارجي وذلك من خلال وضع برامج ملائمة والإشراف على تنفيذها.
- ✓ إعداد سجل يحتوي على جميع حالات المخالفات والأخطاء التي واجهتها المؤسسة في السنوات السابقة وكيف يتم التصرف فيها.
- ✓ ضرورة بدل مراجع الحسابات للمزيد من العناية المهنية أثناء تقييم أدلة الإثبات.
- ✓ ضرورة طلب من المراجع الخارجي فحص ومراجعة وتدقيق المستندات الخاصة للإرادات باعتبارها أدلة الإثبات الأساسية.
- ✓ ضرورة التحقق من الإرادات والنفقات الخاصة بالسنة المالية.

قائمة المصادروالمراجع

أولا: الكتب

01- عبد الله خالد أمين، **علم تدقيق الحسابات-الناحية النظرية والعلمية-**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 2000.

02- إشتيوي إدريس عبد السلام، **المراجعة معايير وإجراءات**، الطبعة الخامسة، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، 2008.

03- الرمحي عبد الكريم علي، **تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية**، الطبعة الأولى، عمان،2002.

04- الصحن عبد الفتاح وآخرون، **أسس المراجعة -الأسس العلمية والعملية-**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

05- سرايا محمد السيد، أصول **وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل-الإطار النظري-المعايير والقواعد- مشاكل التطبيق العلمي-**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،2007.

06- عبد الله خالد أمين، **التدقيق والرقابة في البنوك**، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، 1998.

07- جربوع محمد يوسف، **مراجعة الحسابات** -بين النظرية والتطبيق-، الوراق للنشر والتوزيع، الأردن،2007.

08- غسان فلاح، **تدقيق الحسابات المعاصر**، الطبعة الأولى دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان،2006.

09- جمعة أحمد حلمي، **المدخل إلى التدقيق الحديث**، الطبعة الثانية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005

10- جمعة أحمد حلمي، **المدخل إلى التدقيق والتأكيد الحديث الإطار الدولي** -أدلة ونتائج التدقيق-، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

11- الألوسي حازم هاشم، **الطريق إلى علم المراجعة والتدقيق**، الجزء الأول، الطبعة الأولى، الجامعة المفتوحة للنشر، ليبيا، 2003.

12- طواهر محمد التهامي، صديقي مسعود، **المراجعة وتدقيق الحسابات- الإطار النظري والممارسة التطبيقية-**، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

13- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أصول المراجعة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2000.

14- عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون، **أسس المراجعة**، الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات، الدار الجامعية، مصر، 2004.

15- سواد زاهرة عاطف، **مراجعة الحسابات والتدقيق**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

16_ محمد سمير الصبان وعبد الله عبد العظيم هلال، **الأسس العلمية والعملية للمراجعة**، الدار الجامعية النشر، الإسكندرية، 2000.

17- حسين القاضي وحسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق، عمان، 1999.

18- عبد الكريم علي الرمحي، **تدقيق الحسابات في المشروعات التجارية والصناعية**، الأردن، 2002.

19- غسان فلاح لمطارنة، **تدقيق الحسابات المعاصر –الناحية النظرية-** دار المسيرة للنشر والتوزيع, عمان، 2005.

20_يوسف محمد جريوع، مراجعة الحسابات –بين النظرية والتطبيق–العراق للنشر والتوزيع. الأردن،2007،ص8- 9 .

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الاقتصادية

السنة: الثانية ماستر

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

استبيان البحث

دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر التشغيلية وتكنولوجيا المعلومات في البنك

دراسة عينة من الخبراء المحاسبيين ومحافظو الحسابات والمسيرين الماليين لعينة من البنوك بولاية ميلة

من إعداد الطالبتين:

- بوشوشة أميمة
- بوهنقل أميرة

تحت إشراف الأستاذ:

بودياب مراد

السادة الموظفين

تحية طيبة وبعد.....

في إطار تحضير مذكرة ماستر حول موضوع "دور المراجعة الخارجية في الحد من المخاطر التشغيلية وتكنولوجيا المعلومات في البنك" نرجو منكم التكرم بالإجابة على أسئلة هذا الاستبيان بدقة، علما أن صحة نتائج هذا الاستبيان تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم، مع العلم أن المعلومات التي نحصل عليها لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

نرجو أن تقبلوا منا فائق التحية والتقدير

نرجو منكم الإجابة بوضع علامة(x) في الخانة المناسبة

القسم الأول: البيانات الشخصية

1 الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

2_ العمر: 35 سنة أو أقل ☐ من 36 إلى 40 سنة ☐

من 41 إلى 45 سنة ☐ 46 سنة أو أكبر ☐

3_ المؤهل العلمي: ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐ دراسات أخرى ☐

4_ الخبرة المهنية: 5 سنوات أو أقل ☐ من 6إلى 10 سنوات ☐

11 سنة أو أكثر ☐

القسم الثاني: محاور الاستبيان

المحور الأول: الإطار النظري للمراجعة الخارجية

أولا: قبول المهمة وتخطيط عملية المراجعة

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يقوم المراجع الخارجي بالتعرف على نطاق عملية المراجعة.					
02	يقوم المراجع الخارجي بتخصيص مساعدين والإشراف عليهم كي ينجزوا مهامهم في الوقت المناسب.					
03	يقوم المراجع الخارجي بفحص النظام المحاسبي والاطلاع على نتائج الأعمال السابقة.					
04	يقوم المراجع الخارجي بزيارات ميدانية لمختلف فروع وأقسام الشركة.					
05	يطلع المراجع الخارجي على الوثائق الخارجية للشركة.					

ثانيا: تقييم نظام الرقابة الداخلية

01	يقوم المراجع الخارجي بفهم مقومات نظام الرقابة الداخلية.					
02	يقوم المراجع الخارجي بتحديد مخاطر الرقابة.					
03	يقوم المراجع الخارجي باختبارات الالتزام.					
04	المراجع الخارجي يستخدم أسلوب القائمة التذكيرية.					
05	المراجع الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.					
06	المراجع الخارجي يستخدم أسلوب فحص النظام المحاسبي.					
07	المراجع الخارجي يستخدم قائمة الاستبيان في تقييم نظام الرقابة الداخلية.					

ثالثا: جمع أدلة الإثبات

01	يقوم المراجع الخارجي بجمع الأدلة من خارج الشركة					

	للحكم على صحة أرصدة الحسابات.					
02	يلجأ المراجع الخارجي إلى طلب استفسارات من أطراف أخرى.					
03	يستند المراجع الخارجي على دقة نظام الرقابة الداخلية كدليل للإثبات.					
04	يقوم المراجع الخارجي بالجرد الفعلي والمعاينة.					
05	المراجع الخارجي يستخدم طريقة المذكرة الوصفية في تقييم نظام الرقابة الداخلية.					
06	يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة المستندية.					
07	يقوم المراجع الخارجي بالمراجعة الحسابية.					

رابعا: إعداد التقرير

01	تقرير المراجع الخارجي يتضمن ما إذا كانت القوائم المالية قد أعدت وفق المبادئ المحاسبية.					
02	يحتوي تقرير المراجع الخارجي على ملحقات كافية وكامل للإعلام المستخدم.					
03	يحتوي تقرير المراجع الخارجي على رأي حول المخاطر التشغيلية كوحدة واحدة.					
04	تتضمن تقارير المراجع الخارجي شهادات حول مدى استمرارية الشركة في تطبيق مبادئ المحاسبة.					

المحور الثاني: دور التدقيق الخارجي في الحد من المخاطر التشغيلية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	قدرة المراجع الخارجي في التعرف على أنواع المخاطر التشغيلية.					
02	مشاركة المراجع في دورات تدريبية يساعده على التفطن للمخاطر الناجمة عن استعمال التكنولوجيا الحديثة وطرق التعامل معها.					

03	تتم تنمية قدرات المراجعين الخارجيين لغرض تعزيز مهاراتهم وقدراتهم على تحديد مراقبة وقياس لمخاطر.					
04	يقوم البنك بدراسات حول تحديد أنواع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات .					
05	إدراك المراجع الخارجي للأنشطة الإشرافية لمجلس الإدارة ويساعد في تحسين دقة وشفافية تقاريره المرفوعة عن المخاطر التشغيلية.					
06	التطوير المستمر لنظم المعلومات البنكية الذي يساعد المراجع على توصيل المعلومات عن مخاطر التشغيل في الوقت المناسب.					
07	يتمثل دور المراجع الخارجي في تحدي احتمالات حدوث مخاطر تشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.					
08	يوجد اتصال مباشر بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة مما يساعد المجلس في تحديد طريقة التعامل المناسبة مع مخاطر التشغيل.					
09	مدى مساهمة المراجع الخارجي في إجراءات تجنب المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات.					
10	تتم تنمية قدرات المراجعين الخارجيين لغرض تعزيز مهاراتهم على تحديد مراقبة وقياس المخاطر.					
11	يقوم المراجع الخارجي بمتابعة تنفيذ طرق التعامل مع المخاطر التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات والتي تمكنه من إصدار توصيات بتبني إجراءات رقابية مصححة لأي انحراف					

12	يقوم المراجع الخارجي بإجراء مقارنة بين التكلفة والعائد للتعامل مع بديل من بدائل التعامل.					

النتائج بعد استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

ملحق رقم 2:

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage Valide	Pourcentage cumulé
valide	ذكر	35	58	58	58
	أنثى	25	42	42	100,0
	Total	60	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage Valide	Pourcentage cumulé
valide	35 سنة أو أقل	**11**	18.34	18.34	18.34
	من 36_40 سنة	**21**	35	35	53.34
	من 41_45 سنة	**10**	16.66	16.66	70
	أكبر من 46	**18**	30	30	100
	Total	**60**	100,0	100.00	

الخبرة المهنية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage Valide	Pourcentage cumulé
Valide 5سنوات أو أقل	29	48.34	48.34	48.34
6_10 سنوات	18	30	30	78.34
11 سنة أو أكثر	13	21.66	21.66	100,0
Total	60	100,0	100,0	

المؤهل العلمي:

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage Valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	13	21.66	21.66	21.66
	ماستر	19	31.66	31.66	53.32
	ماجستير	9	15	15	68.32
	دكتوراه	10	16.66	16.66	84.98
	دراسات أخرى	9	15	15	100,0
	Total	60	100,0	100.00	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
X1	60	1.00	3.00	2.5685	.7589
X2	60	1.00	3.00	2.2165	.6598
X3	60	1.00	3.00	2.2568	.6844
X4	60	1.00	3.00	2.2458	.7544
X5	60	1.00	3.00	2.6788	.4458
المحور الأول	60	1.00	3.00	2.7895	.6987
N valide (liste)					

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
X1	60	1.00	3.00	2.5685	.7589
X2	60	1.00	3.00	2.2165	.6598
X3	60	1.00	3.00	2.2568	.6844
X4	60	1.00	3.00	2.2458	.7544
X5	60	1.00	3.00	2.6788	.4458
X6	60	1.00	3.00	2.7895	.6987
X7	60	1.00	3.00	2.5485	

المحور الثاني	60	1.00	3.00	2.5458	.7556
N valide (liste)					.6584

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
X1	60	1.00	3.00	2.5685	.7589
X2	60	1.00	3.00	2.2165	.6598
X3	60	1.00	3.00	2.2568	.6844
X4	60	1.00	3.00	2.2458	.7544
X5	60	1.00	3.00	2.6788	.4458
X6	60	1.00	3.00	2.7895	.6987
X7	60	1,00	3.00	2.5485	.7556
المحور الثالث	60	1,00	3.00	2.5458	.6584
N valide (Liste)					

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
X1	60	1.00	3.00	2.5685	.7589
X2	60	1.00	3.00	2.2165	.6598
X3	60	1.00	3.00	2.2568	.6844
X4	60	1.00	3.00	2.2458	.7544
المحور الرابع	60	1.00	3.00	2.7895	.4458
N valide (Liste)					

Statistiques descriptive

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
X1	60	1.00	3.00	2.2568	.7356
X2	60	1.00	3.00	2.2548	.6325
X3	60	1.00	3.00	2.4789	.6254
X4	60	1.00	3.00	2.2165	.6845
X5	60	1.00	3.00	2.2568	.7589
X6	60	1.00	3.00	2.2458	.6598
X7	60	1.00	3.00	2.7895	.6847
X8	60	1.00	3.00	2.6598	.7544
X9	60	1.00	3.00	2.4785	.4458
X10	60	1.00	3.00	2.5684	.7145
X11	60	1.00	3.00	2.4782	.5488
X12	60	1.00	3.00	2.2567	.4584
الفرع الثاني N valide (liste)	60	1,00	3.00		

Statistiques de fiabilité

Alpha de cronbach	Nombre délèments
.862	35

Recapitulatife de traitement de

Observations

	N	%
Obsarvatio Valide	60	100.00
Ns Exclue		
a	0	0
Total	60	100.00

a.Suppression par liste basée sur

Toutes les variables de la procedure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de cronbach	Nombre délèments
.825	5

Statistiques de fiabilité

Alpha de cronbach	Nombre délèments
.813	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de cronbach	Nombre délèments
.798	7

Statistiques de fiabilité

Alpha de cronbach	Nombre délèments
.847	4

Statistiques de fiabilité

Alpha de cronbach	Nombre délèments
.867	12

Statistiques Sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur Standard
المحور الأول	59	2.6210	.43625	.054879

Test Sur échantillon unique

	Valeur de test =2					
	t	ddl	Sig. (bilateral)	Difference moyenne	Intervalle de confiance à 65%	
					Inférieur	Supérieure
الفرع الأول	10.568	59	.000	.65842	.5248	.7358

Statistiques Sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur standard
الفرع الثاني	60	2.2564	.5256	.07548

Test Sur échantillon unique

	Valeur de test =2					
	t	ddl	Sig. (bilateral)	Difference moyenne	Intervalle de confiance à 65%	
الفرع الثاني	60	59	,000	,65854	Inférieur	Supérieure
					,4856	,7965

Statistiques Sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur Standard
الفرع الثالث	60	2,2568	,62548	,7965

Test Sur échantillon unique

Valeur de test =2						
الفرع الثالث	t	ddl	Sig. (bilateral)	Difference moyenne	Intervalle de confiance à 65%	
	60	59	.000	.65485	Inférieur	Supérieure
					.4855	.7256

Statistiques Sur échantillon uniqu

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur Standard
الفرع الرابع	60	2.2568	.65894	.7565

Test Sur échantillon unique

Valeur de test =2						
الفرع الرابع	t	ddl	Sig. (bilateral)	Difference moyenne	Intervalle de confiance à 65%	
	60	59	.000	.54876	Inférieur	Supérieure
					.4585	.7985

Statistiques Sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart type	Moyenne erreur Standard
المحور الثاني	60	2.5849	.6589	.0789

Test Sur échantillon unique

Valeur de test =2						
المحور الثاني	t	ddl	Sig. (bilateral)	Difference moyenne	Intervalle de confiance à 65%	
	60	59	.000	.4325	Inférieur	Supérieure
					.6586	.7896